

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ١٢

السبت، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي (نيجيريا)

بهذه الخطوة الكبيرة تبدأ الإمارات عصرا جديدا تساهم فيه مع دول العالم في الاستثمار في علوم الفضاء، وبناء جيل جديد في عالم العلوم والتكنولوجيا والتنوير.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحسن (عمان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

بالتزامن مع عام ٢٠١٩ "عام التسامح" في بلدي، وقع البابا فرانسيس والإمام أحمد الطيب في أبو ظبي وثيقة الأخوة الإنسانية، التي تعد رسالة سلام تاريخية لتعزيز التسامح والتعايش. إن بناء مجتمعات آمنة يتطلب إرادة ومبادرات ملموسة، وتضافر الجهود لمعالجة التوترات الناشئة عن التطرف. وشاركت دولة الإمارات في الجهود الإقليمية والدولية الساعية إلى التخفيف من حدة التوترات والتوصل لحلول سياسية للأزمات في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك في ليبيا واليمن والسودان وسورية وفلسطين. وتؤمن أن تعزيز العمل المتعدد الأطراف هو السبيل الأنجع لخفض التصعيد ومعالجة التحديات العابرة للحدود، كالتطرف والإرهاب، لتحقيق السلم والأمن الدوليين. لكن العمل المتعدد الأطراف لم يتمكن من حل الأزمات أو منع

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية أن أهنيكم على تولي رئاسة أعمال هذه الدورة، وأن أشكر السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا على إدارتها المميزة لأعمال الدورة الماضية، التي أبرزت إنجازات المرأة عندما تتولى منصبا قياديا.

ويسعدني أن أتوجه بتحيةة إجلال وتقدير وفخر إلى هزاع المنصوري، أول رائد فضاء إماراتي يزور محطة الفضاء الدولية.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1929612 (A)



ورغم وجود إجماع دولي حول الحاجة لاتخاذ إجراءات مشتركة لصون السلم والأمن، مثل ضرورة كبح طموحات إيران النووية عبر توقيع الاتفاق النووي الإيراني، فإنه لم يحقق التوقعات المرجوة بتصحيح سلوك إيران أو دفعها إلى الالتزام بالقانون الدولي ومبادئ حسن الحوار. فكان لا بد للاتفاق النووي أن يأخذ برأي دول المنطقة التي تدرك تماما تاريخ هذا الإقليم الحيوي. كما كان ينبغي أن يتطرق الاتفاق إلى كافة السلوكيات الأخرى لإيران، مثل تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، وتطوير برنامج الصواريخ الباليستية، وتسليحها الجماعات الإرهابية، ذلك لأننا نتحدث عن دولة تسعى إلى تصدير ثورتها.

أمامنا فرصة من خلال المبادرة السياسية المدعومة من المجتمع الدولي للوصول إلى حلول مستدامة تصب في مصلحة المنطقة، وتتركز في أربعة محاور. أولا، تعزيز تنفيذ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بوصفهما ركائز أساسية لمنع انهيار النظام الدولي والعلاقات بين الدول. ولنجاح ذلك، علينا دعم قدرات الدول في تنفيذ التزاماتها القانونية، ومحاسبة الدول التي تنتهكها. إن احترام الدول لالتزاماتها القانونية ومبادئ حسن الحوار سيظل المطلب الأساس لبلدي الذي لم يتوقف منذ ٤٨ عاما عن المطالبة بحقوقها المشروع وسيادتها على جزرها الثلاث: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، التي احتلتها إيران في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من أن الوثائق التاريخية تؤكد ملكية دولة الإمارات لها، وخضوعها للحكم العربي منذ القدم. ونؤكد مجددا، من على هذا المنبر، موقف الإمارات الثابت وحققها الشرعي إزاء سيادتها على جزرها الثلاث. ولن نتخلى عن مطالبة إيران بإعادة الحقوق إلى أصحابها. وقد دعا بلدي إيران إلى الحل السلمي للقضية من خلال المفاوضات المباشرة أو محكمة العدل الدولية، ومع ذلك لم يتم الرد على هذه الدعوات.

ثانيا، تمكين المنظمات الإقليمية من القيام بدور أكبر في معالجة التوترات الإقليمية وتحقيق الأمن والاستقرار. ولا بد من

نشوب أزمات جديدة، مما يتحتم علينا النظر في أسباب تعثر الجهود الدولية وسبل تعزيز فعاليتها، وهو الهدف الذي من أجله تأسست هذه المنظمة.

لقد حققت جهودنا الجماعية إنجازات مشهودة في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، خاصة في مجال التنمية المستدامة. لكن جهود إحلال الاستقرار الإقليمي والدولي تعثرت للأسف، وخاصة في منطقتنا. فاليوم نشهد انتهاكات للدولة الوطنية التي أصبح التدخل في شؤونها الداخلية متاحا. ومع استمرار النزاعات وانبثاق أزمات جديدة، فإننا نرى بروزا للجماعات المتطرفة والإرهابية التي تطور إمكانياتها عبر تلقيها الدعم من دول مارقة غايتها زعزعة الاستقرار وبسط الهيمنة في المنطقة. فقد استطاعت جماعات إرهابية مثل داعش، وجماعة الإخوان، وحزب الله، والقاعدة، والحوثيين الحصول على التمويل والأسلحة اللازمة لتنفيذ مخططاتها التي فاقت الأزمات. وامتداد الهجمات الإرهابية المدانة إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة، واستمرار الاعتداءات على منشآتها المدنية والحيوية، وآخرها الاعتداء السافر على منشآت أرامكو، لا يمس بأمن المملكة والمنطقة فحسب، بل ويطل الاستمرار والاقتصاد العالمي. وهنا نؤكد على ضرورة تحكيم العقل، وتأمين الملاحة والطاقة، والبحث عن حلول مستدامة أساسها احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ورغم جهود المجتمع الدولي، لا بد من الإقرار بأن العمل المتعدد الأطراف لم يستجب للتحديات الناشئة خلال العقود الماضية. ولعل السبب الرئيس يكمن في ضعف إنفاذ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، إضافة لتجاهل دور المنظمات الإقليمية ودول المنطقة في دعم الحلول السياسية. صحيح أن آليات صون السلم والأمن موجودة، إلا أن عدم اتخاذ مواقف صارمة تجاه السياسات العدائية لبعض الدول قد عطل الجهود الدولية.

الفلسطينية ستبقى قضية العرب المركزية. فلا يمكن ترسيخ الاستقرار في المنطقة من دون حل عادل، شامل، ودائم يمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما أن الانتهاكات التي تنتهجها سلطة الاحتلال تجاه الفلسطينيين وما تتعرض له مدينة القدس من خلق وقائع جديدة على الأرض، سيمكن الجماعات المتطرفة من استغلال معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق.

وأخيراً، التركيز على التنمية والاستثمار في نهضة الشعوب، وتكون البداية بإعادة إعمار الدول في مراحل ما بعد النزاعات ودعم مؤسساتها الوطنية وتعزيز سيادة القانون فيها. وعلى نطاق أوسع، ينبغي محاربة التطرف، ونشر قيم التسامح والتعددية مع الحرص على مساهمة النساء وفتة الشباب في هذه الجهود، فبهم يتم بناء مستقبل أكثر إشراقاً للجميع.

ولا ينبغي أن ننسى معاناة الملايين حول العالم بسبب الحروب والكوارث الطبيعية، والتي تتطلب تكثيف الجهود الإنسانية للتخفيف من وطأتها وقسوتها. وفي هذا السياق، تواصل بلادي نشر رسالة السلام عبر مساعدة الشعوب المتضررة باختلاف أعراقها وأديانها. فضلاً عن تكثيف مساعداتنا الإنسانية والتنموية للاستجابة للأزمة المتفاقمة للشعب اليمني بسبب قيام الحوثيين بمنع وصول المساعدات، بل وسرقتها لتمويل أفعالهم الإجرامية.

لقد طال غياب الاستقرار في المنطقة لكن بالعمل الدؤوب وتوحيد الجهود الدولية سيتحقق الاستقرار. ولذلك نؤمن بأن السنوات المقبلة ستكون بداية مرحلة جديدة للمنطقة لتصبح مركزاً اقتصادياً وحضارياً عالمياً تتطور فيه التكنولوجيا الحديثة وعلوم المستقبل والطاقات المتجددة والذكاء الاصطناعي. ونسعى عبر استضافة إكسبو ٢٠٢٠ وإطلاق مشاريع الفضاء الخارجي إلى خلق بيئة جديدة للشباب يتمسكون فيها بمستقبل مشرق وفكر منفتح. إننا كأفراد وحكومات وشعوب نملك الخيار، إما أن

التركيز على أن المنظمات مؤهلة لوضع حلول فعالة للقضايا المتعلقة بأعضائها. وقد كانت القمم الخليجية والعربية والإسلامية التي استضافتها الشقيقة المملكة العربية السعودية هذا العام نموذجاً ناجحاً لتنسيق المواقف الإقليمية والدولية لمعالجة الظروف الأمنية الدقيقة للمنطقة. كما نتطلع أن تعزز الأمم المتحدة من مشاوراتها وتعاونها مع هذه المنظمات عند مناقشتها للقضايا الإقليمية. ونرى أن دور الاتحاد الأفريقي في دعم عمليات حفظ السلام، خاصة دوره الأخير في السودان، يعد نموذجاً ناجحاً نرحب به ونحض على الاقتداء به.

ثالثاً، تعزيز العمل السياسي وجعله أكثر فعالية في تهدئة التوترات وحل الأزمات لتلبية التطلعات المشروعة للشعوب. ويتطلب ذلك بناء الثقة بين الدول، وتعزيز جهود الوساطة، ومنها جهود مبعوثي الأمم المتحدة. ولكي تنجح هذه الجهود، ينبغي للأطراف أن تعمل وفق مفهوم جامع من الشفافية والتعاون. ولهذا، تولي الإمارات أهمية كبرى للجهود السياسية كخيار أساسي لخفض التصعيد ومعالجة الأزمات. فحين انضم بلدي إلى تحالف دعم الشرعية في اليمن، وضع نصب أعينه استعادة الحكومة الشرعية اليمنية لدورها، ورفض الأمر الواقع الذي حاول الانقلابيون فرضه، ودعم المسار السياسي الذي يقود إلى الاستقرار والسلام. ورغم الانتهاكات التي يقوم بها الحوثيون، سيواصل بلدي جهوده لتحقيق السلام. وبالمثل، يرى بلدي أن المسار السياسي هو الأمثل لمعالجة قضايا المنطقة. ونقدر في هذا السياق جهود الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، والدول الصديقة. ونرحب بدور الأمين العام في دعم المسار السياسي لمسألة الصحراء المغربية. ونشيد بجهود الأخوة في المملكة المغربية في إيجاد حل سياسي للمسألة.

ولعل ظروف الفوضى التي أحاطت بالعالم العربي خلال العقد الفائت تجعلنا أكثر رغبة بالحلول السياسية، وأكثر تقديراً لأهمية الاستقرار للدول الوطنية، ولأمن الشعوب. إن القضية

الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لبناء عالم يسوده العدل والإنصاف والتعايش والتسامح لينعم الجميع بالرخاء والأمن والاستقرار.

إن السلام في منطقة الشرق الأوسط أصبح مطلباً ملحاً. وقد حان الوقت لإطفاء الحرائق المشتعلة في المنطقة. والتي أضحت استمرارها يمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين ويشكل تحديات كبيرة اقتصادية واجتماعية وأمنية لشعوب المنطقة؛ انتجت العديد من المشاكل ومظاهر العنف والتطرف والإرهاب، وموجة نزوح وهجرة مستمرة لم يشهدها العالم من قبل إلى مناطق مختلفة. ونعتقد أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التحرك بجدية لبناء التوافقات الإقليمية والدولية ودعم الجهود السلمية لإنهاء حالة عدم الاستقرار في المنطقة. كما ندعو من هذا المنبر كافة الأطراف المتنازعة إلى التوجه نحو المستقبل والتسامي فوق الخلافات لتغليب المصالح الوطنية العليا وتبني الحلول والمقاربات السياسية والدبلوماسية التي تحفظ للأوطان وحدتها وتماسكها، وللشعوب كرامتها وأمنها وعيشها الكريم. وفي هذا المقام فإننا نرحب بالتوافقات السياسية السلمية التي تم التوصل إليها في جمهورية السودان الشقيقة، والتوقيع على وثائق الانتقال للسلطة المدنية مما يسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار للشعب السوداني الشقيق. ونشتم هنا جهود الوساطة الإقليمية التي ساهمت في مساعدة الأطراف السودانية للتوصل لهذا الإنجاز الوطني الكبير.

تُعنى سلطنة عمان بحركة الملاحة في مضيق هرمز باعتبارها إحدى الدول المطلة على المضيق الذي يعتبر أحد أهم المضائق المائية الدولية في العالم، والذي تقع ممراته ضمن نطاق المياه الإقليمية العمانية، ومن منطلق سيادتها الوطنية ومسؤولياتها الدولية في الإشراف المستمر على هذا الممر للتأكد من سلامة الملاحة وضمان حركة المرور الآمن للسفن العابرة في هذا المضيق الحيوي، فإن سلطنة عمان تدعو جميع الدول للتعاون البناء

نبدأ بعقد جديد ننفذ فيه مستقبل المنطقة والعالم أو نتركه تحت هيمنة الأفكار المتطرفة الهدامة، وسيطرة الجماعات الإرهابية. وهو ما سنواصل مجابهته بكل ما نملك من طاقات.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية لسلطنة عمان.

السيد عبد الله (عمان): معالي الرئيس تيجاني محمد بندي؛ يطيب لنا في مستهل كلمتنا أن نتقدم إليكم ولبلدكم الصديق نيجيريا بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكداً لكم بأن وفد بلادي سلطنة عمان سيوفر لكم كل الدعم والتعاون من أجل نجاح أعمال هذه الدورة. كما نسجل تقديرنا لرئيسة الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة ماريا فرناندا على الطريقة التي أدارت بها أعمال الدورة السابقة والإنجازات التي حققتها أثناء فترة رئاستها. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيرش لتعزيز دور الأمم المتحدة وتطوير آليات عملها.

إن من مهام الأمم المتحدة العمل على صيانة الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات والصراعات الدولية والعمل الحثيث لتسوية النزاعات باستخدام الدبلوماسية الوقائية وبذل الجهود لتحقيق السلام والاستقرار في العالم من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة وحل الخلافات بالوسائل الدبلوماسية كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وانطلاقاً من إيماننا بأن الحوار والمفاوضات هما أنجع الوسائل لحل الخلافات، فإننا نؤكد دائماً على أن سلطنة عمان ودول أخرى تبذل جهوداً مشتركة ومساعدية لدعم المبادرات الإقليمية والدولية التي من شأنها المساعدة على تحقيق السلام ونشر ثقافة الأمن والاستقرار في المنطقة. إننا في سلطنة عمان نؤمن بأن السلام يعتبر ركيزة أساسية للاستقرار والتنمية المستدامة، وأملنا أن يتم تبني منطلقات جديدة في العلاقات الدولية تتوافق مع مبادئ حسن الحوار واحترام السيادة

دعم الجهود لعودة السلام والاستقرار في اليمن بشكل خاص، وفي المنطقة بشكل عام.

إننا في سلطنة عمان، بحكم الجوار الجغرافي والعلاقات المتجذرة تاريخياً، واجتماعياً وثقافياً، نؤكد على استمرار التسهيلات والمساعدات الإنسانية من سلطنة عمان إلى الشعب اليمني الشقيق. وندعو المجتمع الدولي والأطراف المعنية إلى تبني مشروع إنساني جاد يتيح وصول المساعدات الإنسانية إلى مختلف المناطق والمحافظات اليمنية دون استثناء ودون عوائق، وتسهيل استخدام كافة الموانئ، والمطارات والمنافذ لهذه الغاية الإنسانية النبيلة.

إن قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية يُعتبر من الضرورات الاستراتيجية لتحقيق السلام، والاستقرار والتعايش السلمي. ولا بد من العمل على صياغة منظور متكامل لمستقبل العلاقات الخاصة بين الطرفين الفلسطيني، والإسرائيلي والدول المحيطة بهما، مبني على تعزيز قيم السلام، والتعايش والمصالح المشتركة بين كافة شعوب المنطقة لتحقيق الأمن، والسلام والرخاء الاقتصادي للجميع. ونعتقد بأن عدم قيام الدولة الفلسطينية يؤدي إلى استمرار العنف والإرهاب. إن تعاون المجتمع الدولي والأطراف المعنية لإيجاد الظروف المناسبة لإنهاء هذا الصراع المستمر منذ أكثر من ٧٠ سنة أصبح واقعاً ملحاً لبناء شرق أوسط جديد مزدهر ومستقر. إننا في سلطنة عمان، ومن منطلق مواقفنا الثابتة لدعم السلام والاستقرار في المنطقة، على استعداد للتعاون مع الأطراف الدولية بما يمكن عودة المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق على أساس حل الدولتين، وبما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن فكر الاستدامة التنموية من أهم مرتكزات الرؤية المستقبلية والخطط الإنمائية الخمسية المتعاقبة في سلطنة عمان، وهي امتداد لقيم ومبادئ الاستدامة، والمساواة، والعدالة

واحترام خطوط الفصل الملاحية في المضيق وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لا سيما ما نصت عليه المادتان ٣٧ و ٣٨ في حق المرور العابر المتواصل والمادة ٣٩ من ذات القانون التي تحدد واجبات السفن أثناء المرور العابر.

كما أننا ندعو كافة الأطراف إلى عدم التصعيد وحل الخلافات بالوسائل الدبلوماسية، بما يجنب المنطقة أي عواقب قد تكون لها انعكاسات خطيرة على حرية الملاحة، وحركة التجارة الدولية والاقتصاد العالمي. ونعتقد بأن على المجتمع الدولي والدول ذات المصلحة في استخدام المضيق السعي من أجل إيجاد الحلول التوافقية السلمية كوسيلة مثلى لحفظ الاستقرار وسلامة الملاحة البحرية، والتي نعتقد أنها أكثر ضماناً وتأثيراً من أية وسائل وترتيبات أخرى.

إن استمرار الصراع والحرب في اليمن وعدم تمكن الأطراف المتنازعة من الوصول إلى اتفاق سياسي ينهي هذا الصراع، أدى إلى وضع مأساة إنسانية، واقتصادية واجتماعية للشعب اليمني لم يشهدها من قبل. ويتطلب منا جميعاً مضاعفة الجهود السياسية والدبلوماسية والإنسانية لمساعدة اليمن على الخروج من حالة الحرب والصراع المسلح الذي يزداد تعقيداً. إن سلطنة عمان تدعم كل الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي في اليمن، وفي مقدمتها جهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون والتفاعل الإيجابي مع هذه الجهود. وأن يتم التركيز خلال المرحلة المقبلة على المسار السياسي للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة تحقق الأمن والاستقرار لليمن الشقيق، وتحفظ أمن ومصالح الدول المجاورة له في المنطقة. وندعو من هذا المنبر جميع الأطراف اليمنية إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا لليمن، ونحث القادة السياسيين اليمنيين على الأخذ بزمام المبادرة لإنهاء هذا الصراع من أجل مصلحة اليمن والشعب اليمني العزيز. كما ندعو الدول الإقليمية والمجتمع الدولي إلى

غارسيس، رئيسة الجمعية في دورتها السابقة، على العمل الفعال الذي اضطلعت به في ذلك المنصب.

وإذ نقوم بصياغة النهج الذي تتبعه تركمانستان في هذه الدورة، بدأنا من منطلق أن حقائق العالم الراهنة، وطبيعة عملياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واتجاهات تلك العمليات، تتطلب بوضوح تفاعلاً وثيقاً ومنسقاً على نحو متزايد فيما بين الدول وأهم المنظمات الدولية من أجل تحقيق أهدافنا الرئيسية، وهي كفالة السلام والأمن، وتوفير الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة والحفاظ على الأسس القانونية والمؤسسية للنظام العالمي الحديث. ومن نواح كثيرة، سيحدد مدى فعالية هذا التعاون وقدرتنا على إيجاد توازن معقول بين المصالح الوطنية ومصالح المجتمع الدولي بأسره ما إذا كنا سننجح في حل المشاكل العالمية الأخرى التي لا تقل أهمية، بما فيها تلك المتعلقة بالبيئة والطاقة والتوزيع العادل للموارد المائية. وعلاوة على ذلك، فإن توازن المصالح وارتفاع مستوى التفاهم هما أساسا العاملين اللذان يمكننا من التصدي لمشاكل مثل الفقر والإرهاب والمخدرات والكوارث الطبيعية والأمراض المعدية وغيرها من التحديات. ونرى أن مفتاح معالجة جميع هذه المسائل يتمثل في استعادة وتعزيز الثقة والقدرة على التنبؤ، وهما من العوامل الحيوية في بناء علاقات بناءة على الساحة الدولية واتخاذ قرارات مستنيرة ومسؤولة.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه العملية ينبغي أن تبدأ باحترام قواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً وميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أن الأمم المتحدة، برغم جميع الصعوبات التي يتعين عليها تجاوزها في سياق عملية التكيف مع الحقائق الجيوسياسية الجديدة، لا تزال الضامن الرئيسي بلا جدال لهيكل الأمن العالمي الحالي وحصننا منيعاً لنظامنا العالمي والقانون الدولي ورمزاً للعدالة والإنسانية والاحترام في العلاقات الدولية. ولهذا السبب، يجب أن تأخذ الأمم المتحدة بزمام

والسلام الراسخة في المجتمع العماني، والذي يتجلى بشكل واضح في النظام الأساسي للدولة. لقد كانت بلادي شريكاً فعالاً في كافة المنتديات، والمداولات والحوارات الأقليمية والإقليمية التي تمخض عنها الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. حيث سعت إلى ترجمة التزاماتها الدولية لتحقيق تلك الأهداف بوضع سياسات واستراتيجيات طويلة المدى وخطط وبرامج عمل متوسطة وقصيرة الأجل، وأصبحت مكوناً رئيسياً من مكونات الحوار والخطط الخمسية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ورؤية عمان لعام ٢٠٤٠. وعلى ضوء ذلك، قدمت بلادي تقريرها الطوعي الأول في شهر تموز/يوليه الماضي، حول أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والذي لاقى استحسان الجميع نظراً إلى ما تضمنه من مؤشرات تنموية إيجابية عن السلطنة.

وختاماً، تجدد بلادي دعوتها سائر دول العالم إلى التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي وحل الخلافات بالوسائل السلمية والدبلوماسية. كما ندعو إلى إعطاء دور أكبر للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية لتسوية النزاعات، وتوطيد دعائم السلم والأمن الدوليين ونشر ثقافة السلام والتسامح لتجنيب البشرية ويلات النزاعات والحروب التي تعصف بآمال الشعوب وتطلعاتها إلى الأمن، والاستقرار، والرخاء والازدهار.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد رشيد مريدوف،

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في تركمانستان.

السيد مريدوف (تركمانستان) (تكلم بالروسية): أولاً

وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تهانينا بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة والسبعين، وتمنياتنا لجميع المشاركين بنجاح أعمالها، نيابة عن رئيس تركمانستان، قربان قولي بردي محمدوف. وأود أن أهنئ السيد تيجاني محمد باندي على انتخابه رئيساً للجمعية لهذه الدورة، وأتمنى له كل التوفيق في اضطلاع بدوره الهام. وأود أيضاً أن أعرب عن شكري للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا

المشروع بالمخدرات والقضايا البيئية وإدارة الموارد المائية العابرة للحدود والاستقرار الإقليمي. ونرى بصفة عامة أنه ينبغي تسخير هذه الممارسة في مجالات أخرى بغية تهيئة ترسانة شاملة من الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية للوقاية من المخاطر والتصدي للتحديات.

وسيكون من الضروري ضمان أداء مفهوم الحياد لدور حاسم في بناء علاقات دولية متوازنة وغير تصادية حاليا. ونعقد اعتقادا راسخا أن النموذج المحايد، بما ينطوي عليه من مبادئ عدم التدخل في النزاعات وعدم المشاركة في الرابطات والتحالفات العسكرية، لا بد وأن يكون له تأثير إيجابي كبير على المسار الكامل للسياسات العالمية واتجاهها، مما سيضفي عليها مزيدا من الوضوح ويجعلها أكثر قابلية للتنبؤ. وبوصفنا دولة أكدت الأمم المتحدة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ مركزها المحايد واعترفت به (القرار ٨٠/٥٠ ألف)، كانت تركمانستان وفيه دائما لمسار السياسة الخارجية الذي اختارته ولثقة التي أولاهنا لنا المجتمع الدولي وستظل كذلك. ومن ثم، فمن المنطقي تماما أن تضيف الجمعية العامة، بناء على مبادرة من تركمانستان، تاريخا جديدا إلى التقويم السياسي العالمي، ألا وهو، "اليوم الدولي للحياد" الذي نحتفل به سنويا في يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر (القرار ٢٧٥/٧١). وبموجب ذلك القرار، أقر المجتمع الدولي بالأهمية الإيجابية غير المشروطة للحياد بوصفه عاملا أساسيا في السياسة العالمية المعاصرة وبصلته بالأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن التطبيقات العملية للمبادئ السياسية والقانونية والأسس الأيديولوجية للحياد ينبغي أن تكون موضع اهتمام وثيق داخل الأمم المتحدة، أولا وقبل كل شيء فيما يتعلق بما ينطوي عليه الحياد من إمكانية بناء السلام وإمكانات تنفيذ بعثات الأمم المتحدة للوساطة بمشاركة البلدان المحايدة وعلى أراضيها. وهناك عدد من الأمثلة، بما في ذلك

المبادرة في تعزيز الثقة وإقامة حوار متعدد الأطراف، استنادا إلى شرعيتها العالمية، وفي توجيه طابع واتجاه الاتصالات الدولية في اتجاه بناء.

وإدراكا منها لتحملها قسطا من المسؤولية عن حالة الشؤون العالمية وانطلاقا من إيمانها العميق بالسلطة المعنوية للأمم المتحدة، كانت تركمانستان هي من بادر بتقديم القرار ٣٣٨/٧٣، الذي أعلن عام ٢٠٢١ "السنة الدولية للسلام والثقة". وطُرحت الفكرة لأول مرة في خطاب رئيس تركمانستان أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين (انظر A/73/PV.15) واتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٣٣٨/٧٣ قبل أسابيع قليلة في ١٢ أيلول/سبتمبر، والذي شاركت في تقديمه ٧٣ من الدول الأعضاء. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول التي شاركت في تقديم القرار، على ما أبدته من دعم وتضامن في تنفيذ تلك المبادرة.

ويعني تعزيز السلام والأمن الشاملين والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي والإقليمي ضمان أن يكون في جعبة المجتمع الدولي أدوات تمكنه من إيجاد حلول فعالة للتحديات التي تواجهه. ونعقد أن إحدى هذه الأدوات تتمثل في الدبلوماسية الوقائية. وكما أظهرت التجربة، فإن الدبلوماسية الوقائية تحت رعاية الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي إلى نتائج حقيقية. ويتضح ذلك بشكل خاص في عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، الذي يعمل بمثابة حلقة وصل فعالة بين الأمم المتحدة وبلدان وسط آسيا فيما يتعلق بحل العديد من المسائل المستجدة. وغني عن القول إن أهم تلك الأعمال منع وتحييد التهديدات المختلفة التي تواجه المنطقة وإرساء أساس متين للسلام والأمن والتنمية المستدامة هناك. وفي سياق عملنا المشترك مع المركز، نعكف على وضع نهج موحدة لإزاء المشاكل الملحة مثل الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والاتجار غير

وخلال هذه الدورة، ستتخذ تركمانستان مزيداً من الخطوات لبناء شراكة دولية عريضة في مجال أمن الطاقة الشامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقدم بلدي مشروع قرار بشأن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة خلال هذه الدورة. نأمل أن تشارك الدول الأعضاء بنشاط في صياغته والاتفاق على أحكامه.

بالنسبة لتركمانستان، لا يزال الاتجاه الاستراتيجي لعملائنا في الأمم المتحدة هو الشراكات في مجال النقل. سيبدل بلدي جهوداً خلال هذه الجلسة لإجراء حوار منتظم متعدد الأطراف بشأن قضايا النقل. نعتقد أن التعاون في مجال النقل الدولي يمكن أن يكون ناجحاً إذا اقترن بتركيز عالمي واضح المعالم يغطي مساحات شاسعة ومختلف مسارات الطرق والسكك الحديدية التي توحد المناطق والقارات بأكملها.

لقد كانت البيئة وحمايتها تقليدياً أمراً محورياً بالنسبة لأنشطة تركمانستان في الأمم المتحدة. خلال هذه الدورة سيضيف بلدي قضية بحر قزوين إلى قائمتها الخاصة بالمبادرات البيئية المعروفة. في آب/أغسطس عقدت تركمانستان أول منتدى اقتصادي لبحر قزوين، والذي أطلق فيه رئيس تركمانستان مبادرة لإنشاء برنامج بيئي جديد لبحر قزوين في الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الأهمية العالمية للحفاظ على بحر قزوين بوصفه مجمعا طبيعياً فريداً من نوعه، نأمل أن نحظى بدعم المجتمع الدولي لتلك المبادرة. هناك بند هام آخر لتركمانستان في جدول أعمال هذه الدورة وهو إنقاذ بحر آرال. سواصل العمل الدؤوب للترويج لفكرة إنشاء برنامج خاص تابع للأمم المتحدة لبلدان حوض بحر آرال، وندعو جميع الأطراف المهتمة بالمشاركة في المشاورات المعنية بهذا الموضوع.

إن تنفيذ الاتفاقات الدولية بشأن تغير المناخ التي تم التوصل إليها في إطار الأمم المتحدة هو مجال تركيز رئيسي لبلدي. ومن أجل حشد النشاط الرامي إلى الوفاء بالتزاماتنا في إطار أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وافق

أمثلة حديثة، على كيفية مساعدة نهج كهذا على التوصل إلى اتفاق وتحقيق المصالحة. وبناء على ذلك، نعتقد أنها ستكون فكرة جيدة أن تجري حواراً متعدد الأطراف واسع النطاق في الأمم المتحدة خلال هذه الدورة بشأن استخدام مبدأ الحياد في ممارسة العلاقات الدولية، ونود أن نطلب إلى الدول الأعضاء تأييد اقتراحنا الرامي إلى وضع مدونة قواعد للأمم المتحدة من أجل التطبيق الفعلي لمبادئ الحياد في حل المسائل الدولية.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاعتراف الدولي بمركز الحياد الدائم لتركمانستان. وفي هذا الصدد، سنعقد مؤتمراً دولياً في عشق آباد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ بشأن مسائل السلام والأمن والتنمية. ونحن على استعداد للعمل مع الأمانة العامة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية وجميع الأطراف المهتمة بالأمر من أجل التحضير لهذا المحفل وتنظيمه.

لا يزال التعاون مع الأمم المتحدة بشأن قضايا التنمية المستدامة يمثل أولوية بالنسبة لنا جميعاً في الأجل الطويل. ومن الواضح أنه على الرغم من الجهود التي بُدلت، فإن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يواجه مشاكل مختلفة، بما في ذلك مشاكل مالية. ونرى أنه يمكن التغلب عليها إذا ما امتلكننا الإرادة السياسية ونظمنا جهودنا بصورة سليمة. وسيكون من الضروري ضمان وضع مجموعة قواعد واضحة وتوفير موارد مالية كافية بصورة منسقة للمشاريع والبرامج المحددة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي لنا النظر في عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية. ولتحقيق ذلك، نقترح إنشاء فريق تنسيق دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة تواريخ منتدى كهذا ومكان انعقاده وجدول أعماله المؤقت والمسائل الأخرى ذات الصلة. ونعتقد أن هذا المنتدى يمكن أن يوفر الزخم اللازم لضمان توفير الدعم المالي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

والأكثر نشاطاً من جانب المنظمات الدولية في معالجة قضايا المياه.

تدخل تركمانستان على الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة بموقف مسؤول تماماً. إننا نعتبر مهمتنا هي المساهمة قدر الإمكان في عمل الأمم المتحدة المتعلق بتعزيز السلم والأمن العالميين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوطيد الثقة والقدرة على التنبؤ في الشؤون الدولية، وإضفاء زخم إبداعي على عملنا المشترك بين هذه الجدران. في حين أننا ندرك الصعوبات والمشاكل التي تقف في طريقنا، لكننا نعتقد أنه مع حسن النية والتصميم الحازم يمكننا التغلب عليها. إن تركمانستان تؤمن بالإمكانات الهائلة للأمم المتحدة وسلطتها وقدرتها على المعالجة الفعالة للقضايا المعقدة. ولذلك سنبدل قصارى جهدنا لزيادة تعزيز الأمم المتحدة والإسهام بنشاط في جهود بناء السلام والعمل دون كلل لتحقيق طموحاتنا في التنمية والتقدم.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سالومكساي كوماسيث، وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد كوماسيث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ الرئيس تيجاني محمد بندي على انتخابه لقيادة الجمعية العامة في هذه الدورة. يمكنه الاعتماد على دعمنا الكامل طوال فترة رئاسته. وأنا واثق بأنه في ظل خبرته الكبيرة سيقود هذه الدورة بنجاح كبير. وأود أيضاً أن أثنى على سلفه، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، لعملها الممتاز بصفقتها رئيسة للدورة السابقة.

يواجه المجتمع الدولي تحديات لا تعد ولا تحصى. إذ تعاني أنحاء كثيرة في العالم من آثار تغير المناخ المتكررة بوتيرة أكبر والأكثر حدة، والتي أثرت بشكل كبير على مصادر رزق البشر على مستوى العالم. فقد اجتاحت موجات الحر جميع أنحاء أوروبا واستمر الجفاف في أنحاء كثيرة من العالم، بينما في أنحاء

رئيس تركمانستان على استراتيجيتنا الوطنية المستكملة بشأن تغير المناخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وهو نفس يوم انعقاد مؤتمر قمة العمل المناخي في نيويورك.

إن مسألة الحفاظ على الموارد المائية واستخدامها هي أحد أهم التحديات الملحة في عصرنا. ليس من قبيل المبالغة أن نقول اليوم إن مسار العمليات العالمية المختلفة وآفاق ضمان الاستقرار والتنمية والرفاهية في جميع أنحاء العالم تعتمد إلى حد كبير على حلها. إن قضايا المياه، والتي لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية، تتطلب توافقاً دولياً في الآراء وتقتضي من الدول مضافة جهودها حول برنامج مشترك، والذي يتعين فيه أن تفسح المصالح والمكاسب الثانوية والمحلية المجال للإقرار بالأهداف والأولويات العالمية الحقيقية ووضع استراتيجية عمل موحدة وطويلة الأجل. وينبغي أن يظل الشرط الرئيسي لهذا النشاط المتضافر هو الالتزام غير المشروط بمبدأ الوصول العادل والمنصف إلى موارد المياه والاعتراف بأنه حق إنساني أساسي. إن كفالة الحق في الحصول على المياه وتحمل المسؤولية عنه هو التزام لكل دولة، لأن الماء هو في الأساس مصلحة مشتركة لكل شعوب كوكبنا. ومن خلال التقيد الصارم بتلك المبادئ، صاغت تركمانستان موقفاً مفصلاً بشأن قضايا المياه يمكن تلخيصه على النحو التالي.

أولاً، ينبغي معالجة قضايا المياه في مختلف مناطق العالم بناءً على قواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً وبصفة خاصة اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة. ثانياً، ينبغي النظر في قضايا المياه على أساس مبادئ الاحترام والقبول المتبادلين ومراعاة مصالح جميع الدول التي تتقاسم أحواض الأنهار ومصادر المياه العابرة للحدود والبحيرات المطلة على حدود مشتركة. وفي هذا الصدد تعارض تركمانستان بناء منشآت هيدروليكية جديدة على الأنهار العابرة للحدود، والتي ترتبط بمخاطر بيئية واجتماعية واقتصادية وإنسانية شديدة. ثالثاً، نحن نؤيد المشاركة الأكبر

وفي ذلك الصدد، وبينما نلتزم بالعمل على الصعيد الوطني، فإننا ندعو البلدان المتقدمة النمو وجميع شركائنا في التنمية إلى الوفاء بالتزامهم بالمساهمة بـ ١٠٠ بليون دولار سنوياً لدعم احتياجات البلدان النامية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

ويمثل تحقيق السلام والأمن ركيزة أخرى مهمة يتعين على المجتمع الدولي توطيدها. ونحن ندرك تماماً أنه لا يمكن ترسيخ التنمية أو تعزيز حقوق الإنسان بدون سلام. كان ذلك الهدف الأساسي للأمم المتحدة عندما أنشئت والأساس المتين الذي قامت عليه.

ومنذ إنشائها، حققت منظماتنا إنجازات كبيرة على العديد من الجبهات، بما في ذلك إسهامات مهمة في الحفاظ على السلم والأمن العالميين وتعزيزهما، مما هيا لمختلف بلدان ومناطق العالم بيئة مواتية لإحراز تقدم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم انتشار الملايين من الناس من براثن الفقر. وفي ذلك الصدد، لا تزال مسألتنا تعددية الأطراف وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي تكتسيان أهمية بالغة. ولذلك، نرى أنه ينبغي تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بطريقة منفتحة ومستمرة تتسم بالشمول والشفافية والديمقراطية، بغية معالجة أوجه عدم المساواة والتحديات الإقليمية والعالمية. وإلا ستظل مسيرتنا نحو القضاء على الفقر وتضييق الفجوة الإنمائية داخل البلدان وفيما بينها مهمة في غاية الصعوبة.

وإزاء تلك الخلفية، نرحب بتفعيل عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حتى تتمكن من تلبية الاحتياجات والأولويات الإنمائية للدول الأعضاء بفعالية، مع إيلاء اهتمام خاص لتلبية احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لمساعدتها على التعامل مع الصدمات الخارجية وهشاشتها الشديدة تجاه الكوارث.

أخرى غمرت الفيضانات مناطق سكنية وأراضي منتجة. وبينما قد تتمتع البلدان المتقدمة بمرونة أكبر في مواجهة تغير المناخ وبقدرة أفضل على التكيف معه، إلا أن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً - بما في ذلك بلدي - لا تزال ضعيفة للغاية. لقد شهدنا في الشهرين الماضيين هطول أمطار غزيرة وغير متوقعة في جميع أنحاء بلدنا نتيجة للعاصفة الاستوائية "بودول" التي غمرت كل إقليم تقريباً، مما تسبب في أضرار جسيمة للبنية التحتية والزراعة ومصادر رزق الناس. لقد كلفتنا إعادة التأهيل واستعادة الحياة الطبيعية في المناطق المتضررة ملايين الدولارات.

ومن منطلق إدراك حكومة لاو لأهمية مكافحة تغير المناخ فهي الآن تركز على تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. فقد قمنا بالفعل بتعميم مساهمتنا المحددة وطنياً، وقمنا بدمج جهود تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في خطتنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك أفرت جمعيتنا الوطنية قانوناً بشأن إدارة الكوارث من المتوقع صدوره قريباً.

ونعمل حالياً على صياغة استراتيجية وخطة عمل وطنية بشأن التأهب للكوارث والحد من مخاطرها.

وعلى الصعيد الإقليمي، بذلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا جهوداً مشتركة أيضاً بغية التصدي لأثر تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، من بين أمور أخرى. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تقديرنا الكبير لدعم الأمم المتحدة للرابطة من خلال تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وخطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. غير أن وجود هذا الإطار القانوني ليس كافياً لمكافحة تغير المناخ. وعلى الرغم من أن التنفيذ الكامل والفعال لهذه الصكوك أمر أساسي، فإنه يلزم بذل جهود مشتركة على الصعيدين الوطني والدولي لضمان تنفيذها بشكل كامل وفعال.

الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل ويعوق أيضا التنمية الوطنية للبلدان الأخرى. وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي مجددا إلى رفع الحظر المفروض على جمهورية كوبا حتى يتمتع هذا البلد ذو السيادة وشعبه بحرية المشاركة في علاقات اقتصادية وتجارية مع البلدان الأخرى وفقا للقانون الدولي.

وتولي حكومة لاو أهمية كبيرة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتلتزم التزاما قويا بها، بغية تنمية اقتصادنا وتضييق الفجوة الإنمائية في بلدنا. وعلى الرغم من مختلف التدابير التي اتخذناها في مجال السياسة العامة، لا يزال التقدم بطيئا بسبب محدودية القدرات والقيود المرتبطة بالتمويل والفجوة الإنمائية مستمرة، ولا سيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية النائية. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة إلى وضع خطط تنمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي معدة خصيصا لتلبية الاحتياجات الفعلية للشعب على صعيدي الأقاليم والمقاطعات من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان المحليين، ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية وإتاحة فرص الحصول على الدخل وتحسين الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية وسبل العيش للسكان في المناطق الريفية. ومن أجل تمويل تلك الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، قمنا بتعبئة الموارد اللازمة من جميع المصادر المتاحة وباتخاذ المبادرات الرامية إلى تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر العالي الجودة وإجراء الإصلاحات الضريبية وتنويع الاقتصاد وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل خططنا الإنمائية الوطنية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه بالإضافة إلى الملكية والقيادة الوطنيتين، نحن بحاجة إلى توسيع نطاق الشراكات العالمية من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو التنفيذ الفعال للخطط الإنمائية من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وبرامج عمل مجموعات

وتواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دعم جهود المجتمع الدولي الرامية لتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار، ولذلك صدقنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد رحبنا أيضا بالاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي أقمناه هنا في الأمم المتحدة قبل يومين.

وفي السنوات القليلة الماضية، شهدنا، إلى جانب التحديات القائمة من قبيل النزاعات والإرهاب والفقر والأوبئة وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والخلافات المتعلقة بالتجارة، زيادة في المواجهات والتوترات تهدد السلام والأمن الدوليين وتقوض المكاسب الإنمائية. لذا، ندعو إلى التحلي بإرادة سياسية قوية وإبداء التزام حقيقي بتعزيز تعددية الأطراف من خلال التقيد بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ونرى أن هذا هو السبيل الأفضل والوحيد للتصدي للتحديات القائمة والناشئة والتغلب عليها. ومع ذلك، فعلى الرغم من الجهود التي لا تحصى التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل حل النزاعات في مختلف أنحاء العالم، لا يزال الكثير منها مستمرا. وفي منطقتنا، ما برحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتمتع بالسلام والأمن والاستقرار، مما يهيئ بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني لجميع دولها الأعضاء. ونواصل، في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تعزيز العمل الإقليمي وتعددية الأطراف اللتين تشددان على أهمية شمول الجميع والمنفعة والاحترام المتبادلين، مما يشكل أساسا متينا لجميع أطر التعاون الأساسية داخل الرابطة.

وفيما يتعلق بمسألة فلسطين، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مجددا أملها في إمكانية حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي طال أمده بالوسائل السلمية ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا يتعارض تطبيق تدابير انفرادية تترتب عنها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية مع مبادئ ميثاق

الأطراف، على النحو الذي يعبر عنه الموضوع الذي اختاره الرئيس بحكمة لهذه المناقشة.

وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن تحديات كوكبنا وشعوبه تصطدم اصطداما تترتب عواقب بعيدة المدى. وسيكون لمسار العمل الذي نسلكه نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الـ ١٥ شهرا المقبلة حتما تأثير عميق على مستقبل البشرية وكوكبنا. فإذا اخترنا أن نتجاهل العلامات والأدلة العلمية والملايين من الناس الذين يتظاهرون طلبا للتغيير، وأصررنا عوضا عن ذلك على التمسك بالوهم بأن كل شيء سيكون على ما يرام، فقد يرث أبنائنا وبناتنا وجميع أخلافنا كوكبا أرضيا غير صالح للعيش على الإطلاق. وهذا هو فهمنا لوجهة نظر الغالبية من أبرز علماء البيئة في العالم. ونحن في بليز مقتنعون بهذا الرأي ولا نرغب في أن نترك مثل هذا الإرث المسموم لأطفالنا.

والواقع أن الإرث الذي نلتزم به، الإرث الموعود، هو ذلك المنصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة.

”نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره... وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالركبي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

إن بليز عاقدة العزم على أن تظل وفية ومخلصة لهذا الالتزام. وسأوضح، خلال ما تبقي من الوقت المخصص لي، رؤيتنا للقيادة التي نحتاجها من جانب الأمم المتحدة لمواجهة ثلاثة تحديات أساسية لعالمنا - وهي التهديد الخارج عن السيطرة الناجم عن تغير المناخ، والكفاح المضني لتحقيق التنمية المستدامة

البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، سعيا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحويل عالمنا إلى كوكب ينعم بالصحة حتى يتمكن جميع البشر من العيش في سلام ورخاء. وفي ذلك الصدد، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأثني على المداولات الناجحة للدورة الأولى من المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة - وغيرها من الفعاليات الرفيعة المستوى التي عُقدت على هامش دورة هذا العام للجمعية العامة - منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وسيقدم هذا المنتدى توصيات وإسهامات قوية من أجل تحقيق خطتنا المشتركة والطموحة للتنمية المستدامة وأهدافها السامية. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مستعدة للعمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية من أجل إيجاد عالم آمن ومزدهر حتى تتمكن الأجيال الحالية والمقبلة من العيش في سلام ووثام وتنمية.

وفي الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعلن أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قررت تقديم ترشيحها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥. وهي المرة الأولى على الإطلاق التي تسعى فيها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، التي تنتمي إلى اثنتين من الفئات الضعيفة، هما فتنا أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، إلى عضوية هذه الهيئة الهامة التابعة للأمم المتحدة. ستقدر حكومة لاو تقديرا عاليا الدعم القيم الذي تقدمه جميع الدول الأعضاء لترشيحها.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ويلفريد إرينغتون المدعي العام ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إرينغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة بليز وشعبها أود أن أهنيئ الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وبخلاف أي جلسة أخرى تمثل هذه الجلسة نقطة تحول حاسمة بالنسبة لتعددية

بفترة حياتنا. فهذه الأحداث متكررة ومرئية ومؤثرة لدرجة أصبحت تثير القلق لدى أطفالنا. فهم يقفون على مشاهد تكاد تُنذر بنهاية العالم. وهم يواجهون أزمة مناخية تتكشف أمام أعينهم، مما يدفعهم إلى العمل وإلى تولى أدوار قيادية في البحث عن حلول لهذه الأزمة. ويخبرنا كبار العلماء بأن أمام العالم في عقد من الزمن على أفضل تقدير للتحويل إلى مسار الـ ١,٥ درجة مئوية، من أجل كفالة الاستدامة للكوكب، والبقاء على قيد الحياة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك فمن الضروري والعاجل أن نعمل على خفض الانبعاثات العالمية بحلول عام ٢٠٣٠ إلى نصف المستوى الذي بلغته في عام ٢٠١٠. ويجب علينا أيضاً ضمان التخلص التدريجي من الفحم وتحقيق المستوى الصفري لصافي الانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠. ولأن بعض الدول ستأثر بشدة وبشكل سلبي جراء هذه التدابير، يجب توفير موارد مخصصة لها لتمكين الفئات الأضعف من التكيف مع واقعها الجديد، وتعويضها عن الخسائر والأضرار الدائمة التي ستعاني منها حتماً.

وتشكر بليز الأمين العام على تعبيره عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وعن المزيد من الطموح. لقد حددت قمة العمل المناخي التحديات الهائلة التي نواجهها. ولكن يجب ألا يرهبنا حجم المهمة الماثلة أمامنا. ويجب أن نُبدي الجرأة في تصميمنا على التغلب على العدد الكبير من التحديات الناشئة. ونحن مقتنعون بأن الحلول في متناول أيدينا. ويجب أن نبدأ بالسياسات والبرامج على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني. وبليز على استعداد لأخذ مكان الصدارة في العمل المناخي. ونحن ملتزمون بحزمة الإجراءات الطموحة التي تتخذها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقد انضمنا إلى مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الهادفة إلى توفير مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة للدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول عام ٢٠٣٠. وقد بدأنا بالفعل هذه العملية الانتقالية في بلدنا.

في عالم يتغير بسرعة، والتهديدات المستمرة للسلم والأمن سواء على الصعيد الدولي أو المحلي.

ويقدم شعب بليز لإخواننا وأخواتنا في جزر البهاما تعازيه الصادقة. ونحن نشاركهم الألم والحزن. وهذا النوع من الدمار والموت والخراب الذي سببه إعصار دوريان في جزر البهاما وشعبها ليس غريباً على سكان بليز. وبالفعل، في عام ١٩٦١ أي قبل احتفال بليز باستقلالها بعشرين عاماً، عانينا من كارثة مماثلة عندما ضرب إعصار هاتي من الفئة ٥ مباشرة عاصمتنا الساحلية الناشئة والمستوطنات الواقعة جنوبها. وكان الخراب الناجم عن ذلك الإعصار غير مسبوق وشديداً لدرجة أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية سحبت إسمه من قائمة أسماء الأعاصير، ونقلت حكومة بليز عاصمتنا نحو ٥٠ ميلاً داخل الجزيرة بأسرع ما يمكن.

وفي ذلك الحين، أي منذ ما يقارب ستة عقود، كانت العواصف من الفئة ٥ أمراً غير معتاد. أما اليوم فقد أصبحت العواصف من تلك الفئة، بل وأعنف منها، هي القاعدة الجديدة. وفي الواقع، ينضم إعصار دوريان إلى قائمة طويلة من التقلبات المناخية القاسية المنقوشة بشكل لا يمحى في أذهان المواطنين الذين يعيشون في الجزر الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة في جميع أنحاء العالم. ونعاني من تلك التقلبات بشكل يومي، ومن بينها الجفاف المتواصل الذي تعاني منه بليز في الوقت الحالي وارتفاع مستوى البحار بلا هوادة وتزايد نسب ملوحة البحار والكوارث التي لا نعاني منها بالقرب من الشاطئ تقع باستمرار بعيداً عنا في أعماق المحيطات، حيث تتدهور ببطء مقومات الحياة ذاتها على كوكبنا وموارده، وتراجع نسب الأكسجين في المحيطات وتزايد نسب الحموضة. وفي الوقت نفسه توشك ملايين الأنواع على الانقراض.

وكان مثل هذه الاضطرابات في نُظم الأرض في الماضي يحدث على مدى فترات مطولة. لكن التغيير الآن أصبح يقاس

العامة على أن تنضم إلينا في الخطوط الأمامية وعلى أن تتخذ التدابير الجريئة التي تحتاج إليها شعوبنا وكوكبنا لتأمين مستقبل أطفالنا. فقد أسفر بالفعل تقاعس من تقع عليهم المسؤولية التاريخية عن ضياع الفرص على الأكثر ضعفا. فعاصفة بقوة الإعصار دوريان يمكنها أن تمحو ضعف ناتجنا المحلي الإجمالي ومعه مكاسبنا الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. وقد اتفق المجتمع الدولي بصورة جماعية قبل ٢٥ عاما على الاضطلاع باستجابات محددة الأهداف لمعالجة الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولكن في ظل التحديات المتزايدة باطراد التي تشكلها الصدمات الخارجية، يستلزم الأمر القيام دوريا بتوسيع تلك الاستجابات. وقد جلسنا إلى الطاولة مرة أخرى لتقييم تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ويساورنا القلق. فاستعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية يحكي قصة نظام عالمي غير مستجيب لخصائصنا الفريدة وظروفنا الخاصة. إنه يحكي قصة سياسات مجزأة على نطاق المنظومة وتُهج الحل الواحد لجميع المشاكل والحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي يبدو أنها قد نُسييت.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال متخلفة عن الركب في تحقيق أهدافها ذات الأولوية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وهذا أمر يبعث على القلق بصفة خاصة لأن تغير المناخ يجرمنا من الفرص المتاحة. وترحب بليز بالنتائج المتفق عليها في استعراض منتصف المدة لمسار ساموا والطابع الرسمي الذي تضمنه على العمل المطلوب بشكل ملح إن أردنا أن نتاح أي فرصة على الإطلاق للدول الجزرية الصغيرة النامية لتوسيع نطاق آفاق تنميتها. فالتنفيذ واجب علينا. وثمة حاجة إلى استجابة سريعة من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة للسماح للدول الجزرية الصغيرة النامية بالحصول على المنح والتمويل بشروط ميسرة الذي حُرمتنا منه تماما على نحو لا يُصدق. فقد أخرجت

فقرابة ٥٤ في المائة من الطاقة الكهربائية في بليز يتم توليدها بالفعل من مصادر متجددة، وتقوم شركة الكهرباء لدينا حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على خطط استبدال جزء كبير من الطاقة الكهربائية التي نستوردها، أي ٣٧ في المائة، بـ ٤٠ ميغاواط من الطاقة الشمسية المنتجة محليا. وسيتم توقيع المشروع المتعلق بأول ٣٠ ميغاواط من مصدر الطاقة الشمسية الجديد قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وستكون المحطة جاهزة للبدء في غضون سنة من ذلك التاريخ. وكذلك، فإن الشركة بصدد تجريب مركبات كهربائية.

وتجمع حكومة بلدي بين الحوافز المتعلقة بالمناخ وغيره من صور التنمية المستدامة واستحقاقات مثل الصحة والأمن الغذائي وتمكين الشباب. ويجري اتخاذ مبادرات من شأنها أن تسفر عن حملات إعادة تشجير واسعة النطاق. ونعكف على اتباع ممارسات زراعية ذكية مناخيا وتطبيق حلول مستمدة من الطبيعة من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والممارسات المستدامة في صيد الأسماك والتي تنطوي على إمكانات تخفيفية وتكيفية وتنموية. ونحن، في بليز، نعتقد أنه يجب على الحكومات أن تقود المسيرة بأعلى قدر ممكن من الطموح، بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ولا سيما هدف الـ ١,٥ درجة مئوية. ويجب على الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والجهات الفاعلة المالية الأخرى، بما في ذلك المصارف المتعددة الأطراف، أن تحذو حذوها وأن تتوجه نحو اتباع سياسات سليمة بيئيا والاسترشاد في استثماراتها بالمعلومات المناخية. ويجب على الشعوب الضغط على قادتها من دون توقف ويجب عليها كذلك الاضطلاع بدورها للتخفيف من أسباب تغير المناخ.

ولا يساور بليز شك على الإطلاق في أن رأي العلم واضح ومقنع. إننا نعيش حالة طوارئ عالمية. ويحث بلدي وشعبي، بوصفهما من المستجيبين الأوائل لحالة الطوارئ تلك، الجمعية

تدريجي. وهو يشكل أحد مرتكزات سياساتنا المنصفة للفقراء، حيث يواصل تحسين حياة المواطنين المعوزين.

لقد حققنا في مجال التعليم معلما بارزا في سد الفجوة بين التعليم والتكنولوجيا. ففي شراكة مع الشركة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية، أطلقنا مشروعنا للتعليم الرقمي DigiLearn، الذي سيوفر منصة سحابية وخدمات سحابية لتيسير التدريس الرقمي والتعلم عن طريق الإنترنت. وقد تم بالفعل الانتهاء من مشروع تجريبي يشمل تسع مدارس ثانوية. وشارك فيه أكثر من ٣٦٠ طالبا وأيدت جميع المدارس استخدام DigiLearn في مؤسساتها. وتوقع بدء استخدام DigiLearn في ٤٣ مدرسة ثانوية، ابتداء من هذا الشهر. ويتمثل هدفنا النهائي في توفير حاسوب محمول وحجرة دراسة رقمية مجانا لكل طالب ومدرس وإداري في كل المدارس الثانوية في بلدنا، ونهدف إلى القيام بكل ذلك على مدى السنوات الخمس المقبلة. والأهم من ذلك، إننا بصدد توسيع نطاق ما أصبح عنصرا أساسيا من عناصر برنامجنا للتوعية الثقافية الموجه بصفة خاصة إلى الشباب المعرضين للخطر في الأحياء التي تُسجل فيها أعلى معدلات الفقر. ويجري حاليا صرف إعانات سنوية لطلاب المدارس الثانوية للستين الأوليين من المرحلة الثانوية لكل طالب في جميع المدارس الثانوية الحكومية في جميع المناطق.

وفي نيسان/أبريل، اتخذنا الخطوة الجريئة المتمثلة في زيادة مساحة مناطق حظر الصيد والجمع في مصائد الأسماك في مياه بليز بأكثر من الضعف بدعم كامل من صيادينا، وذلك بهدف ضمان بيئة صحية لشعبنا. وتبلغ الآن المساحة الكلية لمياهنا الإقليمية الخاضعة لوضع حظر الصيد والجمع ١١,٦ في المائة وقد ترتب على ذلك مضاعفة مساحة محمياتنا البحرية بواقع ثلاثة أمثال تقريبا. وكذلك، يسر بليز أنها تدعم الجهود الرامية إلى حماية ٣٠ في المائة من محيطات العالم بحلول عام ٢٠٣٠ وإلى وضع الصيغة النهائية لاتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في عام ٢٠٢٠.

العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية من التصنيف الذي يجعلها مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. وذلك يعني، بشكل يدعو إلى الاستغراب التام، أنه يجري فرض ضريبة على أضعف البلدان التي لا تتحمل أي مسؤولية عن أزمة المناخ ليتسنى لها الحصول على الدعم الذي تحتاج إليه لإنقاذ نفسها. وفي بعض الحالات، تُخرجنا التكلفة العالية من الأسواق المالية بسبب سماتنا عالية المخاطر. فنحن دول صغيرة ونحن جزر ودول ساحلية منخفضة ونحن معرضون بشدة للمخاطر.

وتتيح نتائج استعراض منتصف المدة لنا فرصة لتصحيح تلك المغالطة. وما نحتاج إليه هو تيسير إمكانية الحصول، من دون تأخير، على تمويل ميسر واستثمارات ذكية والتخفيف من عبء الديون لمساعدتنا في كسر حلقة الفقر والتخلص من ربقة الدين والمضي قدما في بناء قدرة شعوبنا واقتصاداتنا على الصمود. وندعو إلى إنشاء صندوق للقدرة على الصمود خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى إقرار مبادرة لمبادلة الديون بإجراءات للتكيف مع تغير المناخ لتوجيه الاستثمارات إلى مبادرات التكيف والصناعات الخضراء التي تشتد الحاجة إليها.

إن بليز لم تتخل على الإطلاق عن مسؤوليتها عن تنميتها الوطنية. وسنظل ملتزمين بقوة بالنهوض باستراتيجيتنا بشأن النمو والتنمية المستدامة، والتي يتمل هدفها النهائي في تحسين نوعية الحياة لجميع البليزيين. وقد هذا الصدد، بدأت حكومة بلدي الآن تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروعها لتخفيف الفقر في الجزء الجنوبي من مدينة بليز في واحدة من مناطق بلدنا الأشد فقرا. وسيترتب على ذلك المشروع، وتكلفته الإجمالية ١٢ مليون دولار، توفير ١٠٠ من المنازل الجديدة أو تلك التي جرى تحسينها للأسر المحتاجة من الفئات المستهدفة. وستشكل مكونات البنية التحتية اللازمة لتحسين الأحياء السكنية وحيات السكان آخر مراحل هذه المبادرة التحويلية متعددة السنوات. وكذلك، فإن برنامجنا للمؤن الغذائية يتوسع كل عام، ولو بشكل

تسفر عن فرض الجزاءات والحظر الاقتصادي والحصار تفضي دائما إلى خنق و/أو تدمير اقتصادات البلدان المستهدفة وتعرقل تنميتها الشاملة. ومن المؤسف أن هذه التدابير القاسية لا تؤثر دائما على البلدان المستهدفة فحسب بل على المناطق المحيطة به أيضا. وتؤدي إلى الأزمات الإنسانية والهجرة غير النظامية الجماعية واستغلال البشر، وتنتسب في نفس الوقت في تقسيم المناطق وعرقلة التعاون والتآزر وتسهم إسهاما كبيرا في زيادة الفقر المستمر - وكل هذه الأضرار أضرار جانبية غير مقصودة ولكنها أضرار جسيمة. وعندما تعجز الأمم المتحدة والحكومات عن اتخاذ إجراء للتصدي لهذه الممارسات الضارة والظالمة، فإن المعاناة الناجمة عن الأسباب الطبيعية تتفاقم بفعل أعمال البشر. وفي الوقت الحاضر، لا يزال أكثر من ٧ ملايين من الفلسطينيين يعانون تحت نظام قمعي. ونحث على إيجاد حل سريع وعادل لهذه الحالة المزمنة والمأساوية، وندعو إلى التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين في أقرب وقت ممكن.

إن الشعب الصحراوي لا يزال يُمنع من ممارسة حقه في تقرير المصير، رغم جهوده بغية تحقيق هذا الحق على مدى عقود من الزمن.

ولا تزال كوبا وشعبها يعانيان تحت وطأة حصار اقتصادي وتجاري ومالي انفرادي طويل يزداد سوءا بدلا من أن يتحسن.

وما فتئت الجمعية العامة تتفق باستمرار وبأغلبية ساحقة على أن تلك المظالم وغيرها من أوجه الظلم المتبقية في جميع أنحاء العالم تُقترف في انتهاك للقانون الدولي وينبغي ألا تستمر، ولكنها ما زالت متواصلة. ويؤسف بليز أسفا بالغا أن تسمح منظمة أنشئت على أساس سيادة القانون باستفحال هذه الاستثنائية فيما يتعلق بسيادة القانون. ولم يكن الإعلان الخالد لمارتن لوتر كينغ الابن مناسبا أكثر مما هو مناسب الآن: "الظلم في أي مكان ظلم في كل مكان". وندعو المجتمع الدولي إلى

إن بليز تخطو خطوات جديدة بالثناء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن هنا كذلك تبرز حاجة إلى تسريع وتيرة العمل العالمي وتقديم الدعم. فهناك الكثير على المحك إن لم نحقق غايات خطة عام ٢٠٣٠. ويعاني الشباب والأطفال من ذلك فعلا بشكل مباشر. فمعدلات بطالة الشباب ثلاثة أضعاف معدلات بطالة البالغين. ويعيش بليون طفل في بلدان تشكل فيها أهداف التنمية المستدامة أهدافا بعيدة المنال. ولا تزال النساء والفتيات يعانين من أوجه عدم مساواة حقيقية في حين لا تضيق الفجوات بين الأغنياء والفقراء والمتعلمين والجاهلين. وهذه فحسب المكابذات التي نحن على علم بها. وهناك ثغرات عديدة في البيانات يجب التصدي لها، ولا سيما في البلدان الضعيفة وتلك المتعلقة بالشعوب الضعيفة، لثلا نغفل من دون قصد عن مسائل أكثر حدة تتطلب اهتمامنا العاجل.

وللأمم المتحدة دور محوري في حشد قوة الدول والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية من أجل النهوض بتعاون أقوى وتعزيز الدعم لتسريع وتيرة بلوغ أهداف التنمية المستدامة. غير أن المنظمة نفسها معرضة للخطر، شأنها في ذلك شأن مفهوم تعددية الأطراف. ولذلك، يجب علينا تعزيز محورية الأمم المتحدة وضمان وفائها بالغرض من أجل تسخير التضامن العالمي في التصدي للتحديات الجديدة والناشئة التي يمكن أن تقوض أهداف التنمية المستدامة. ولا بد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكون أكثر اتساقا مع أولويات التنمية المستدامة في البلدان التي تخدمها، وهي تحتاج إلى الموارد لضمان قدرتها على دعم البلدان في تحقيق تلك الأولويات. وينبغي أن تكون أولويتها وأولويتنا هي تعزيز إيصال المكاسب الإنمائية للناس في الميدان.

ومن المؤسف أن الثقل الكامل للالتزام العالمي باتخاذ إجراء لمعالجة أكبر التحديات التي تواجه جيلنا وكوكبنا ومستقبلنا تقوضه باستمرار الكوارث الناجمة عن النشاط البشري. فسياسات البلدان وإجراءاتها المتعمدة التي تؤدي إلى النزاعات المسلحة أو

مايو بأغلبية مقنعة على الأذن للحكومة بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وسينهي ذلك أخيرا مطلباً رجعياً قديماً أعاق تنمية بليز وزاد من صعوبة إقامة علاقات الصداقة والتعاون التي يتطلع إليها شعبا بلدينا ويستحقها.

وبينما نستوفي شروط متابعة القضية أمام محكمة العدل الدولية، وخلال السنوات التي ستستغرقها النظر في القضية والبت فيها، يلتزم البلدان بعدم اتخاذ أي خطوة من أي نوع قد تؤدي إلى تفاقم أو اتساع نطاق النزاع قيد نظر المحكمة الآن. وفي هذا الصدد، لا تزال بليز تشعر بالقلق إزاء التعدي غير القانوني للغواتيماليين على أراضيها، مما يؤدي إلى ازدياد إزالة الغابات في غاباتنا المحمية والاستخراج غير المشروع لمواردنا الطبيعية والمحاولات الرامية إلى إنشاء المزارع والمساكن في أراضيها البليزية. كما تشعر بليز بالقلق إزاء الأنشطة التي تقوم بها القوات المسلحة الغواتيمالية في نهر سارتون - حدودنا الجنوبية - التي تشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة الحدودية. وتسعى بليز سعياً حثيثاً إلى وضع تدابير مؤقتة مع غواتيمالا من أجل استخدام نهر سارتون والتمتع به على نحو سلمي ومشارك.

ونغتتم هذه الفرصة لنشيد بامتنان بعمل منظمة الدول الأمريكية في تيسير الجهود الجارية التي تبذلها بليز وغواتيمالا لتنفيذ تدابير بناء الثقة، ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم هذه التدابير والتدابير الأخرى المماثلة.

وأخيراً، ستبقى بليز وغواتيمالا جارتين إلى الأبد، ونحن في بليز نأمل بإخلاص في العيش جنباً إلى جنب مع حكومة وشعب غواتيمالا في سلام ووثام وتعاون وثيق. وهي نفس التطلعات التي نأمل أن تحققها الشعوب البعيدة جداً عن حدودنا. ولا تزال بليز مصممة على الدفاع عن المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بها، ليس فقط في أقوالنا، ولكن الأهم، في أفعالنا. وباعتبارنا عضواً مسؤولاً في الأمم المتحدة، نرى أن ذلك هو الأمر المناسب والعاقل الذي ينبغي أن نقوم به.

مضاعفة جهوده بغية إنهاء هذه المظالم، التي من الواضح أنها تتسبب في ضرر كبير ولا فائدة منها.

ومن بين أعراض تلك المظالم استبعاد تايوان، التي يبلغ عدد سكانها ٢٣ مليون نسمة، من التمثيل في الأمم المتحدة. ونرى أن من الاستهزاء بالعدالة أن تعتمد هذه المؤسسة بإصرار وبصورة خاطئة على القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي اعتمد في عام ١٩٧١، من أجل عرقلة مشاركة تايوان في أي من هيئة من هيئاتها. وتدعو بليز الأمم المتحدة إلى إنهاء ما يشكل فعلاً خطراً سياسياً وإنسانياً مفروضاً على شعب تايوان.

والحالة في فنزويلا تثير أيضاً القلق بوجه خاص. فمنذ وقت ليس ببعيد جداً، كانت فنزويلا بلداً مزدهراً في أمريكا اللاتينية يتقاسم طوعاً موارد الهائلة من خلال البرنامج التدريجي للنفط الكاربي الذي كان يشمل، في جملة أمور، حصول البلدان الإقليمية المشاركة على رؤوس الأموال التي كانت تحتاج إليها بشدة بشروط ميسرة من أجل تطوير الهياكل الأساسية والتخفيف من حدة الفقر. ومن المؤسف أن الظروف الحالية في ذلك البلد تؤدي حتماً إلى إفقار الدولة ذاتها وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي كانت تستفيد منه. وقد قوضت دور فنزويلا الأساسي في المنطقة. وندعو إلى زيادة الجهود بغية التعجيل بإنهاء الحالة الراهنة في ذلك البلد وإنهاء معاناة مواطنيها الأبرياء ومقاساتهم ظلماً عن طريق الحوار والدبلوماسية.

وتقبل بليز أن الحاجة إلى استخدام آليات الأمم المتحدة لمنع أي تهديد أو حرق للسلام في أي مكان ينبغي أن يكون هو الملاذ الأخير. ولهذا السبب، فإن بليز تشارك منذ استقلالها في الجهود الدبلوماسية المبذولة لإنهاء المطالب الإقليمية لغواتيمالا في بلدنا. ولذلك، فإنني سعيد جداً أن أعلن اليوم، في أعقاب الالتزام الذي قُطع بموجب الاتفاق الخاص المبرم مع غواتيمالا لعرض المطالب الإقليمية لذلك البلد في بليز على محكمة العدل الدولية، أن شعب بليز قد صوت في استفتاء أجري في ٨ أيار/

أكثر مما تحترم في الغرب. ويبدو أن الحكومات الضعيفة عاجزة عن حماية شعوبها مرغوب فيها لأنها تبرر التدخل المتعدد الأطراف الذي يفرضه الضمير بطبيعة الحال - ولكن أحيانا بتحفيز انفرادي من الدول الكبرى أو الجهات الفاعلة العنيفة أو المدنية من غير الدول.

الحكومات القوية أفضل. ولهذا قامت الحكومات، من أجل إنجاز الأمور، ولكن دائما ما تكون دستورية في تصرفاتها. فالصرامة جيدة والشدة لها ما يبررها، على أن يكون كل ذلك في إطار القانون. وبعيدا عن الاحتضار أو الموت، فإن الأمم المتحدة حية وقوية، وإن كان بقدر ما يجعلها أعضاؤها كذلك. ومعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ديمقراطيات. ولا تقل إن هناك ديمقراطيات و”ديمقراطيات“. فكل الديمقراطيات تنطوي على ادعاءات بدرجة ما. والاتجاه المتزايد نحو انتخاب حكومات قوية لا يغير من طابعها الديمقراطي. وهذا الاتجاه يدل على أن الأمم المتحدة قد حققت أحد أهدافها الرئيسية للسلام - أي انتشار الديمقراطية - لأنها تجنح للسلام لا للحرب، وهو ما لم يتم التأكد منه بعد.

والبعض في بقية أنحاء العالم قد لا تروق له نتيجة الانتخابات، لكن بعد العودة إلى ديارهم، قد يكون الناس سعداء باختيارهم. فهؤلاء هم من يختارون ولهم أن يندموا على اختيارهم، لكن ليست الأمم المتحدة هي من يقرر. والانتخابات القادمة قد تتغير نتائجها بشكل قد يروق للمرء أو لا. ومع ذلك، يجري تحذيرنا من قيام دول بتقويض تعددية الأطراف بالتشديد على السيادة كثيرا. لكن ما معنى ذلك؟ ربما كان الإصرار على القيام بواجب الدولة المحدد في حماية سكانها من الأذى بأي وسيلة فعالة لتحقيق ذلك الغرض. قد يتسبب ذلك في الاستياء بين المجتمع المدني - وللمجتمع المدني أن يشكو. ولكن، حبذا لو ترشح للمناصب العامة لاكتساب الشرعية والقدرة على فعل شيء حيال ذلك. لكن لا يجوز للأمم المتحدة التدخل لدى

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تيودورو لوكسين جونيور، وزير الخارجية في جمهورية الفلبين.

السيد لوكسين (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تهنيئ الفلبين الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونؤكد له دعمنا الكامل. كما نهني معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، على نجاحها في جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع في الوقت الذي تبذل فيه جهود حثيثة بغية جعلها عديمة الأهمية. وأثناء عملي هنا في الأمم المتحدة، كنت شاهدا على ما أحدثته جهودها البطولية من أثر رائع. وقد تشرفت بالعمل معها.

منذ الدورة الأولى للجمعية العامة في عام ١٩٤٦، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجتمع سنويا للتعهد بالتزامها بالسلام، لأن ذلك هو ما أنشئت الأمم المتحدة من أجله بعد الحرب العالمية الثانية. السلام أولا؛ والكلمات والأفكار الرنانة لاقتراح السبل الكفيلة بإيجاد البيئة المواتية لجعل السلام مجديا ومزدهرا، أو الفشل في ذلك، أمور ثانوية. ولكننا نعلم أن السلام يتحقق بالتأكيد عندما يتوقف القتال، ليس فقط لفترة طويلة بالقدر الكافي لغسل الموتى ودفنهم، ولكن لفترة طويلة بما فيه الكفاية لتمكين الناجين من التعافي. ومن المؤكد أنهم لا يستردون أبدا أحبائهم وما فقدوه، ولكنهم يبدؤون من جديد بما لا يزال لديهم رغم قلته، لأن منبع الأمل لا ينضب أبدا. إننا في الأمم المتحدة لنُدم هذا الأمل ونكافح اليأس.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، تزداد التوقعات بنهاية تعددية الأطراف. ومن بين الأدلة على ذلك الانتخابات الديمقراطية التي تأتي بحكومات قوية تتحدث بنبرة شديدة وتتجاهل مطالب الأمم المتحدة - بنوايا حسنة في معظم الأحيان - بشأن الكيفية التي ينبغي بها للحكومات القيام بعملها بصورة أطف، وفقا لمعايير تُنتهك

وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا ما زلنا نتحدث؛ وندرك أن الحديث، ما دمنا لا نتخلى عن شيء حيوي في هذه العملية، لا يضر. نحن نتفاوض على مدونة لقواعد السلوك مع الصين في بحر الصين الجنوبي. لقد واجهنا حوادث مع قوافل السفن الصينية وفقدنا شعابا مرجانية في منطقتنا الاقتصادية الخالصة. لكن، حتى الآن، لم نتدخل في الاستكشاف والتطوير المشترك للنفط والغاز في مناطق داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة، لكن الصين تطالب بما كذلك. وقد أعددت مذكرة تفاهم بشأن النفط والغاز، التي قبلتها الصين، والتي تسمح لنا بالمضي قدما دون أدنى تنازلات أو تقليص في الحقوق السيادية والدولية لكل منا. ولكن من يدري؟

إن مدونة السلوك هي مدونة للواقع، واقع قرب ما سيكون قريبا الاقتصاد الأكبر في العالم في مكان واحد، مع وجود قدرة متكافئة في صنع حرب صناعية. لكن الحرب احتمال بعيد تماما. لقد شيدت جميع الأطراف الكثير كما حققت الكثير من التقدم المادي بحيث لن يخاطر أي منا، أو أي قوة خارجية، بفقدان أغنى سوق في العالم. لذلك، فهي مدونة عيش ودع الصين تعيش - إلى أن يتغير ذلك. وقد طلبنا جميعا من بعضنا البعض، نحن أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين، ضبط النفس الكامل والاحترام المتبادل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وجميعنا من الموقعين عليها، ملزمين أنفسنا بذلك دون قيد أو شرط، بما في ذلك الصين. ثم هي شيء آخر. ربما سنأتي إلى ذلك ونعبر هذا الجسر عندما نصل إلى هناك.

تعددية الأطراف أصبحت موضع شك لأنها تسمح لنفسها بأن تكون أداة طبيعة لتحقيق مآرب أحادية القطب - أو ما هو أسوأ - مآرب أطراف من غير الدول - مخالفة بذلك الغرض من وجودها، ألا وهو حماية وسلامة الأضعف والأكثر من الأقوى والأقل. وتعددية الأطراف ليست ملكا لحفنة مختارة من الدول الأعضاء. فهي ملك للجميع ومن أجلهم، أو لا أحد. وتعتقد

الدول في وظيفتها المحددة المتمثلة في حماية مواطنيها والقضاء على التهديدات.

وفي لحظة تأمل، سألي رئيس بلدي،

”متى لم تعد سيادة القانون تعني سيادة القانون، بل سيادة الجريمة. قرينة البراءة، التي لا تُلحق بالشخص إلا بعد القبض والاستدعاء للمحكمة، لماذا تلحق بالجاني فور القبض عليه؟ هذا يجعل من المستحيل قانونا الاشتباه فيه، ناهيك عن اعتقاله لسبب محتمل. لم يعد هناك مشتبه بهم، بل ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان فحسب عند إنفاذ القانون لحماية المواطنين.“

ولم يكن بوسعي إلا أن أقول، ”لا أعرف. أنا لا أدري.“

ينبغي للأمم المتحدة هنا، ألا تسمح لهذه المنصة أن تستخدم لتهديد الآخرين بالمساءلة عن اعتماد نهج صارم تجاه الجريمة، بدلا من أخذ ما لا تستطيعه بجدية، أي الافتراض الغربي بأن السبيل المؤكد لإنهاء الجريمة هو تقنينها. وعندها لم تعد هناك جريمة جنائية. حسنا، هذا يعمل بأسلوب عدم معاقبة منتهكي القانون، بل الجلوس معهم والتحدث إليهم تكرارا في الشيء الوحيد الذي قد يجيدونه - الجريمة. وهذا شيء تعلمته في مؤتمر ميونيخ الأمني المتعلق بالاتجار بالبشر - لا بصفته شرا، بل كعمل عادي. الأجر ليس سيئا. ولا يعرف المتاجرون إلا كيفية الاتجار - أي شيء، كما قال خبير ألماني، وهم لن يتوقفوا، لأنهم لا يستطيعون التوقف، حتى يتم إيقافهم.

إن التهديد الذي تتعرض له تعددية الأطراف يأتي من محاولاتها الفاشلة لسلب وظائف الدولة، كما يتأتى بنفس القدر من محاولات الأحاديين لطردها من المسرح العالمي والعودة بنا إلى فوضى فترة ما قبل الحرب التي ولدت الأمم المتحدة من رماها. إن الحديث قبل القتال هو ما تمثله الأمم المتحدة. وإذا ما فشل الكلام، تكلم أكثر. والحرب في الواقع هي الإجراء الأخير.

فهل من الصعب فهم ذلك؟ يبدو أن البعض لا يمكن أن يقبل ذلك. ولكن قد تكون الكارترلات قادرة على الإقناع عينا، إن لم يكن بالمنطق. إن الأمم المتحدة هي جوهر النظام العالمي المتعدد الأطراف. وما دامت الأمم المتحدة قائمة، لا يمكن لأحد أن يدعو إلى نهاية تعددية الأطراف. ولكن لا بد أن تتعزز الأمم المتحدة وتقوى بقوة كل عضو فيها، حتى يتسنى للجميع، بصورة جماعية، تحقيق هدفها المتمثل في السلام والسلامة.

يزداد الأمن والحالة العالمية تعقيدا، وهو ما يعني الفوضى التي تجاوزت سنوات ما بين الحرب بين الدول، ولكن التي تشمل الآن الجهات الفاعلة من غير الدول، العنيفة والمدنية على السواء، وهو ما يتطلب من مجلس الأمن أن يتكيف وأن يُصلح ذاته ويوسع عضويته، ولكن بضم دول رسمية فحسب - فإن كثرة الطهارة تفسد الطعام. ويجب أن يكون تمثيلا، حتى لو أدى ذلك إلى الجمود، وأن يكون ديمقراطيا، توخيا للشرعية. ولا يمكن أن يسمح بأن يُشَل عندما يواجه حالات تتطلب العمل الإنساني. يجب أن يعمل بسرعة، لكن بحذر وتركيز حاد، عندما يتخذ أي إجراء، وألا يحاول ما هو أكثر من إنهاء المذابح، مع إعادة بناء كافية لتمكين العقل والتعاطف، وليس المستيريا المعتادة وخدمة الذات، لإيجاد طريقة جيدة للمضي قدما. ولا أحد يتوقع الأفضل.

ونطلب إلى مجلس الأمن أن يقدم إلى الجمعية العامة مرشحين متعددين - خاصة من النساء - لمنصب الأمين العام، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن الجنساني والتناوب الإقليمي. ثمة عوار في العقلية والنظام إن لم تتمكن الأمم المتحدة، بعد قرابة ٧٥ عاما، من تعيين أمينة عامة. ولا تلوموا التصويت. فالتصويت يتحكم فيه مجلس الأمن. ومن واقع تجرّبي، المرأة تعرف أفضل كيف تبني، والرجل يعرف كيف يهدم.

إن التمويل من الأمور الأساسية لإصلاح الأمم المتحدة. والفلبين يساورها بالغ القلق إزاء تدهور الحالة المالية للأمم

الفلبين أن الأمم المتحدة تقف على الركيزة الواحدة للسيادات الجمعة لأعضائها. وهذا وضع مخوف بالمخاطر ولكن مستقر بدرجة كافية لبعض الوقت. فالأمم المتحدة مجموعة من الدول ذات السيادة، وليست جماعية السيادة هي ذاتها. وفعاليتها لا تكون إلا بقدر ما يجعلها أعضاؤها كذلك. وهي تسخر هذه السيادة، لا لصالح البعض ضد الآخرين، بل للأهداف المشتركة للسلام والتعاون المثمر.

إن السيادة واجب رعاية بقدر ما هي تأكيد لحرية التصرف غير المحدودة. وفي الأمم المتحدة يجتمع الاثنان في الاستعداد للاضطلاع بذلك الواجب من جانب الدول تجاه النظام الدولي لضمان السلام ورفاه "نحن، شعوب الأمم المتحدة". والفلبين عضو مؤسس فخور للأمم المتحدة، وكانت حاضرة عند مولدها حتى قبل استقلالنا. وأعلن كارلوس ب. رومولو في عام ١٩٤٦ في الجمعية العامة خلال دورتها الأولى:

"في ظل ظروف ميلادنا كدولة حرة ومستقلة، نلتزم بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة." (A/PV.41، صفحة ٨١٩).

وحتى عندما تدرت الدولة بعباءة السيادة عند الميلاد، تحملنا منذ ذلك الحين واجبا، بما يتناسب مع تلك الصلاحية، بأن نستخدمها من أجل الخير فحسب.

وكان انخراطنا مع الأمم المتحدة إيمانا منا بأن عمل الأمم المتحدة يجب أن يواكب حقائق العصر، بحيث تكون عملية ومفيدة في تحقيق تطلعات "نحن، شعوب الأمم المتحدة" - الشعوب كما هي، في الحالات الحقيقية التي توجد عليها، وليس الدول الأعضاء. والأمم المتحدة لا تنشغل بأمر تجريدية، فهذه مهمة السياسيين والمحسنين المحترفين. وعندها فقط يمكن للأمم المتحدة أن تظل ذات جدوى وأن تصبح فعالة. إن تطلع الغالبية العظمى من شعب بلدي اليوم، سواء اعتبرت ذلك قصر نظر أو خطأ، هو أن تكون خالية من المخدرات وفي مأمن من الجريمة.

أي مؤشر اقتصادي حقيقي. وتسير خطتنا الإنمائية التي تمت مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة في اتجاه تحقيق تطلعات أبناء الشعب الفلبيني. ولا تختلف تطلعاتهم عن تطلعات أي شعب أو أمة أخرى: التخلص من الفقر، وتحقيق نمط عيش مريح، والشعور بالأمان فيما يتعلق بالمستقبل، ولا سيما بالنسبة للأطفال، والأمان من خلال وقف الجريمة، وخصوصا الاتجار بالمخدرات التي تفتك بعقل الضحية وروحها.

وأعلم أن تجارة المخدرات تأتي في مكان ما بين العرق والدين والمعتقد السياسي والجنس كأمر يجب حمايته على قدم المساواة. ومن المسلم به أن تجارة المخدرات هي تجارة دينية نوعا ما. ولذلك، فإن حظرها يعتبره متعاطوها جريمة ضد الإنسانية مع الجرائم الأخرى. ولكن المخدرات هي سبب اكتساح مرشحي حكومة بلدي للانتخابات - وهي ولاية لم تبلغ سوى ٨٠ في المائة بسبب الانتقادات المستمرة. وبدفاع الجمهور عنها فإنه يملك زمامها الآن. ولكن، كما قلت، هذه هي مشكلة الديمقراطية: لا يمكنك أن تختار الفائز مجاملةً. فالأمر يعتمد تماما على التصويت. ويفوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات، بينما الآخرون - الذين يروقون لنا - يخسرون.

وأيا كانت الصيغة المعتمدة للتعبير عن تلك التطلعات، لا تسجل تلك التطلعات بقياس الفقر استنادا إلى نصيب الفرد من الدخل فحسب. ولقياس التقدم الحقيقي الذي تحرزه استراتيجياتنا، علينا وقف التقارير باستخدام المعايير الخاطئة. ولهذا السبب بدأنا استخدام مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. والتعليم هو الكيفية التي انتشل الناس بها أنفسهم من براثن الفقر. وهو أمر لا يحصل بشكل تلقائي. والفقراء فلاسفة. والبرامج الخيرية والاجتماعية هي الكيفية التي يمكننا بها، بوصفنا أفرادا وحكومات، انتشلهم بشكل أسرع. ويتلقى المزيد من الفلبينيين التعليم الأساسي هذا العام، حيث التحق بالمدارس أكثر من ٢٧ مليون تلميذ. ويستفيد أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من الشباب

المتحدة. والدول تتطلع إلى الأمم المتحدة لتنفيذ أولويات جدول أعمالها - السلم والأمن الدوليين، بالطبع، والمساعدات الإنسانية قبل كل شيء، إلى جانب حقوق الإنسان، ومؤخرا التنمية المستدامة، والعمل المناخي والمهاجرين واللاجئين. ولكن الدول لن تزودها بالوسائل اللازمة للوفاء بتلك الولايات. إنها تأتي لتشتكي بشأن ما تتوقعه من الأمم المتحدة، ولكنها تغادر المنصة دون التزام جميع الدول بما يمكنها التدبر في غنى عنه، وهو أكثر بكثير مما بوسع البلدان الأفقر الإسهام به فعلا. وبوسع جميع بلدان العالم تقريبا إعطاء المزيد إلى الأمم المتحدة، إذ إنني أعلم أن جميع الحكومات لديها القدرة على القيام بذلك إذا كانت حريصة على عدم التبيد والسرقعة في الوطن لما يمكنها إعطائه للأمم المتحدة.

وبعضها يمكنه توفير المزيد من الأموال لعمليات حفظ السلام، والبعض الآخر للأفراد. ولا يمكن لأي بلد أن يدعي بأن معظم الفضل يعود له: فهم جميعا يرتدون نفس الزي الرسمي، ونفس الشارات ونفس الخوذ الزرق. وينزفون نفس اللون من الدم ويموتون كغيرهم من الآخرين. ولكن يجب على الأمم المتحدة ذاتها أن توجد الثقة في استخدامها للأموال. وستحسن مقترحات الأمين العام للإصلاح المالي صنعا بدعم المساءلة والشفافية والاستدامة. وتعج في أوساط الجمهور قصص انعدام المسؤولية المالية.

وفي عام ٢٠١٥، وبوضعنا أهداف التنمية المستدامة، تعهدنا بالقضاء على الفقر. وانخفض انتشار الفقر في الفلبين من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٨. ولكن، كما يقول رئيس بلدي، العدد المهم هو الـ ٦ ملايين فلبيني الذين لا يزالون فقيرين للغاية. ولكنه أمرٌ يمكن القيام به، وقد تم القيام به على نطاق أكبر بكثير مما يعتقد أي شخص أنه ممكن. وانتشلت الصين الجديدة ٨٠٠ مليون نسمة من الفقر المطلق خلال ٢٠ سنة إلى ما تُعرف بالطبقة الوسطى باستخدام

تمحي المححة كلمات الدرس المكتوبة على اللوح في نهاية اليوم الدراسي. والكوارث تتسبب في أكثر من ذلك - إنها تعكس مسار النمو الاقتصادي، بحيث يجب أن نبدأ من جديد ليس من الصفر فحسب، ولكن أيضا بقدرة وقوام أقل بكثير كي نحاول مرة أخرى. وإذا لم ترتق الإجراءات المتعلقة بالمناخ إلى المستوى المطلوب، فإننا سنواجه جميعا نفس المصير، أي تقلص الوجود ومن ثم الاندثار تماما. لكن من تقع عليهم اللائمة سيعانون أقل وفي وقت لاحق بقدر أكبر من أولئك المسؤولين عن وقوعه بقدر أقل.

ولدينا بالفعل الأطر العالمية للتصدي للفقير، واستدامة التنمية ومكافحة تغير المناخ. فلنقم بالعمل. وأقتبس مما قال كونغ فو باندا "كفانا كلاما؛ فلنكافح." ويحثنا الأمين العام أن نغرس الأشجار بالفعل بدلا من التخطيط لزراعة المزيد منها. وأعتقد أنه ضاق ذرعا بالأمر.

وعندما ألفت الرئيسة كورازون أكيينو خطابا أمام الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ بعد ثورة القوى الشعبية السلمية، قالت، "وربما تكون مأساة الصراع وحدها هي التي تعلمنا أن القيمة الحقيقية للسلم" (A/41/PV.5، صفحة ١١). إن كل ما نملكه، كما هو، وكل ما نعمل من أجله، وكل ما نتمناه، وكل ما نسعى إليه - في الواقع، العالم كما هو، مع الكثير مما هو مرغوب فيه والعالم الأفضل الذي نعتقد أن بإمكاننا إيجادها - سيتم محوه في لحظة عن طريق الحرب النووية. ويجب القضاء على هذا الاحتمال - وقد حاولنا. وتم اعتماد فرض الحظر الشامل على الأسلحة النووية بأغلبية ساحقة في الأمم المتحدة، وصودق عليه على وجه السرعة في الدول، باستثناء الفلبين، لأسباب بيروقراطية، ولا يستطيع أحد التكهن إلا إذا عمل في الحكومة. فلا ننتظر نشوب النزاع ليجعلنا نقدر قيمة السلام الذي نعلم به. ولنا أمل في أن الرئيسة كوري أكيينو كانت مخطئة وأنا سنتعلم بالقراءة والتذكر، بدلا من تكرار أخطائنا العنيفة وعيش تجربتها مجددا.

غير الملتهقين بالمدارس والمتعلمين الكبار من نظام التعلم البديل. والتعليم مجاني في الكليات والجامعات والمؤسسات التقنية والمهنية التي تديرها الدولة، على الصعيدين الوطني والمحلي. ويخضع التعليم في المؤسسات الخاصة لضوابط صارمة.

وأحث جميع الدول على تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ومن المهم أن المدافعين عن تعددية الأطراف يستبعدون بسهولة مسائل الهجرة. إن الهجرة متعددة الأطراف بقدر وقوعها. والهجرة هي واقع شائع اليوم. والمساهمة الإيجابية للمهاجرين تعزز النمو في البلدان الأصلية عن طريق التحويلات وفي بلدان المقصد بالاجتهاد. والقوة العاملة المهاجرة تبني مدنا في الصحراء وتشكل أطقم السفن التي تدير عجلة التجارة العالمية. والمهاجرون من الأخصائيين الصحيين يرفعون المرضى والأطفال والمسنين، ويمنحون الغرباء نفس القدر من الرعاية الخاصة التي يمنحونها لأحبائهم في الوطن. ومن المؤكد أنه تُدفع لهم الرواتب - ونحن ممتنون للبلدان التي تستضيف المهاجرين على ذلك. والمهاجرون أنفسهم ممتنون على المحبة التي تُتبادل معهم أحيانا، ويجزنون عندما يتم إيدائهم بدلا من ذلك.

تغير المناخ - أو كما يدعوه الأمين العام غوتيريش: أزمة المناخ - هو قضية من قضايا التنمية الحاسمة في عصرنا. وعدم التصدي لها يلغي جميع المساعي الأخرى في الأجل الطويل. وكما يصفه أحد الاقتصاديين فإن تغير المناخ مهم جدا للقضاء على الفقر: فالأكثر فقرا هم من يتضررون وسيضررون أشد الضرر وفي أقرب الآجال. وكان جون مينارد كينز تنبؤيا حينما قال في الأجل الطويل نحن جميعا في عداد الموتى.

لقد تسبب تغير المناخ في حدوث ظواهر جوية بالغة الشدة وتواتر وقوة متزايدة في بلدي الذي هو من أكثر البلدان تعرضا للكوارث. إن الكوارث نقيضة لنعم الرب: إذ يمكن أن تسمح هياكل كانت قائمة بالفعل وتم بناؤها بقدر كبير من التضحيات. وتمحو المكاسب الاجتماعية والاقتصادية مثلما

تغيّر طابعها وأهدافها المتمثلة في تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة، إن أمكن، والعمل المتعلق بالمناخ من أجلنا ومن أجل أطفالنا. بالله عليكم، لقد بدأوا بالفعل بالصراخ في وجوهنا. إنهم يرون ما يجري بينما نحن نرفض رؤيته - وبالتأكيد لا يوجد أحد أعمى لهذه الدرجة. ولا تعلمنا هذه الحقائق القائمة أي قيم؛ بل لا تعمل سوى على الحث على الاستسلام بالحلول التوفيقية. إن ذلك أمر غير مقبول بالنسبة لمجتمع الأمم المتحضرة. ولا يمكن أن يكون هناك نظام عالمي آخر غير النظام القائم تحت رعاية الأمم المتحدة.

وبصفتنا دولة ذات سيادة، فإن الفلبين تجدد التزامها بالمثل العليا للأمم المتحدة - لإنهاء ويلات الحرب وإقامة العدالة وبالتأكيد، الحفاظ على حقوق الإنسان، بدءاً بتوفير الأمان والحماية للكثير من الأشخاص الخيبرين في مواجهة الأشرار لمواجهة الأشرار والحفاظ على السلام والصدقة بين الأمم. تحت سقف واحد - أمم متحدة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلمار محرم أوغلو ماماديروف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

السيد ماماديروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ سعادة السيد تيجاني محمد - بندي، على توليه رئاسة الجمعية العامة، وأتمنى له كل النجاح في أداء واجباته الهامة. ونؤكد للسيد محمد - بندي الدعم الكامل من جمهورية أذربيجان طيلة مدة ولايته. وأود أن أعرب عن امتناننا لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على ما بذلته من جهود في إدارة أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. كما أود أن أعرب أيضاً عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على ما بذله من جهود لإصلاح المنظمة وجعلها أكثر تكاملاً وفعالية وكفاءة.

إن التهديدات والتحديات التي تواجه العالم في الوقت الراهن تستدعي جهودنا المشتركة من أجل تعزيز النظام القانوني

إن الإرهاب، بصلاته بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، هو التهديد الأكثر إلحاحاً بالنسبة لنا جميعاً. وكان ما بدأ المعركة لاستعادة السيطرة على مدينة مراوي التي تركت جسدنا مثخننا بالجراح، محاولةً لتنفيذ أمر بإلقاء القبض لتهريب المخدرات على أحد زعماء الجهاد الإسلامي. ويرى البعض أنه كان ينبغي لنا أن نتركه يمارس أنشطته. وللأسف، فإن رئيس بلدي لا يتفق مع ذلك. فهو يريد القضاء على تجارة المخدرات. وأعرف أن هذا أمر رهيب - أين سنحصل على حقن المخدرات؟

إن تحقيق السلام ليس في أيدي صانعي السلام - إنما هو تماماً في أيدي الذين ينتهكون القانون، وحققوا مستوى من التنظيم يفوق كثيراً مستوى الدول الفقيرة مثل بلدي. والمبادرة بالعنف تقع تحت سيطرتهم بالكامل. ولكن ما نتحلى به هو اللياقة. وهي الطريقة التي نحارب، والطريقة نحمي بها، والأسلوب الذي نهمز به أعداءنا المسلحين عندما يهاجمونا بالأسلحة. إننا نكافح بقول الحقيقة عندما تُهاجم بالأكاذيب، وسنعمل ذلك دائماً إلى الأبد - وجميع الدساتير تجيزها - واضعين نصب أعيننا الانتصار وحده ورفض أي شيء أقل من ذلك. إن الحلول التوفيقية تقوض الميزة المكتسبة في الكفاح من أجل البقاء، مما يعطي الطرف الآخر الوقت والمجال للانتعاش وحشد القوة. ولكن المعركة يجب أن تُخاض دائماً بمراعاة لاثقة للرأي المتحضر للبشرية.

وحقيقة أن الأمم المتحدة ما زالت قائمة بعد حوالي ٧٥ عاماً هو تأكيد لرغبة العالم الثابتة في تحقيق السلام على الرغم من أوجه قصورها التي تُبث والصمت المُتَّبَط الذي تواجهه به بنجاحاتها الكثيرة. ومع التجارب الناجحة والتحديات المستمرة والانتقادات المتواصلة، أثبتت الأمم المتحدة قدرتها على الصمود، وأكدت استمرار أهميتها التي لا يمكن التشكيك فيها في ضوء البديل وهو الحروب المروعة التي ولدت من رحمها الأمم المتحدة. ولا ينبغي لتغيير الحقائق السياسية والتشكيكات المتعاقبة للقوى وتزايد الخلط إزاء طابع الحقائق العالمية أن تجعل الأمم المتحدة

مزيدا من الزخم لتعزيز المبادئ التأسيسية للحركة، التي سيحتفل بذكرها السنوية الخامسة والستين في عام ٢٠٢٠.

وإذ نشرع في مسار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا بحاجة إلى أن نقيّم بشكل منتظم مدى وفائنا بالتزاماتنا؟ وتعتبر الجهود المستدامة التي تدعمها الموارد الكافية أمرا أساسيا لضمان مستقبل مشرق لشعبنا وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وبالأمس، أصبحت أذربيجان عضوا في مجموعة الـ ٧٧ وها هي تقف على أهبة الاستعداد للإسهام بنشاط في الجهود المبذولة لضمان التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي.

لقد حافظت أذربيجان على النمو الاقتصادي المستدام وبذلت جهدا متسقا لتحسين مستوى معيشة مواطنيها. ومن خلال التنفيذ الناجح لبرامج التنمية الاقتصادية على مدى ١٥ سنة نما اقتصاد أذربيجان بوتيرة قياسية بمعدل ٣,٣ مرة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي الأولي. وخلال الفترة نفسها، زاد الإنتاج الصناعي بنسبة ٦,٢ مرة كما زادت نسبة الصادرات بـ ٧,٤ مرة أما احتياطات النقد الأجنبي فيها فقد زادت ٢٤ مرة لتصل إلى ٤٥ بليون دولار.

ولطالما ظل المجال الاجتماعي محور اهتمامنا. وفي هذا العام اعتمدت الحكومة الاجتماعية حزم حقوق اجتماعية تشمل أكثر من ٤ ملايين شخص في بلد يبلغ تعداد سكانه ١٠ ملايين نسمة. وقد أدت الاستثمارات الاجتماعية على مدى الـ ١٥ سنة الماضية إلى انخفاض في معدل الفقر الذي انخفض من نسبة ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى أقل من ٥ في المائة في عام ٢٠١٩. وخلال الفترة نفسها، انخفض معدل البطالة من ١٠,٦ ليصل إلى ما دون الـ ٥ في المائة.

وقد أدرج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي لسنة ٢٠١٩ أذربيجان ضمن الـ ١٠ بلدان الأولى في مجال الإصلاح. وقد جذبت ظروف أعمالنا التجارية المواتية استثمارات تصل

الدولي وإحياء الإيمان بتعددية الأطراف والثقة في الأمم المتحدة. إن الحفاظ على قيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي التي يركز عليها ميثاق الأمم المتحدة، هو أمر أساسي لتعزيز ودعم الركائز الثلاث لمنظمتنا، ألا وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ومن واجبنا المشترك إذن أن نشجع وندعم نظاما متعدد الأطراف بعد إصلاحه وتنشيطه وتعزيزه. ومن الصعوبة تحقيق الهدف المتمثل في كفالة بناء عالم ينعم بالسلام والعدالة والرخاء في ظل التجاهل السافر للقيم والقواعد والمبادئ الأساسية المعترف بها عالميا لتبرير أعمال العدوان وغيرها من الأعمال غير القانونية.

وفي ذلك الصدد، فإن المساءلة وتنفيذ القرارات التي اعتمدهما الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة - مجلس الأمن والجمعية العامة - يكتسبان أهمية كبيرة. ولا يمكن أن يشكل التجاهل الواضح لقرارات مجلس الأمن التي تتضمن مطالب ملزمة، ممارسة مقبولة في إطار اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

وتؤدي الأمم المتحدة، التي أنشئت لمنع الحرب ووقف المعاناة البشرية، دورا محوريا وملزما لجميع أعضائها من خلال نظام مشترك قائم على القواعد، تكفل به تمسك جميع المعنيين بمعالجة الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن والتطبيق الموحد لمقاصد المنظمة ومبادئها. ودعم دور الأمم المتحدة هذا أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

وتعدُّ حركة بلدان عدم الانحياز من أقوى دعاة التعددية في نظام العلاقات الدولية المعاصر. وتنطلق إلى استضافة مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الذي سيعقد في باكو في الشهر المقبل في يومي ٢٥ و ٢٦ من تشرين الأول/أكتوبر. وطوال تاريخها، أدت حركة عدم الانحياز دورا أساسيا في تعزيز السلام والأمن الدوليين عن طريق تشجيع الالتزام بالمبادئ التي اعتمدت في مؤتمر باندونغ. وستوفر رئاسة أذربيجان للحركة

خلال مؤسسة حيدر علييف ووكالة أذربيجان للتنمية الدولية. ونواصل إيلاء اهتمام خاص لتلبية احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

وقد أصبح التهديد الوجودي لتغير المناخ حقيقياً أكثر جراء تزايد الأعاصير وحريق الغابات وارتفاع مستوى سطح البحر بعدة سنتمترات. وتعاني أذربيجان ضعفاً شديداً تجاه آثار تغير المناخ، وهي تواجه بالفعل الآثار السلبية الناتجة عنه، مثل الفيضانات والجفاف وموجات الحر. إن بلدي طرف في الاتفاقات الدولية الرئيسية بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وجرى تكيف سياساتنا واستراتيجياتنا الوطنية لكي تتماشى مع تلك الصكوك الدولية. وقد اتخذت الحكومة خطوات هامة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتعهدت بخفضها بنسبة ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المعروف جيداً أن عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان أسفر عن احتلال ما يقرب من خمس أراضي بلدي وطرده أكثر من مليون أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم. ولا يزال النزاع الذي لم يحل يقوض السلام والأمن الدوليين والإقليميين. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أنه منذ المناقشة العامة في السنة الماضية، لم يحرز أي تقدم في التسوية السياسية للنزاع. وعلى الرغم من الاتصالات المباشرة بين زعماء البلدين واجتماعات وزيري الخارجية على مدى العامين الماضيين، فإن الافتقار الواضح إلى الاهتمام الحقيقي من جانب قيادة أرمينيا يعوق عملية تسوية النزاع.

وعلى العكس من ذلك، فإن يريفان، بالأقوال والأفعال، أخرجت العملية عن مسارها وقامت بتخريب الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية سلمية بأسرع ما يمكن. والتصريحات التي أدلى بها مؤخرًا رئيس وزراء أرمينيا وأعضاء حكومته لا تترك

قيمتها إلى نحو ٢٥٠ بليون دولار للاقتصاد الأذربيجاني على مدى ١٥ سنة، ونصف هذه الاستثمارات أجنبية.

وتسهم أذربيجان في جهود التنمية الإقليمية عن طريق تعزيز الترابط بين القارات وإنشاء منابر التعاون ذات المنفعة المتبادلة. وعلى الرغم من أنها بلد غير ساحلي، إلا أن أذربيجان قد تحولت إلى مركز نقل دولي هام.

وتولي أذربيجان أهمية خاصة لتعزيز التنوع الثقافي. وتتعايش جميع المجموعات العرقية والدينية في أذربيجان في جو يسوده السلام والوئام. وفي السنوات الأخيرة، استضفنا العديد من المناسبات العالمية الرئيسية، وأطلقنا عدداً من المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل. ومن بين هذه المبادرات المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات، الذي اعترف به الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة بوصفه منصة عالمية هامة لتعزيز الحوار بين الثقافات.

وبوصفها أحد البلدان الأوروبية التي يتسم توزيع معدلات أعمارها بأعلى نسبة للشباب، فإن الحكومة تركز بصفة خاصة على الأعمال الكاملة لطاقت أجيال المستقبل الكامنة بتوفير التعليم الجيد وفرص العمل اللائقة. وقد نهجت أذربيجان استراتيجية جديدة للعمالة للفترة الممتدة ما بين ٢٠١٩ و ٢٠٣٠ ذات ١٣ هدفاً تنوي بلوغها عام ٢٠٣٠. وتهدف هذه الأهداف إلى تخفيض نسبة البطالة في صفوف الشباب وتحسين جودة التعليم والتدريب المهنيين وزيادة فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتسعى أذربيجان جاهدة لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحياة العامة والاجتماعية. ويسرني أن أعلن أننا بصدد وضع خطة العمل الوطنية المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وبصفتها بلداً مانحاً جديداً، تواصل أذربيجان تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الدولية إلى عدد من البلدان من

بأعمال متعمدة في الأراضي المحتلة من أذربيجان بغية تغيير سماتها الديمغرافية والثقافية والمادية. وتشمل هذه الإجراءات ترسيخ أقدم المستوطنين وتدمير التراث التاريخي والثقافي والاستيلاء عليه، واستغلال ونهب الأصول والموارد الطبيعية والثروات الأخرى في ربوع الأراضي المحتلة والاتجار غير المشروع بها.

وتشكل وهذه الأعمال انتهاكا سافرا لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب جلعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٩، بما يرقى إلى مستوى جرائم الحرب وتترتب عليه مسؤولية جنائية على مستوى الدولة وعلى المستوى الفردي بموجب القانون الدولي. ومن الواضح بجلاء أن هذه السياسات والممارسات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتفق مع أهداف التوصل إلى حل سلمي للنزاع، مما يستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، من أجل الدفاع عن قيم وقواعد ومبادئ العلاقات القائمة على القواعد بين الدول المتحضرة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. والهدف الرئيسي لعلمية السلام الجارية هو إزالة تبعات الحرب التي شنتها أرمينيا، وبالتالي كفالة انسحاب قوات الاحتلال من جميع أراضي أذربيجان المحتلة انسحابا فوريا كاملا وغير مشروط - على نحو ما تدعو قرارات مجلس الأمن - واستعادة السلامة الإقليمية لأذربيجان ضمن حدودها المعترف بها دوليا وعودة الأشخاص المشردين قسراً إلى ديارهم وممتلكاتهم - مرة أخرى، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن. وإن تحقيق هذا الهدف أمر واجب وغير قابل للمساومة.

ولا تزال أذربيجان ملتزمة بالتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تستمر المفاوضات إلى الأبد بما يعني استمرار واستدامة الحالة الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة والاحتلال والتطهير العرقي. ولا يمكن كذلك المساس بإعمال الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب الميثاق والقانون الدولي.

مجالا للشك في نواياهم التوسعية، في تجاهل واضح للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي البيانات التي أدلى بها في الآونة الأخيرة، بما في ذلك البيانات التي أدلى بها في الجمعية العامة هنا في نيويورك، كشف رئيس وزراء أرمينيا علنا عن استراتيجية حكومته في المفاوضات - "للدفاع عن نتائج الحرب".

والواقع أن ما تعتمز قيادة أرمينيا الدفاع عنه هو الوضع الراهن غير المقبول الذي نشأ عن الاستخدام غير المشروع للقوة وما نتج عنه من احتلال لأراضي أذربيجان المعترف بها دوليا، وما صاحبه من ارتكاب جرائم بشعة ضد الإنسانية وجرائم حرب وأعمال إبادة جماعية ضد السكان المدنيين الأذربيجانيين والتطهير العرقي التام للسكان غير الأرمن في الأراضي المحتلة. إن مجلس الأمن من خلال اعتماده بالإجماع للقرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، أدان استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها والهجمات على المدنيين وقصف المناطق المأهولة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعاد تأكيد احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة الحدود الدولية وعدم مقبولية استخدام القوة للاستيلاء على الأراضي. وأكد المجلس، من خلال قراراته وردا على المطالبات الإقليمية والأعمال القسرية، أن منطقة ناغورنو - كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان وطالب بانسحاب قوات الاحتلال انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة. وصيغ على نفس المنوال العديد من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والقرارات والوثائق العديدة المعتمدة من قبل المنظمات الدولية الأخرى ذات الحجية.

ومع ذلك، فإن المطالب الرئيسية لمجلس الأمن، للأسف، لم تنفذ بعد. وبدلا من ذلك، وعلى الرغم من التحذيرات والإدانة من جانب المجتمع الدولي، وعلى خلفية الجهود الجارية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع، يجري الاضطلاع

في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٤,٨ في المائة عام ٢٠١٧. كما شهدت ميانمار نمو اقتصاديا سريعا في السنوات الأخيرة، وأصبحت واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في المنطقة، بمعدل نمو سنوي قدره ٦,٥ في المائة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتشكل الآثار الضارة لتغير المناخ عقبات كبيرة أمام الحد من الفقر وتهدد التقدم المحرز بشق الأنفس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الواقع، يمكن النظر إلى تغير المناخ باعتباره قضية فاصلة في عصرنا. وفي هذا الصدد، أرحب بعقد مؤتمر قمة للعمل المناخي وأود التأكيد على الحاجة الملحة إلى التصدي لتغير المناخ وأهمية تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن الأمم المتحدة التي نعلق عليها آمالنا وتطلعاتنا تقع في صميم تعددية الأطراف. وفي الواقع، فإن التعاون مع الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. يواجه عالمنا تحديات المراحل الانتقالية والتحويلات الجغرافية السياسية. وتحتاج الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف إلى الاعتراف بالانفصام بين توقعات الشعوب والأمم واستجابات المؤسسات والسياسات. وهذا الانفصام يخلق انعدام الثقة في النظم والمؤسسات الدولية ويؤدي إلى نمو الأحادية.

بدأت البلدان تدرك أنه، في ظل النظام الجيوسياسي الجديد، تزداد صعوبة إيجاد القاسم المشترك الذي يربط الأعضاء معاً. وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر نظرة جديّة في الكيفية التي تتطور بها. ويجب أن تتفادى خطأ السماح بالولايات غير العملية أو توسيع سلطاتها من جانب واحد دون بذل العناية الواجبة. وينبغي ألا تُستخدم المؤسسات المتعددة الأطراف كأداة لاستهداف الدول الأعضاء. وينبغي لها احترام سيادة الدول، والعمل المتضافر من أجل الصالح العام، وكفالة المساواة بين الإجراءات والحرص على تفادي الازدواجية في المعايير والاستثنائية. وإذا تركت بلا رقيب، فقد ينتهي المطاف بالأمم

ويجب على أرمينيا، بدلاً من تبديد الوقت في المحاولات الرامية إلى تضليل المجتمع الدولي وتضليل شعبها، أن تتخلى عن محاولاتها العقيمة لإطالة أمد الوضع الراهن الذي لا يمكن أن يستمر وأن تمثل بأمانة لالتزاماتها الدولية. وكلما عجلت يريفان بإدراك عدم وجود أيوآفاق لخطتها السياسية الهدامة، كلما تمكنت شعوب المنطقة كلها من الاستفادة من السلام والاستقرار والتعاون وتحسين فرص أرمينيا للتغلب على الأعباء السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها بسبب سياساتها العدوانية والعدائية في المنطقة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كياو تينت سوي، الوزير الاتحادي لمكتب مستشارة الدولة في ميانمار.

السيد كياو تينت سوي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد محمد بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونحن على ثقة بأن دورة هذا العام، في ظل قيادته المقننة، ستكون دورة مثمرة.

إن موضوع دورة هذا العام، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول"، موضوع مناسب تماما من حيث توقيتته. تلك أمور من بين أصعب التحديات التي تواجه العالم اليوم. ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال الجهود المنسقة للمجتمع الدولي بأكمله. إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله هو أكبر التحديات العالمية.

في ميانمار، نحن نسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من جهة، والحماية والاستدامة البيئية، من جهة أخرى. والحكومة مصممة في التزامها بالتصدي للفقر.

وتحقيقاً لهذه الغاية، قمنا بوضع مجموعة من الاستراتيجيات التي تتجاوز مجرد تنشيط النمو الاقتصادي. إن جهودنا تؤتي ثمارها - فقد انخفض معدل الفقر في ميانمار من ٤٨,٢ في المائة

وأودّ الآن أن أتطرق إلى التطورات الأخيرة في ولاية راخين. لا يزال تحولنا الديمقراطي فتيّاً وغير مكتمل حتى الآن. ويجب أن نتغلّب على طائفة من التحديات، من دستور يفتقر إلى الكمال إلى استمرار النزاعات. تعدّ الحالة في ولاية راخين - وهي مسألة ذات جذور تاريخية وعميقة - من بين تلك التحديات. وإننا نتشاطر تماماً قلق المجتمع الدولي إزاء العنف الذي يؤثر على المجتمعات المحلية في ولاية راخين. وفي الواقع، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق السلام والاستقرار تسبق الهجمات العنيفة التي شنتها جماعة جيش إنقاذ روهينغيا أركان الإرهابية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وهو ما أدى إلى الأزمة الإنسانية الراهنة.

ومنذ تولي حكومة مدنية منتخبة مقاليد الحكم في عام ٢٠١٦، فقد أولت الأولوية القصوى لمعالجة الحالة في ولاية راخين. ولإيجاد حلّ دائم، أنشأنا اللجنة المركزية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في راخين، برئاسة مستشارة الدولة لدينا، ولاحقاً اللجنة الاستشارية لولاية راخين التي ترأسها السيد كوفي عنان. وكان هدفنا هو إيجاد حلول طويلة الأجل ودائمة وعملية للمسائل الدقيقة والحساسة في راخين. وتكمن أولويتنا الآن في تسريع الإعادة إلى الوطن وإلى تهيئة بيئة مواتية بقدر أكبر للعائدين الذين تم التحقق منهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، نتعاون مع بنغلاديش وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك الأصدقاء ومن يتمنون لنا الخير.

وتدرك ميانمار العقبات الكثيرة التي يتعين التصدي لها، بما في ذلك الحركات المدمّرة في المخيمات التي تهدف إلى منع العودة إلى الوطن والاستفادة من محنة الأشخاص المشردين. تتطلب الإعادة إلى الوطن بشكل سلس وناجح إرادة سياسية حقيقية وجهوداً ملتزمة، فضلاً عن التقيد الصارم بالاتفاقات الموقعة - وأشدّ "الاتفاقات الموقّعة". يختلف الوضع القانوني

المتحدة، التي هي منارة للسلام والأمن، في مواجهة قدر كبير من انعدام الثقة. ولا يمكن السماح بحدوث ذلك، لأن هناك مسائل بالغة الأهمية لا يمكن معالجتها إلا من خلال الجهود المتعددة الأطراف. ولا ينبغي أن تشعر دولة بأن قيمتها في الأمم المتحدة يحددها مقدار الثروة المادية والنفوذ السياسي الذي يمكن أن تحشده.

تمرّ ميانمار بعملية إرساء الديمقراطية، وهي بذلك تبنت ثقافة الحوار السياسي لحل المنازعات الداخلية بالوسائل السلمية. إننا ننظر إلى سيادة القانون على أنها أحد المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي. وتسعى الحكومة والهيئة التشريعية إلى جعل قوانيننا أكثر شفافية للتأكد من أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون.

ولتحقيق التقدم في هذه المجالات والعديد من المجالات الأخرى، نحن بحاجة إلى دستور يمكنه حقاً حماية وتعزيز الحقوق الديمقراطية للشعب. وفي هذا الصدد، اتخذ مجلس الاتحاد، أي برلماننا، مبادرة جريئة من أجل تعديل عدد من الأحكام في الدستور. إن مساعي إرساء الديمقراطية وما يرتبط بها من إصلاحات جهود متواصلة وتتسم بالنشاط.

إن تحقيق المصالحة الوطنية والسلام هو أعلى أولوية لحكومتنا. وقد عقدنا ثلاث دورات لمؤتمر السلام للاتحاد واعتمدنا ما مجموعه ٥١ من المبادئ الأساسية التي ينبغي إدراجها في اتفاق السلام التابع للاتحاد. وقد وقعت بالفعل ١٠ منظمات عرقية مسلحة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من النجاحات الأخيرة في توسيع نطاق تغطية الاتفاق، لا يزال هنالك طريق طويل يتعين قطعه قبل أن تنضم إليه جميع الأطراف غير الموقعة المتبقية. وعلى الرغم من التحديات، لا تزال المفاوضات جارية. وقد عقدنا العزم على تسوية الخلافات عن طريق الحوار والمفاوضات والوسائل السلمية، وبالتالي بناء الثقة المتبادلة والتفاهم.

وبناء على ذلك، في ١٥ أيلول/سبتمبر، احتفل برلمان ميانمار - مجلس الشيوخ بالبرلمان - باليوم الدولي للديمقراطية، الذي أدلى فيه به بيانات سياسيون من مختلف الأحزاب السياسية. وأود أن أسلط الضوء على أحد البيانات التي أدلى بها عضو من أعضاء البرلمان من الأقليات العرقية بشأن ولاية راخين. لقد قال فيما يتعلق بالضغط الخارجي المفروض على ميانمار:

”إنهم يقوضون سلامتنا الإقليمية وسيادتنا الوطنية. فلا يمكن سوى لشعوب البلدان المستقلة ذات السيادة أن تتمتع بجوهر الديمقراطية الحقيقي“.

وتعرب حكومة ميانمار عن خالص تعاطفها مع جميع من تضرروا من المشاكل القائمة في ولاية راخين. ولا تعارض ميانمار المساءلة عن أي مخالفات تتعلق بزيادة تدفق الأشخاص المشردين إلى بنغلاديش. ونقف بحزم دفاعاً عن المبادئ التي تشكل حجر الزاوية في النظام القانوني الدولي.

وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، شرع الرئيس وين مينت في إجراء تحقيق خاص تقوم لجنة التحقيق المستقلة بموجبه حالياً بإعداد تقرير يتضمن توصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وعلى غرار بعض الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، تمتلك ميانمار نظاماً للقضاء العسكري، المنصوص عليه في دستورنا لعام ٢٠٠٨. ويقوم مكتب القاضي العام العسكري حالياً بإجراء تحقيق عسكري في راخين. وثمة إعلان أخير يشير إلى أنه سيكون هناك قريباً محكمة عسكرية. وينبغي ألا تقوض جهات فاعلة دولية نزاهة هذه التحقيقات المستقلة.

وفي ٤ تموز/يوليه، طلبت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية أن تأذن الدائرة التمهيدية بإجراء تحقيق في الادعاءات المتعلقة براخين. وقد وصف فقهاء مستقلون بالفعل الطلب بأنه مثير للمشاكل لأنه يستبعد الادعاءات المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها جيش إنقاذ روهينغيا أركان، ويغفل عمداً الحقيقة التي لا مرء فيها بأن الإجراءات التي يتخذها الجيش أدت إلى حالة

للأشخاص المشردين الآن في كوكس بازار والذين كانوا يقيمون في راخين. ونحن على استعداد لإعادتهم إلى الوطن وفقاً للاتفاق الثنائي المبرم بين ميانمار وبنغلاديش. ويدعو الاتفاق إلى إصدار بطاقات الهوية للعائدين. وستصدر بطاقات المواطنة للأشخاص الذين يحق لهم الحصول على الجنسية بموجب قانون الجنسية. وستصدر للبقية بطاقات التحقق الوطنية، التي تشبه البطاقات الخضراء التي يسعى إليها المهاجرون بشدة في الولايات المتحدة.

وتعتقد ميانمار اعتقاداً قوياً أن المسائل بين دول الجوار يمكن بل ويجب أن يتم حلها ثنائياً بطريقة ودية. يمكن حل مسألة المشردين في كوكس بازار ويجب حلها ثنائياً، خاصة بعد توقيع ميانمار وبنغلاديش اتفاقاً ثنائياً لمعالجة هذه المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وعلى الرغم من العقبات، بما في ذلك عمليات القتل والتهديدات من جانب جيش إنقاذ روهينغيا أركان، عاد حوالي ٣٠٠ شخص من المخيمات في كوكس بازار بموجب ترتيبات خاصة بهم وبمحض إرادتهم. وقد استأنفوا حياتهم في ظروف من السلامة والكرامة.

وقد كانت هناك دعوات متكررة للضغط على ميانمار. وكانت هناك دعوات إلى إنشاء ما يسمى المنطقة الآمنة داخل ميانمار. هذا الطلب ليس له ما يبرره ولا هو قابل للتنفيذ. وندعو بنغلاديش إلى العمل بإخلاص لتنفيذ الاتفاق الثنائي، وهو الطريقة العملية الوحيدة لحل مسألة الأشخاص المشردين. كما ندعو بنغلاديش إلى أن تتيح تسريع الإعادة إلى الوطن لأولئك الذين أعرّبوا منذ مدة طويلة عن رغبتهم في العودة، بما في ذلك حوالي ٤٠٠ شخص من أتباع الديانة الهندوسية. وستكون محاولة صرف الانتباه أو إدخال عناصر جديدة أو طرح شروط جديدة ممارسة عقيمة. إن شعب ميانمار واقعي وقادر على التكيف. نحن نقدر الصداقة مع جميع الأمم، ولكننا لا نتجاوب بشكل جيد مع الإكراه البعيد عن الإنصاف وعن مراعاة سيادة عضو مستقل في أسرة الأمم.

ميانمار حاليا تقبل بذلك كجزء من الإرث المتباين الذي تحملنا مسؤوليته عندما استعدنا استقلالنا عام ١٩٤٨. وبحلول عام ١٩٤٩، حظر القانون الدولي صراحة نقل المدنيين إلى الأراضي المحتلة من خلال اعتماد اتفاقية جنيف الرابعة. غير أنه لم يكن هناك إدراك للعواقب المثيرة للقلق لعمليات النقل هذه.

وإذا أصدر المجتمع الدولي أحكاما مختلفة اختلافا جوهريا بشأن نفس الممارسة أو ممارسات مماثلة، وإن حدثت في أوقات مختلفة، ستزداد التصورات القائلة بأنه يجري تطبيق معايير مزدوجة. وإذا تركت مثل هذه التصورات دون معالجة، فإنها ستقوض احترام العدالة الجنائية الدولية وتؤجج خطر الاستقطاب الشديد.

وقد أعربنا عن اعتراضنا على تشكيل البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار منذ إنشائها بسبب قلقنا البالغ إزاء تكوين البعثة وولايتها، فضلا عن قدرتها على تحقيق الإنصاف والحياد. وقد كانت تقارير الرئيس مرزوقي داروسمان، بلا استثناء، متحيزة ومشوبة بالعيوب، ولم تستند إلى الوقائع بل إلى الإشاعات. ومن ثم فقد أثبتت الأحداث أن لشواغلنا ما يبررها. والتقارير الأخيرة أسوأ. ولا يسعنا إلا أن نستنتج أنها كانت مدفوعة بالعداء تجاه الحكومة المنتخبة ديمقراطيا وشعب ميانمار المحب للسلام أكثر من كونها مدفوعة برغبة حقيقية في إيجاد حل للتحديات القائمة في راخين. ولذلك، فإننا نرفض أيضا إنشاء آلية التحقيق المستقلة الجديدة لميانمار، التي أنشئت من أجل محاكمة ميانمار أمام محاكم مثل المحكمة الجنائية الدولية، التي نعارضها بشدة. كما نشعر بخيبة الأمل إزاء التقرير الذي قدمه وزير خارجية غواتيمالا السابق، غيرت روزنتال. فالوقائع الواردة فيه غير دقيقة ومشوهة وتفتقر إلى الموضوعية المهنية.

ونرجو من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التمييز بين الدوافع الكامنة وراء الإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة.

التشريد الحالي، ويعتمد اعتمادا كبيرا على تقارير حقوق الإنسان التي تتضمن أخطاء وقائية فيما يتعلق بقانون ميانمار والقانون الدولي، ويسيء فهم نظام العدالة الجنائية في ميانمار. ويزداد هذا الانتقاد خطورة عندما نرى أن ميانمار ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ولا يزال موقف الحكومة شديد الوضوح، ويتمثل في أنه ليس للمحكمة ولاية قضائية على الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في بلدنا. فنحن قادرون على إجراء التحقيق والمقاضاة في الادعاءات بأنفسنا، ولدينا الرغبة في ذلك.

وتركز المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على التدفقات من ولاية راخين إلى بنغلاديش، غير أنها لم تذكر الصورة الأعم للأسباب المختلفة، الحالية وكذلك الطويلة الأمد، التي أدت إلى حالة التشريد، فضلا عن مختلف الجهات الفاعلة الضالعة في هذا. ويؤدي صمتها إلى اتساع الفجوة بين المحكمة وشعب ميانمار، الذي تم إرغامه على الشعور بأن شواغله أقل أهمية من تصورات الدول والمنظمات المؤثرة التي تطلع على الحالة الحقيقية في الميدان ولكن بشكل سطحي.

لقد كانت ميانمار مستعمرة بريطانية لما يقرب من ١٠٠ عام. وخلال تلك الفترة، نقلت السلطة الاستعمارية مئات الآلاف من المدنيين من الهند البريطانية إلى ما كان يمسه حينئذ ببورما من أجل التعجيل بتعزيز إنتاج الأرز وقطاعات التصدير التي كانت تشهد توسعا سريعا. وفي عام ١٩٢٧ وحده، تمت أكثر من ٤٨٠.٠٠٠ عملية نقل من هذا النوع إلى بورما المستعمرة والمحتملة. وقد أصبح البورميون أقلية في عاصمتهم، رانغون، التي صارت يانغون حاليا. وانتقل المهاجرون من البنغال، معظمهم من منطقة شيتاغونغ، بأعداد غفيرة إلى غرب بلدة أراكان. وكما هو الحال في الأقاليم المستعمرة الأخرى في جميع أنحاء العالم، لم يكن لسكاننا المحليين رأي على الإطلاق فيما يتعلق بالتحول الديموغرافي التقويمي لأراضيهم. ومع ذلك، فإن

وعدم التيقن، وانعدام إمكانية التنبؤ. وهو يواجه تحديات متزايدة، بما في ذلك النزاعات التي طال أمدها، والفقر المستمر، والجوع، والإرهاب، والتطرف العنيف، والتغير السريع للمناخ. وعلى الرغم من أن الديمقراطية سائدة بأكثر مما كانت عليه أي وقت مضى، فإن قوتها تواجه تحديا واختبارا. فأوجه عدم المساواة تتفاقم، وما انفك الإنفاق العسكري، والتنافس على الأسلحة يتزايدان، ويضعف الاحترام للقواعد والمؤسسات الدولية. وتواجه تعددية الأطراف تحديا أكثر من أي وقت مضى. وباختصار، يشعر المرء أحيانا أنه كما لو كنا نعيش في حقبة الحرب الباردة.

لكن تلك الحقبة قد وُلّت منذ أمد بعيد. وأدت الأيديولوجيات المتعارضة تعارضا تاما آنذاك، إلى مواجهات وجودية. وأود أن أكرر هذا: تلك المواجهات كانت وجودية. وبالمقارنة مع ذلك في عالم اليوم، لا يوجد تقريبا عدو يشكل خطرا وجوديا، باستثناء الإرهاب وحالة الطوارئ المناخية. وإذا ما نظر المرء في وثائق السياسة الخارجية، ودراسات وقوانين الغالبية العظمى من البلدان، يتجلى أن هناك حظر للحرب والعنف. واليوم تسعى جميع البلدان عموما إلى تحقيق النمو والتقدم والرخاء لشعوبها، في نطاق ولاياتها، عن طريق التعاون الدولي.

وهذه الحالة العامة، المقترنة بمستويات غير مسبقة من التعليم والتشعب بالمعلومات لدى السكان على نطاق أوسع، فضلا عن التقدم في مجالي العلم والتكنولوجيا، يبدو أنها تجعلنا نعتقد أن منطقتنا قوي بشكل راسخ وأن من غير المرجح للغاية أن يتمخض عن رغبات لاعقلانية. ونتيجة لذلك، فإننا عندما نخوض اليوم في بيئة من المناقشات الدولية الاستفزازية والعدائية، يبدو أن لدينا اعتقاد أساسي بأنها لن تتحول إلى تفاعلات عنيفة أو مزعجة. بيد أن ذلك قد يكون ثقة زائدة خاطئة في فكرنا وإنسانيتنا ومنطقنا.

وينبغي ألا ننسى أننا سنظل أساسا حيوانات اجتماعية. إن العدوان والغضب يسببان غضبا مضادا واستجابات غاضبة.

فهل ثمة إرادة حقيقية لحماية حقوق الإنسان أم أن الهدف هو استغلال مسائل حقوق الإنسان لأغراض سياسية؟

ولمعالجة مسألة راخين الحساسية، فإننا بحاجة إلى دعم حقيق ومنصف وبناء. ولن تسهم أعمال التدقيق التمييزية والضغط السياسية ذات النوايا الكيدية في جهودنا الرامية إلى حل المشاكل. وفي هذا الصدد، فإننا - ميانمار حكومة وشعبا - نقدر حقا الدعم الذي قدمه العديد من الأصدقاء والشركاء، فضلا عن تعاونهم البناء القائم على حسن النية الحقيقية. فهذا الدعم لا يعود بالنفع على شعب ميانمار فحسب، بل أيضا على الناس في جميع أنحاء العالم الذين يقدرون العدالة والإنصاف لجميع الدول، الكبيرة منها والصغيرة على حد سواء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إنغوانيز (مالطة).

لقد انتظر شعب ميانمار عقودا من أجل إرساء الديمقراطية في بلدنا. فالتحول من الحكم الاستبدادي إلى نظام ديمقراطي تحد هائل، ولكنه تحد تواجهه حكومتنا وشعبنا بإيمان وعزم. وستستمر عملية السلام لدينا، بالاستناد إلى إطار شامل للحوار السياسي مع جميع الجماعات العرقية المسلحة. وسنستعين بمنصة مؤتمر السلام للاتحاد - مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين لإنشاء الاتحاد الفيدرالي الديمقراطي الذي يصبو إليه شعبنا. وسنسعى إلى بناء مجتمع يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مجتمع يمكن فيه لجميع المواطنين تحقيق السلام والازدهار والتحرر من الخوف.

وندعو المجتمع الدولي إلى التكاتف معنا، بطريقة بناءة، لكفالة ترسيخ الديمقراطية في ميانمار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تسوغبتاتار دامدين، وزير خارجية منغوليا.

السيد دامدين (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): إن العالم الذي نعيش فيه اليوم معقد في الواقع، وتسوده أحيانا، الفوضى،

وأود أن أشيد بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيرش على استضافة مؤتمر قمة العمل المناخي في وقت سابق من هذا الأسبوع. وأثبت مؤتمر القمة أن له دورا فعالا في بناء الزخم اللازم لعكس اتجاه تيار المناخ في حالات الطوارئ، حيث التزم ٧٧ بلدا، فضلا عن أكثر من ١٠٠ مدينة بتحديد نسبة انبعاثات كربونية صفرية صافية بحلول عام ٢٠٥٠. وتعهد سبعون بلدا بتعزيز مساهماتها المحددة وطنيا بحلول عام ٢٠٢٠، وضاعفت عشرات الحكومات، تبرعاتها إلى الصندوق الأخضر للمناخ.

ويجربنا العلم بأن أي زيادة في درجات الحرارة عن ١,٥ سنتيغراد (1.5°C) ستؤدي إلى ضرر كارثي لا يمكن إصلاحه للنظام الإيكولوجي الذي يدعمنا. وما برحت منغوليا، على غرار العديد من البلدان النامية الأخرى، تسهم بأقل قدر في الاحتراز العالمي. ومع ذلك، ففي منغوليا وعلى مدى ٨٠ سنة الماضية، زاد فيها متوسط درجات الحرارة سنويا بمقدار 2.26°C - ونتيجة لذلك تأثر ٧٧ في المائة من أراضيها بالتصحح وتدهور الأراضي. وعلى مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية، تقلصت مساحة الأراضي الدائمة التجمد إلى أقل من نصف ما كانت عليه، وجف أكثر من ٨٠٠ بحيرة. وبالنظر إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من سكان الريف يعتمدون في أسباب معيشتهم على الطبيعة، فإن تغير المناخ له أثر مدمر بالفعل على شعبنا، وحياتنا، واقتصادنا.

ومنغوليا من جانبها تفي بأمانة بمساهماتها المحددة وطنيا لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١٤ في المائة. وعلاوة على ذلك، يجري وضع هدف أكثر طموحا لمساهماتنا المحددة وطنيا، كما يجري إعداد تشريعات وسياسات سليمة بشأن تغير المناخ. إن منغوليا لديها موارد وفيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتهدف إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى ما نسبته ٣٠ في المائة، أي أعلى من النسبة الحالية وهي ٣ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذه الغاية، استحدثت الحكومة تعريفات تشجيعية لطاقة الرياح والطاقة

وبالإضافة إلى ذلك، إننا معرضون أكثر من أي وقت مضى، لغضب وإحباط يتضاعف بعضه وينفجر كإحباط جماعي بسبب الترابط من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. وينبغي لنا دائما أن نضع في الاعتبار ذلك الدرب الفريد غير المطروق. وما زال يتعين علينا أن نفهم تماما التغيير الاجتماعي الذي يسببه عصر المعلومات. وعلاوة على جميع الحقائق المذكورة آنفا، التي لم نفهمها بعد، ينبغي ألا ننسى أن لدينا أكاداسا من الأسلحة النووية التي يمكنها أن تنهي جميع اختلافاتنا، مرة واحدة وإلى الأبد، إلى جانب جميع المزايا التي يمكن أن توفرها الحياة.

ليست هذه هي الطريقة التي نريدها لتسوية خلافاتنا. وفي الواقع، أنه بعد أن عشنا في العالم قرابة ٣٠ سنة بدون عدو - بالمعنى النووي الكامل - تعودنا أن نأخذ السلام العالمي على أنه من المسلمات. ولذلك، غالبا ما لا نفعل الكثير للسيطرة على أقوالنا، بقدر ما يمكن أن تؤدي إلى العدا. بيد أنه، في بيئة اليوم، ينبغي ألا نبالغ في تقدير قوة منطقتنا، ونهون من شأن الخطر الذي تشكله غرائزنا البهيمية.

إن العالم كما نعرفه اليوم لم يعد يمويه طبيعته الحقيقية من خلال اللياقة السياسية الظاهرة. إنه يكشف بأمانة، وبصورة متزايدة عن قسوته وحشونته، الأمر الذي يذكرنا بأن نركن إلى الهدوء ونعيد تقييم المخاطر والأخطار القائمة. وفي ضوء ما تقدم، يتعين علينا أن ندرك أنه مقارنة بعصر الحرب الباردة، يتكون علمنا الحالي من دول إخوة. وإذا قبلنا أن يحترم ويفهم أحدنا الآخر قبل أي شيء، فلا توجد اليوم اختلافات لا يمكننا التغلب عليها.

وخلال الأسبوع الرفيع المستوى الماضي، التقى المجتمع الدولي ليتحد في عزمه على تسريع العمل الجماعي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لحالة الطوارئ المناخية. وتؤيد منغوليا بقوة التعهد بجعل العقد القادم عقدا للعمل والإنجاز من خلال دعم أكثر الفئات ضعفا، وتقديم المساعدة أولا لمن هم أكثر تخلفا عن الركب.

لاتزال الحالة الأمنية العامة في شمال شرق آسيا معقدة. ويوصف منغوليا بلدا يحظى بمركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية على نحو معترف به تماما، فإنها تؤيد نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية وترحب بسلسلة مؤتمرات القمة الرفيعة المستوى المعقودة مؤخرا بين الجهات المعنية الرئيسية. وأود أن أنضم إلى الآخرين في التأكيد على أهمية مواصلة الحوار، وتنفيذ البيان المشترك لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أعرب عن تأييدي للفكرة التي اقترحتها في ٢٤ أيلول/سبتمبر مون جاي - إن، رئيس جمهورية كوريا، لتحويل المنطقة المنزوعة السلاح إلى منطقة سلام دولية (انظر A/74/PV.3).

ولن يكون تحقيق التنمية المستدامة للشعوب والكوكب سلساً ولا سهلاً. ولكننا جميعا معنيون بهذا. فتزايد ترابط الأسرة البشرية يتطلب شراكة عالمية فعالة لتأمين مستقبلنا المشترك. ولا بد أن يُواءم التنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ مواءمة وثيقة مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ونتوقع أن يفرض استعراض السنوات الخمس في كانون الأول/ديسمبر إلى خارطة طريق طموحة من أجل تعجيل تنفيذه.

ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات كبيرة ترتبط ارتباطاً أصيلاً بوضعها الجغرافي غير المواتي. ونتيجة لذلك، لا تزال مهمشة إلى حد كبير في سياق التجارة العالمية. إذ اخفضت حصتها المشتركة من الصادرات العالمية من ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٩٨ في المائة في عام ٢٠١٨، وتمثل السلع الأساسية الجزء الأكبر من صادراتها. وتظل زيادة المساعدة الدولية من أجل تنويع الصادرات، وتحسين القيمة المضافة، وتطوير الهياكل الأساسية، وبناء القدرات المؤسسية والإنتاجية، وتحسين سبل ولوج الأسواق ضرورية للبلدان النامية

الشمسية والطاقة الكهرومائية، وتعمل على صقل التشريعات المناسبة لدعم الطاقة المتجددة. ونحن نعمل أيضا على إنشاء المؤسسات المتعددة الأطراف لوصلات شبكة الكهرباء لضمان أمن الطاقة، وإيجاد فرص العمل، والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في شمال شرق آسيا من خلال الاستفادة من إمكانات طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

ومنغوليا مستعدة لأن تسهم لا في أمن الطاقة فحسب، بل في السلام والأمن في شمال شرق آسيا أيضا. ففي أوائل الثمانينيات اقترحت منغوليا أولا فكرة إنشاء آلية للحوار المتعلق بالأمن الإقليمي. وفي وقت لاحق في عام ٢٠٠٠، اقترحنا أن يعقد اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية بلدان شمال شرق آسيا على هامش الاجتماعات الوزارية للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل بدء مناقشة أقل المسائل الخلافية. وفي ذلك الوقت، لم تكن بعض البلدان مستعدة لبدء المشاركة بهذا الشكل. ولعل الآن هو الوقت الأكثر ملاءمة لاستكشاف هذه الفرص، ولهذا السبب أكدت مجددا اقتراحنا في الاجتماع الوزاري الأخير للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقد في ٢ آب/أغسطس، في بانكوك.

ومنغوليا هي فعلا، البلد الوحيد في شمال شرق آسيا الذي لا توجد لديه أي قضايا غير محسومة، سواء أكانت إقليمية أو سياسية، مع أي بلدان أخرى في المنطقة أو مع أي بلد آخر في العالم. وهدفنا هو توفير أرضية محايدة للحوار والمشاركة بشكل بناء. ويسرني أن أشير إلى أن حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا، الذي ما برحت منغوليا تستضيفه سنويا منذ عام ٢٠١٤، يتطور إلى آلية مفتوحة وشاملة لتيسير المحادثات، وتعزيز التفاهم المتبادل، وبناء الثقة، والبحث عن أرضية للتوصل إلى حل وسط، عند الاقتضاء. وما برح جدول أعمالها يتسع أيضا ليشمل المسائل الأمنية التقليدية وتلك المتصلة بالطاقة والبنية التحتية والنمو الأخضر، والاستثمار، والتعاون في المجال الإنساني.

المدينة المهنية المستندة إلى الجدارة، والحد من الروتين الإداري، وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد مباشرة. وعلى الصعيد العالمي، كان من دواعي فخر منغوليا أن تتأسس هذه الكيانات الدولية التمثيلية المختلفة مثل المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ومجتمع الديمقراطيات وتحالف الحرية على شبكة الإنترنت، وأن تُشاطر الآخرين الدروس التي استخلصتها في مجال توطيد الديمقراطية.

وما من شك في أنه علينا أن نعزز الديمقراطية فيما نمضي قدماً لتوطيدها. وبناء على ذلك، فإن المسائل المتعلقة بإصلاح الإدارة، بما في ذلك تحسين الضوابط والموازن، وضمان استقلال الجهاز القضائي ومزيد من السلطة على الصعيدين المحلي والبلدي، تجرّي مناقشتها على نطاق واسع لأن البرلمان لدينا يعتمد إدخال تعديلات على دستور عام ١٩٩٢. ومن الأهمية بمكان أن نشجع مشاركة جميع الناس مشاركة نشطة في هذه العملية. ومن المقرر أن يبت البرلمان في إجراء استفتاء وطني بشأن التعديلات الدستورية. وأتفق تماماً مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش حين حث، في رسالته إلى شعب منغوليا وحكومتها بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية - عشية الذكرى السنوية الثلاثين لعملية انتقالنا الديمقراطي - جميع الحكومات على احترام الحق في المشاركة النشطة والموضوعية والمجدية.

ويأوي العالم اليوم ١,٨ بليون شاب - وهو أكبر جيل من أجيال الشباب في التاريخ. فالشباب هم مصدر الأفكار الجديدة، والابتكار، والطاقة والدينامية. والمشاركة البناءة للأجيال الشابة في معالجة المسائل العالمية أمر بالغ الأهمية. وقد تبينت هذه النقطة بوضوح في عطلة نهاية الأسبوع الماضي عندما شارك ملايين الشباب في الإضراب العالمي من أجل المناخ للمطالبة بالعدل المناخي، واتخاذ الإجراءات والإحضاع للمساءلة. وقد ساعد عزمهم على تعزيز الزخم إبان قمة العمل المناخي.

وبغية تحسين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لثقافة السلام، واللاعنف والتسامح في صفوف الشباب، قامت

غير الساحلية. إن منغوليا فخورة بالإسهام في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز مصالح البلدان النامية غير الساحلية وبفضل مشاركتها في إنشاء مركز الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠٠٦. واليوم، يشارك مركز الفكر هذا الذي يقع في أولان باتور بنشاط في الحوارات العالمية بشأن المسائل ذات الصلة من خلال توفير الخدمات الاستشارية المستندة إلى الأدلة وتنظيم حلقات عمل إقليمية ودولية. وأود أن أدعو جميع الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين إلى دعم أعمال مركز الامتياز هذا. فقد قدمت حكومة منغوليا، من جانبها، للمؤسسة إسهاماً قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً على مدى السنوات العديدة الماضية.

وفي ظل هذه الأوقات العصيبة، واجهت الديمقراطية تحديات في الكثير من أنحاء العالم. وفيما يصعب على بعض البلدان مواجهة دوامة التدهور، استطاعت أخرى أن تصمد في وجه هذا التيار وتعزز قوة شعوبها. وفي عام ١٩٩٠، قبل زهاء ثلاثة عقود، اختارت منغوليا اعتماد الديمقراطية واقتصاد السوق وكان ذلك خياراً تاريخياً. وعلى الرغم من أن الطريق المؤدي إلى نظام التعددية الحزبية، والديمقراطية البرلمانية، والانتخابات الحرة، والأسواق المفتوحة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون كان وعراً ومحفوفاً بالعقبات، فقد تمكنا من بناء ديمقراطيتنا، ونحن فخورون بإنجازاتها الراسخة.

واليوم، يتمتع مواطنونا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبجيازة الملكية الخاصة وحرية التعبير والتنقل. فقط أطلقت الديمقراطية العنان للقدرات الكامنة للأفراد، إذ يمثل القطاع الخاص الآن أكثر من ٨٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. وتتيح لنا إمكانية الوصول إلى المعلومات والحق في التجمع المزيد من الشفافية، والتفاعل الاجتماعي على شبكة الإنترنت وخارجها وحرية التعبير. وفضلاً عن ذلك، اتخذت منغوليا في السنوات الأخيرة مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الخدمة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه كوندونجوا أنطونيو باتشيكو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق.

السيد باشيكو (موزامبيق) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): إنه شرف وامتنياز كبيران لي أن أتكلم أثناء المناقشة العامة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة بالنيابة عن سعادة السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، الذي لم يتمكن من حضور هذا التجمع الموقر بسبب ضرورات وطنية وجدول أعمال مزدحم.

أود أن أعثتم هذه الفرصة لأهنئ بجرارة فخامة السيد تيجاني محمد بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في الدورة الحالية. نقدم له دعماً وثيقاً من موزامبيق خلال فترة ولايته. كما نحني سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، رئيسة الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين، على عملها والتقدم الذي أحرزته خلال فترة ولايتها، ولا سيما في حشد المجتمع الدولي للوفاء بالالتزامات الدولية وتنفيذ الإجراءات التي تعزز الأمم المتحدة باعتبارها الساحة الأكثر أهمية للتنسيق المتعدد الأطراف إزاء التحديات المتعددة والالتزامات العالمية.

وأود أن أعرب عن بالغ امتناننا لسعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده المتفانية الهادفة إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة عن طريق إصلاح الهيكل الدولي للسلم والأمن وإعادة تموضع منظومة التنمية للاستجابة بشكل أفضل لتطلعات الدول الأعضاء، مع التركيز بشكل خاص على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تتعقد الدورة الرابعة والسبعون في وقت يواجه فيه العالم تصاعداً في التوترات السياسية والجغرافية الاستراتيجية والتجارية والآثار المدمرة لتغير المناخ وزيادة عدم المساواة بين الدول وفي الحصول على خدمات اجتماعية أساسية جيدة وضرورية للحفاظ على مستوى معيشي لائق. المثال على هذا الواقع نجده في أفريقيا

الوزارة التي أترأسها في نيسان/أبريل في أولان باتور، بتنظيم منتدى فريد من نوعه يدعى "منتدى سجل السلام"، بالتعاون مع موقع فيسبوك. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الوزارة التي أترأسها، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في حزيران/يونيه، باستضافة أول حلقة عمل من نوعها في شمال شرق آسيا بشأن الشباب والسلام والأمن. وقد أبدى المشاركون في حلقة العمل كثيراً من التقدير لمبادرتنا بنشر نسخة رقمية تماماً لمجلة سجل السلام عن العلاقات الدولية. وستعمل هذه المجلة على نشر وتعميم أعمال البحث بشأن المسائل العالمية التي يضطلع بها العلماء وبناء السلام من جميع أنحاء العالم. وسيستفيد الشباب من هذه المجلة لأن من شأنها تعزيز ثقافة السلام، وزيادة التسامح، وتشجيع الحوار بين الثقافات والأديان وتعزيز صوت الشباب ومشاركتهم في عملية صنع القرار لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. وفضلاً عن ذلك، في إطار جهودنا الرامية إلى تشجيع التفكير النقدي، والتحليلي، والعلمي والأكاديمي بشأن مسائل السلام والأمن العالمية في صفوف الشباب، اقترحنا أيضاً إنشاء جائزة تنافسية تدعى جائزة السلام، والتقدم، والرخاء والوعود لحفز البحوث العلمية. وفيما نمضي قدماً بكل هذه المبادرات، سنعمل مع جميع شركائنا المهتمين، بمن فيهم المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالشباب.

وإذ ندنو من الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تؤكد منغوليا مجدداً التزامها الثابت بخدمة المنظمة التي تمثل مركز تعددية الأطراف. ويشيد وفد بلدي أيضاً بإشادة بإصلاحات ركيزة السلام والأمن الجريئة التي يضطلع بها الأمين العام، فقد أعاد تنظيم المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة واتخذ مبادرات في مجال الإدارة وتحقيق تكافؤ الجنسين - وكلها إصلاحات مُعدّة لجعل الأمم المتحدة مؤهلة للتصدي لشتى التحديات. ولا بد من مضاعفة جهودنا الجماعية لدعم وتعزيز قدرة تعددية الأطراف على النهوض بالسلام، والأمن والتنمية المستدامة، مع كفاءة أيضاً ألا يتخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب.

في هذا الصدد، وفي إطار سياستنا للسلام، نؤيد جميع المبادرات والشراكات العالمية، بما في ذلك الإجراءات التي تركز على الحوار من خلال آليات نزع السلاح الدولية ومكافحة الأصولية والأنشطة ذات الصلة والتطرف العنيف وجميع أشكال الأعمال الإرهابية. وبناء على ذلك، تعيد موزامبيق تأكيد دعمها الكامل للأمين العام في جهوده الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومبادراته المتعلقة بالسلم والأمن لتعزيز الحوار باعتباره أداة أساسية في جدول أعمال قائم على منع نشوب الصراعات.

تعتبر موزامبيق إصلاح مجلس الأمن هدفاً أساسياً في إطار بنية منع نشوب الصراعات وإدارتها. ونؤكد من جديد رغبتنا في أن تتحرك المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بسرعة أكبر حتى يتمكن المجلس من تحقيق قدر أكبر من المصادقية والشرعية وأن يجسد الواقع بشكل أفضل في القرن الحادي والعشرين من خلال عدد أكبر من الأعضاء وإجراءات أوسع نطاقاً.

في ضوء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تنضم موزامبيق مرة أخرى إلى دول أخرى في الدعوة إلى الانضمام إلى خارطة طريق الأمم المتحدة للحل السلمي للنزاع في الصحراء الغربية من خلال إجراء استفتاء حول تقرير المصير للشعب الصحراوي.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد نكرر نداءنا من أجل التوصل إلى حل تفاوضي دائم للقضية الفلسطينية يقوم على الحوار، وتقبل من خلاله الدولتان العيش جنباً إلى جنب بوصفهما جارتين وتمشياً مع مبادئ التعايش السلمي والقانون الدولي.

تكرر موزامبيق مناشدتها لتطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وليس للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا أي

جنوب الصحراء الكبرى، التي تقع فيها موزامبيق، حيث أننا لا نزال المنطقة التي تضم أكبر عدد من المحرومين الذين يواجهون أوجه حرمان متعدد الأبعاد مثل الدخل المنخفض وتراجع فرص الحصول على التعليم والصحة والغذاء والماء والصرف الصحي، فضلاً عن عدم كفاية توفير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، فإن محور موضوع هذه الدورة المتعلق بالقضاء على الفقر يأتي في الوقت المناسب، لأن قضية الفقر تشكل تحدياً لنا جميعاً وتوجه جداول الأعمال في جميع أنحاء العالم، ولا سيما خطة عام ٢٠٣٠. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعيد موزامبيق التأكيد على أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وضرورة الالتزام بهذا المبدأ وأهمية احترام الشركاء للالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة من شركائنا وفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

في بيئة تتسم بتزايد عدم الثقة بين الدول، لا يزال العالم يعاني من عدم المساواة والتوترات والانقسامات المنهكة التي تشكل تحدياً لدور تعددية الأطراف باعتبارها الآلية المفضلة لمناقشة الأفكار والتنسيق والوصول إلى توافق في الآراء. تمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، تتمثل المهمة المركزية للمنظمة في التوصل إلى حلول دائمة لوضع حد لانعدام الأمن المطول الناجم عن عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية والخارجية التي تنخرط فيها الدول وجهات فاعلة أخرى، لا سيما في القارة الأفريقية والشرق الأوسط. إن انتشار الأعمال المرتبطة بالأصولية والتطرف العنيف، وكذلك انتشار الأسلحة والاتجار بها، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تهدد السلم والأمن الوطنيين والإقليميين والعالميين وتُضاف إلى بواعت القلق لبلدنا.

الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الوسطى والشمالية من بلدنا بينما لا تزال المناطق الجنوبية تعاني من آثار ما تعرضت له من جفاف واجتياح الإعصار دينيو لها في عام ٢٠١٨.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنؤكد من جديد امتناننا لجميع شركاء التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ولأمين العام ولصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على دعمهم متعدد الجوانب خلال حالات الطوارئ التي مررنا بها وفي عملية إعادة بناء البنية التحتية والنسيج الاجتماعي الاقتصادي الذي تضرر جراء الأعاصير. وإدراكاً منا لحقيقة أن آثار الإعصارين تتجاوز قدرة بلدنا على الاستجابة، عقدنا مؤتمراً دولياً للمأخين في مدينة بيبيرا في شهر أيار/مايو، بالتنسيق مع شركاء التعاون معنا، أسفر عن تعهدات بالمساهمة بما مجموعه ١,٢ بليون دولار، وهو ما يشكل جزءاً من مبلغ الـ ٣,٢ بليون دولار المطلوب، وفقاً لتقديرات تقييم الاحتياجات في أعقاب الكارثة.

وتواصل الحكومة الجديدة بذل جهودها الرامية إلى تأمين الموارد لسد فجوة تمويل إعادة الإعمار. وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا العميق للتعهدات بالدعم والتضامن وأن أؤكد من جديد استعدادنا المستمر للعمل مع شركائنا لتسريع عملية صرف المساعدات التي تم التعهد بها.

ونحن ملتزمون أيضاً بتعزيز تدابير التكيف والصمود بما يتماشى مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي وقعناه في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨، حيث أننا ندرك أن الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ قد أصبحت ظاهرة متكررة. وبالنيابة عن بلدنا، فإننا نغتتم هذه الفرصة للتعبير عن تضامننا مع أسر ضحايا الإعصار دوريان في جزر البهاما وعن تعازينا لهم.

تشمل إجراءات إدارة آثار تغير المناخ على بلدنا أيضاً تعزيز نظام الإنذار المبكر للظواهر الطبيعية ورسم خرائط للمناطق المعرضة للخطر من أجل منع وقوع الكوارث الطبيعية وتخفيف

مرر في عالم نرغب فيه أن نكون أكثر انسجاماً والتزاماً بخطة تنمية عالمية لا تقوم على الإقصاء. كما ندعو إلى تعزيز روح ميثاق الأمم المتحدة والحوار لمساعدة قادة الدولتين على إيجاد أرضية مشتركة وتعزيز إرث السلام والوثام والتعايش ونقله إلى الأجيال المقبلة.

وعلى نفس المنوال، ننضم إلى وزير خارجية تنزانيا في مناشدته رفع الجزاءات المفروضة على زمبابوي (انظر A/74/PV.10). ونعتقد أن شعب ذلك البلد يجب أن يتعايش بنجاح وانسجام داخل القرية العالمية.

وقد أدرجت موزامبيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في برنامج حوكمتها الوطني الذي يعطي الأولوية لشبكات البنى التحتية للأعمال الزراعية والاقتصادية والاجتماعية ولتوسيع نطاق تغطية الشبكة الكهربائية والنهوض بالسياحة البيئية، الأمر الذي من شأنه، إلى جانب الجهود الشاملة الأخرى المبذولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، أن يقودنا إلى تحقيق التنمية المستدامة التي نرغب فيها بشدة.

ويشكل موضوع تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد ومكافحة تغير المناخ وشمول الجميع نداءً لنا لتولي مسؤوليتنا الجماعية في عدم التخلي عن أحد. وفي هذا الصدد، اعتمدت حكومة موزامبيق نهجاً يركز على حماية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز المساواة والعدل بين الجنسين وبناء قدرات النساء والشباب والفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى، مع مراعاة حاجة مجتمع موزامبيق إلى تحقيق عائد ديمغرافي.

نظراً لموقع موزامبيق الجغرافي، يعتبرها بعض العلماء ثاني أكثر بلد في العالم عرضة لتأثيرات تغير المناخ. ويشهد الإعصاران المداريان العنيفان - إداي وكينيث - اللذان دمرا مناطق شاسعة من بلدنا في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل على ذلك، حيث تسببا في مقتل ٦٨٩ شخصاً وتدمير النسيج

والشؤون العسكرية. إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية حالياً تشمل جوانب تتصل بميكل قيادة وتوجيه قوات دفاعنا وأمننا الوطنية، من أجل بلوغ ذلك الهدف.

ونحن ندرك أن إنجاز هذه العملية المهمة يتطلب وجود قدرات تقنية ومالية قوية. ولذلك فإننا نغتنم هذه الفرصة لكي نكرر مناشدتنا المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم والمساعدة لتنفيذ الاتفاق، ولا سيما مواصلة الحوار بوصفه المنبر الرئيسي لتسوية الخلافات.

ونود أن نشاطر سعادتنا العظيمة باستقبالنا، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر، قداسة البابا فرانسيس رئيس الكنيسة الكاثوليكية الذي عززت الزيارة التي قام بها تحت شعار "الأمل والسلام والمصالحة"، قناعتنا وأملنا فيما يتعلق بتوطيد الوحدة الوطنية والسلام والوثام والرفاه العام من خلال الحوار المستمر بين المواطنين الموزامبيقيين.

إن التنفيذ الكامل للاتفاق سيمكن بلدنا من مواصلة تدعيم الديمقراطية وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، مدفوعاً بروح التعايش السلمي الديمقراطي.

وتشكل النجاحات التي حققناها في حوارنا الداخلي تطورات إيجابية في خطتنا لتحقيق السلام الدائم. غير أن هذا التطور الإيجابي كدرته قوى سلبية في مقاطعة كابو ديلغادو بشمال موزامبيق، ما زالت تشكل مصدراً للقلق، إذ تنشر الموت وتدمر النسيج الاجتماعي والاقتصادي وتسبب عدم استقرار في المناطق الواقعة في ذلك الإقليم. وقد اضطلعت الحكومة بنشاط بواجبها الدستوري في حماية مواطنيها وممتلكاتهم، فضلاً عن الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

فاستعادة السلام في بلدنا تُعزز وتُوطد جهودنا لتهيئة بيئة مواتية تزداد جاذبية للاستثمار العام والخاص، على كلا الصعيدين

آثارها. كما تشمل إجراءاتنا إنشاء هياكل لإدارة المخاطر والاستجابة لها وتفعيل صندوق موزامبيق للإغاثة في حالات الطوارئ والانضمام إلى مجمعة التأمين ضد المخاطر التابعة لشركة التأمين الأفريقية المحدودة لاستيعاب المخاطر، وهي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي لمساعدة المشاركين في التعافي من آثار الكوارث الطبيعية.

وفي هذا الصدد، فإننا نشكر الأمين العام على قراره الحكيم والمناسب من حيث التوقيت عقد قمة العمل المناخي في هذا الأسبوع لتعبئة جهود المجتمع الدولي لتعزيز طموحاته نحو تحقيق هدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة بهدف عكس مسار الآثار الضارة للاحتراز العالمي الذي يشكل تهديداً رئيسياً لكوكنا وللبشرية.

وفيما يتعلق بالتنمية الريفية المتكاملة والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية، تبذل موزامبيق جهوداً للحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال إنشاء مناطق حفظ تغطي حوالي ٢٥ في المائة من أراضيها الوطنية التي تبلغ مساحتها ٨٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وتم تعزيز هذه الإجراءات من خلال الزيادة المستمرة في استخدام مصادر الطاقة الأنظف والمتجددة والمتمثلة في الغاز الطبيعي والرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، وذلك لتوفير الطاقة لجميع مواطنينا بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد وقعنا في ٦ آب/أغسطس في مابوتو على اتفاق السلام والمصالحة الوطنية الذي يعكس نجاح حوارنا الداخلي وبهية الظروف اللازمة لتحفيز خطة التنمية في موزامبيق. وبعد احتياز تلك الخطوة الإيجابية، نعرب عن بالغ تقديرنا للمجتمع الدولي، ولا سيما ميسري الحوار وفريق الاتصال، الذي تولى تنسيقه السفير السويسري بدعم من سفير الولايات المتحدة في مابوتو، على ذلك الإنجاز التاريخي، الذي يعزز توافق الآراء الذي تم التوصل إليه حول جدول أعمال اللامركزية الإدارية

وأود كذلك أن أسجل امتناننا لسلفكم، سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على قيادتها الحصيفة والواقعية للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وفي الوقت نفسه، نشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على استمرار قيادته المتميزة للمنظمة، بما في ذلك التوفيق الحسن لعقد مؤتمر قمة العمل المناخي. ونعرب عن شكرنا على التقرير المعروض علينا عن أعمال المنظمة (A/74/1)، الذي يقدم لمحات مشوقة عما تم إنجازه في العام الماضي، وكذلك عن المهام الجلية التي لا تزال تنتظرنا.

وفي ذلك السياق، لا يسعنا إلا أن نفكر في الحالة الدولية المتزايدة الصعوبة التي تتميز بالأزمات المتنوعة وتحوّل ديناميات السلطة العالمية والنكوص عن التعهدات والالتزامات طويلة الأمد. فهذه الجوانب معا تتطلب طرح تساؤلات جريئة بخصوص النظام العالمي القائم، بما في ذلك العديد من المبادئ والتفاهات التي أصبحت مقدسة نتيجة للتجارب والدروس القاسية التي مرت بها أجيال كثيرة، الأمر الذي أعطى معنى وهدفا لإنشاء الأمم المتحدة. وبالتالي، من الواضح أننا لم ننجح بقدر كاف أو بطريقة مرضية في تحقيق العالم المتوخى بالكامل عند ميلاد الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، وإن كانت مركزية الأمم المتحدة ورؤيتها وعملها قد اكتسبت أهمية متزايدة، عوضا عن أن تتضاءل، في السعي إلى تحقيق الأهداف النبيلة المكرسة في ميثاقها. ويجب اعتماد إجراءات هادفة على الصعيدين الوطني والعالمي بشأن طائفة من الضرورات الملحة لمقاومة الشكوك والحفاظ على ثقتنا بأمننا المتحدة.

وفي هذا السياق، تواصل غيانا العمل التحولي من أجل النهوض كدولة حديثة ومتماسكة ومزدهرة، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وقمنا بإدماج خطة عام ٢٠٣٠ في استراتيجيتنا الوطنية للتنمية - استراتيجية تنمية الدولة الخضراء: رؤية عام

المحلي والدولي. وقد أدت الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في موزامبيق إلى الاستعادة الفعلية لاستقرار اقتصادنا الكلي. وذلك هو السياق الذي أصبحت فيه مدينة مابوتو، عاصمة موزامبيق، عاصمة للأعمال التجارية الأفريقية عندما استضافت مؤتمر القمة الثاني عشر للأعمال التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية وكبار ممثلي حكومة الولايات المتحدة وقادة الأعمال التجارية من القارة الأفريقية والولايات المتحدة الأمريكية. ونود أيضا تسليط الضوء على عقد مؤتمر "تحقيق النمو الأزرق" الدولي في مابوتو، الذي ركز على الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشكل هذان الحدثان والأحداث الأخرى التي استضافناها جزءا من الدبلوماسية الاقتصادية التي نتبعها، والتي نود أن زيادة تنشيطها وتكثيفها من أجل تحقيق فوائد ملموسة لبلدنا وأمة موزامبيق بكاملها.

سأحتتم كلمتي بإعادة تأكيد ثقة موزامبيق في الأمم المتحدة باعتبارها منبرا مميّزا للتنسيق المتعدد الأطراف في البحث عن حلول للتحديات المشتركة التي تواجهها البشرية. لنبرهن اليوم وغدا ودائما على روح تماسكنا في المهمة النبيلة المتمثلة في النهوض العالمي بثلاثية السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان من أجل تقدم ورفاه شعوب كوكبنا الرائع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة كارين كامنغز وزيرة خارجية جمهورية غيانا التعاونية.

السيدة كامنغز (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أنقل إلى الرئيس التيجاني محمد باندي تحيات أخوية باسم صاحب الفخامة ديفيد آرثر غرانغر، رئيس جمهورية غيانا التعاونية. وأود كذلك أن أتقدم بتهاني الحارة له بالنيابة عن حكومة وشعب غيانا على توليه رئاسة الجمعية العامة، التي يزيد من أهميتها الفريق المتميز الذي اختاره لمناقشتنا العامة. ونؤكد له دعم غيانا الكامل في اضطلاعهم بمسؤوليات منصبه الثقيلة.

بالمناقشات المثمرة والزخم الإيجابي لقمة العمل المناخي المعقودة يوم الاثنين الماضي.

لقد بينت تجربتنا أن شدة اليقظة مطلوبة لحماية المكاسب التي تحققت بصعوبة، سواء في مكافحة آثار تغير المناخ، أو توسيع الفوائد الاقتصادية أو توطيد المعايير الديمقراطية. وفي الواقع، لا بد من التعامل مع تلك المكتسبات بكل الحرص تجنباً للانتكاسات. وعلى سبيل المثال، في حين أن النمو الاقتصادي المستمر في غيانا كان من بين أعلى المعدلات في منطقتنا لعدة سنوات، ما أدى إلى تصنيف البلد الآن كدولة ذات دخل متوسط مرتفع، فلم يؤد التخرج إلى اختفاء العديد من الصعوبات المستمرة. وعضواً عن ذلك، وفي مواجهة المزيد من القيود في الوصول إلى الموارد بشروط ميسرة، فقد عزز نمونا الحاجة إلى توشيحي الحياطة المالية والاستقرار لتحقيق أهدافنا الوطنية الأساسية، بما في ذلك التخفيف المستمر من عبء الفقر وتوفير الوصول المتزايد والمنصف إلى جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة لجميع مواطنينا. وهذا الواقع يدفعنا إلى الدراسة المتأنية للغاية في مُنحننا، ونكرر الدعوة إلى أن يؤخذ الضعف في الاعتبار كمييار صحيح في تحديد التقدم المحرز في التنمية.

في المجال السياسي، فإن سجل غيانا القوي يحفل بالإنجازات على الصعيدين الوطني والدولي. لقد أحرز تقدم كبير في توطيد معايير الديمقراطية وسيادة القانون. ويتم احترام الحقوق والحريات لجميع المواطنين. وفي هذا الصدد، من الواضح أيضاً أن التقدم الكبير الذي تحقق في ظل الحكومة الائتلافية لا يمكن اعتباره أمراً مسلماً به. ومنذ تولت هذه الحكومة السلطة، فإن الانتخابات المحلية والإقليمية، التي ظلت معلقة لأكثر من عقدين، قد عقدت مرتين في غضون أربع سنوات.

واستجابت غيانا بسخاء لتدفق الرجال والنساء والأطفال الذين غادروا جارتنا الغربية، فنزويلا، في الآونة الأخيرة، وكذلك

٢٠٤٠. واستراتيجية التنمية هذه هي خارطة طريق غيانا لكي تصبح دولة خضراء. وهي تركز على حماية بيئتنا، وتعزيز الرخاء والتماسك الاجتماعي ووضع الأساس لمشاركة كل مواطن في الحفاظ على مسار منخفض الكربون للنمو الشامل والمتنوع والمرن إزاء تغير المناخ.

وكدولة ساحلية منخفضة، فإن غيانا معرضة بشكل خاص للتأثيرات المناخية. والواقع أن غيانا تدرك المخاطر التي يشكلها تغير المناخ، كما نشهد يوميا أدلة على وقوع ضرر بالمنطقة الساحلية، وتواتر الفيضانات في المناطق الداخلية والظواهر الجوية بالغة الشدة. وتأتي غيانا في ترتيب متقدم بين البلدان الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية، مما يجعل من الملح بالنسبة لنا وضع تدابير للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

مع ذلك، وفيما يتجاوز الاستجابة كأحد البلدان المتضررة، فإن غيانا ملتزمة منذ أمد بعيد بممارسة دور الريادة في متابعة الإجراءات للمساعدة في التخفيف من تغير المناخ الناتج عن الأنشطة البشرية. وأثبتت غيانا أهمية خدمات البيئة العالمية التي تقدمها مواردها الطبيعية وبموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقد اتخذنا إجراءات وطنية طموحة، لا سيما بالشراكة مع النرويج، التي نشق أنه سيظل صدها إيجابيا على الصعيد العالمي. وتشمل هذه الإجراءات إنشاء قوائم جرد لغازات الدفيئة، وإدماج تغير المناخ في المناهج الأكاديمية، ومبادرة المدن الخضراء.

إن العلم واضح، والتقارير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد أكد من جديد أن الأهداف المتفق عليها لانبعاثات الكربون المحددة في اتفاق باريس ليست كافية لإبطاء معدل الاحترار العالمي، وأن هناك حاجة إلى تخفيضات إضافية الآن لإبطاء وعكس آثار تغير المناخ. وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ يتطلب بذل جهود عاجلة من جميع الجهات الفاعلة. ولذلك، فإننا نشيد

ندعو البلدان المتقدمة النمو والجهات المانحة التقليدية والناشئة وآليات التمويل الدولية إلى زيادة التمويل المخصص للتعليم ودعم البرامج وفقاً لاحتياجات البلدان وأولوياتها وظروفها.

ونحن مقتنعون بأن صحة شعوبنا لا تقل أهمية عن التعليم. ولذلك رحبت غيانا بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، وموضوعه المهم، "التحرك معاً لبناء عالم أكثر صحة". إن أهمية تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك القوى العاملة الماهرة في المجال الصحي، والحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة أمرٌ أساسيٌ ليمتتع سكان العالم بالصحة، حيث يستطيع الجميع التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. وهذا أمرٌ بديهي. وفي هذا الصدد، يمثل الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة (القرار ٢/٧٤) توافقاً عالمياً مهماً في الآراء بشأن تسريع الجهود المبذولة على جميع المستويات لتحسين النتائج الصحية.

أنشأت غيانا شبكة لتقديم الخدمات الصحية المتكاملة، التي تمكن آية أكثر شمولاً لتقديم الرعاية الصحية الأولية من خلال معالجة المحددات الاجتماعية للصحة، مع تعزيز صحة الفرد. وهي تعطي الأولوية لتوفير التدابير الوقائية وخدمات الرعاية الصحية على مستوى الرعاية الصحية الأولية. وحكومة غيانا ملتزمة بكفالة إمكانية حصول جميع مواطني غيانا، بغض النظر عن مكانهم، على الخدمات الصحية، وتنفيذ الحكومة خططها لإنشاء مواقع ومراكز صحية في جميع المجتمعات المحلية لتقليل من الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للحصول على خدمات الرعاية الصحية.

وكما هو الحال على الصعيد المحلي، فإن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب احترام جميع أصحاب المصلحة للتطبيق الفعال للقانون الدولي والمؤسسات التي تدعم هيكل السلام

من دول الجماعة الكاريبية التي تضررت من الكوارث الطبيعية غير المسبوقة.

وفي تموز/يوليه الماضي، قدمت غيانا استعراضها الوطني الطوعي الافتتاحي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، الذي عقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأبلغنا عن تقدم كبير، لا سيما فيما يتعلق بالعديد من الأهداف، وأكدنا من جديد التزامنا بزيادة التركيز على التعليم الجيد باعتباره مدخلاً رئيسياً لتطوير أوجه التآزر بين بنود الخطة ككل، وكذلك الحاجة إلى دعم القدرات والشراكة، لا سيما في مجال جمع البيانات وإدارتها.

إضافة إلى ذلك، واستجابة لتفاعل التطورات في الممارسة الديمقراطية للأدزغ البرلمانية والتشريعية للحكومة، أعلن الرئيس ديفيد آرثر غرانغر أن الانتخابات الوطنية والإقليمية ستعقد في ٢ آذار/مارس ٢٠٢٠ لكفالة التجديد الديمقراطي للحكم في غيانا.

وغيانا توشك أن تصبح دولة جديدة منتجة للنفط، مع ما يصاحب ذلك من فرص وتحديات كبيرة. وتجري تحضيرات مكثفة لضمان الإدارة المسؤولة للموارد الجديدة. لذلك، فإن مستقبلنا واعدادنا كبيراً ينتظر جميع مواطني غيانا، وهم من سيحدد المسار والنتائج والإرث الذي سنتركه للأجيال القادمة.

ولتحقيق هذه الغاية، أعلن الرئيس غرانغر عقداً من التنمية لكل سكان غيانا يركز على ضمان أن تتمكن جميعاً من التمتع بحياة جيدة، لا سيما من خلال تحسين النتائج التعليمية على جميع المستويات، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي يشمل مواجهة تحدي العنف المنزلي. وينصب تركيز غيانا على التعليم في الاقتناع بأن شعبنا هو أعظم رصيد لنا، وكقادة، علينا التزام بتطوير قدرة مواردنا البشرية بطريقة شاملة. ولذلك، ينبغي لنا أن نحث على زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لوضع الاستراتيجيات لتحقيق التعليم الجيد للجميع، وفي الوقت ذاته

خلال احترام سيادة القانون (انظر A/74/PV.10). ووضعت
غيانا ثقتها في أعلى محكمة في العالم وستواصل القيام بذلك.

وبصورة مماثلة، نود أن نشير إلى شعورنا بخيبة الأمل إزاء
التقدم المحدود المحرز نحو حل الدولتين للنزاع الممتد لأجيال بين
شعب دولة إسرائيل ودولة فلسطين الذي يتيح لشعب إسرائيل
العيش داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً وللشعب الفلسطيني
العيش بكرامة في دولته بدون نير الاحتلال الأجنبي. وبالمثل،
فإننا نستنكر الأحداث في ميانمار التي أدت إلى تشريد طائفة
الروهينغيا ومعانقتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات
اللازمة لضمان سلامة السكان المتضررين والحد الأدنى من
احترام حقوق الإنسان التي يتمتعون بها. ونشيد بالجهود التي
تبذلها بنغلاديش، حسب قدرتها، لتوفير مكان آمن للسكان
اللاجئين إلى حين عودتهم، بمساعدة من الوكالات الدولية.

وفي منطقتنا، نشارك الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع
الدولي مرة أخرى في الدعوة إلى رفع الحصار التجاري والاقتصادي
المفروض على الدولة الكاريبية الشقيقة كوبا، الذي يشكل عقبة
خطيرة أمام التطورات المشروعة لأبناء الشعب الكوبي من أجل
تحسين رفاههم المادي وأمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد التزام غيانا بجدول أعمال
نزع السلاح في الأمم المتحدة بوصفه يأتي في صميم الجهود التي
تبذلها المنظمة من أجل تحقيق نظام عالمي يسوده الاستقرار والأمن
والسلام. وفي الآونة الأخيرة، شهدنا تحلٍ مقلقٍ عن الالتزامات
بتحقيق أهداف نزع السلاح من بعض الجهات الفاعلة. وفي
هذا الصدد، أود أن أشدد على أنه ما من دولة تستطيع التهرب
من المسؤولية المشتركة المنوطة بنا بصفتنا دولاً أعضاء في الأمم
المتحدة. ولا تزال غيانا جهة فاعلة مؤمنة بالمبادئ المتعلقة بمسائل
نزع السلاح، وهي دولة طرف في الصكوك القانونية الرئيسية التي
تشكل نظام نزع السلاح النووي.

والأمن الدولي المنشأ بموجب الميثاق. وأهم هذه المؤسسات هي
مجلس الأمن، التي ينيط به الميثاق المسؤولية الرئيسية عن صون
السلام والأمن الدوليين، وفقاً لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

بيد أنه تصادف هذا العام الذكرى السنوية الرابعة والسبعون
لتوقيع الميثاق في سان فرانسيسكو، وقد شهد العالم تغيراً هائلاً
منذ عام ١٩٤٥. إذ تضاعف عدد الدول الأعضاء في الأمم
المتحدة أربع مرات مع ظهور دول مستقلة جديدة في أفريقيا
وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك يجب أن
تتطور مؤسسات منظمنا مع الزمن لكي تجسد النظام العالمي
الجديد. ومجلس الأمن ليس استثناءً. ومن ثم، تتطلع غيانا
إلى اختتام ناجح للمفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن
إصلاح مجلس الأمن لضمان قدر أكبر من الفعالية والتمثيل
والشرعية.

وفي الواقع، فإن الأمم المتحدة متحدة فيما يتعلق ببعض
المبادئ الأساسية. إن المساواة في السيادة بين جميع الدول،
واحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول، والتسوية السلمية
للمنازعات بين الدول، واحترام سيادة القانون الدولي هي من
بين أنجع الضمانات لعالم يسوده السلام. وفي العام الماضي،
ومن هذا المنبر، أعلنت غيانا العالم باستمرار جارتنا، جمهورية
فنزويلا البوليفارية، إبداء تجاهل هذه المبادئ في خلافها مع غيانا
(انظر A/73/PV.12). وبيّنا الكيفية التي تصرف بها غيانا، قبل
سنة أشهر، في آذار/مارس من العام الماضي، حيال قرار الأمين
العام بإحالة الخلاف بين دولتيها إلى محكمة العدل الدولية بموجب
اتفاق جنيف لعام ١٩٦٦، التي فنزويلا طرف فيها. وكان قراره
ملزماً لفنزويلا، وحذرناها من مغبة عدم استعدادها للمشاركة
في سير الدعوى. وبعد ذلك بسنة، نفذنا تحذيرنا. وكما سمعنا
بالأمس، أمعنت فنزويلا في عدم استعدادها للمشاركة في الحل
القضائي للخلاف محولة إياه إلى رفض اتباع مسار السلام من

التزاما رسميا يقع على عاتقنا جميعا، بصفتنا دولا أعضاء لبذل قصارى جهودنا لضمان مواصلة إحراز التقدم.

وإذ أختتم بياني، أود أن أقتبس عبارة تعزى إلى المهاتما غاندي: "قد لا تتمكن أبدا من معرفة نتائج أعمالك لكن كن على يقين من أن تقاعسك عن العمل سيفضي إلى اللاشيء". ولذلك، فإنني أحثنا جميعا ألا نجد الكلمات المناسبة فحسب، بل أن نتخذ إجراءات مثمرة، وأؤكد للجمعية أن غيانا لن تألو جهدا في هذا المسعى. وفي هذا الصدد، فإن الافتتاح الأخير لدار الأمم المتحدة باعتباره واجهة الأمم المتحدة في غيانا، يجسد في سياق إصلاح وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة، رمزا غنيا ودليلا ملموسا على الشراكة القوية والمتطورة بين غيانا والمنظمة من أجل تنمية بلادنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد دينيس رونالدو مونكادا كوليندريس، وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا.

السيد مونكادا كوليندريس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أنقل رسالة أخوية تحمل السلام والاحترام من شعب نيكاراغوا، ومن رئيس الجمهورية، السيد دانيال أورتيغا سافيدرا، ومن السيدة الأولى ونائبة الرئيس، السيدة روزاريو موريو زامبرانا، إلى الجمعية العامة.

إن موضوع هذه الدورة: "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ وضمان الشمول" يتزامن مع السياسات الحكومية التي نمنحها الأولوية والتي نجحت حكومة نيكاراغوا في وضعها خلال العقد الماضي. ونعيد التأكيد على الالتزام والإرادة السياسية لحكومة المصالحة والوحدة الوطنية لنيكاراغوا الرامية إلى مواصلة تطوير وتعزيز هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتي تستهدف الصالح العام لنيكاراغويين.

والمعاهدة التاريخية لعدم انتشار الأسلحة النووية هي من بين الصكوك التي صدقت عليها غيانا، ونحن لا نزال نؤيد جميع الجهود التي من شأنها أن تؤدي إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ في الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، وبغية التشجيع على اعتماد هذه المعاهدة من جانب دول أخرى، استضافت غيانا مؤخرا المنتدى الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي المعني بمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

وترى حكومتي أن جهودنا الإنمائية يمكن الاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن في المجتمعات الآمنة والمأمونة. ولهذا السبب، نؤيد أيضا برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وهي آفة تؤثر على منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وكما هو واضح، فإن غيانا تظل بلا شك تؤمن بإيمان راسخا بقيمة تعددية الأطراف، ولكوننا دولة نامية صغيرة ومعرضة للأخطار، نرى الأمم المتحدة، بمثلها وممارساتها، بوصفها أسمى تعبير لها. ومن خلال تعددية الأطراف يمكننا بشكل جماعي إيجاد حلول دائمة للتحديات العالمية المتعددة الأوجه والمعقدة في عالمنا. ومن خلال النهج المتعددة الأطراف يمكننا تعزيز التنمية وحقوق الإنسان والأمن التي هي ركائز الأمم المتحدة. إن تعددية الأطراف هي التي تمنحنا الأمل الكبير للمضي قدما في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا السبب، أود أن أعنتم هذه الفرصة والمناسبة لأؤكد من جديد التزام غيانا القاطع بالقيام بدورها في تعزيز تعددية الأطراف باعتبارها أفضل سبيل لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ونلتزم، باسم كافة أفراد شعبنا بخطط العمل الوطنية القوية والقائمة على المبادئ. وهناك تحديات كثيرة لكنها ليست بالمستعصبة بفضل إرادتنا الجماعية وجهودنا المتواصلة. ولهذا فإن

ونود أن نؤكد من جديد أنه بغية الامتثال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد، يجب تجنب التدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان لشعبنا. إن وضع العقوبات التي تمنع شعبنا من تحقيق هذه الأهداف عمل لا إنساني وإجرامي يجب على البشرية جمعاء شجبه وإدانتها.

وندعو بشكل عاجل مرة أخرى، إلى إعادة صياغة الأمم المتحدة، على النحو الذي اقترحه القس ووزير الخارجية النيكاراغوي ميغيل ديسكوتو بروكمان سنة ٢٠٠٨، خلال رئاسته للجمعية العامة. إن تحول الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه إذا ما أرادت تلبية مصالح البشرية بشكل فعال.

ويعدُّ طرد حكومة الولايات المتحدة لدبلوماسيين يمثلان البلد الشقيق جمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة من مقر المنظمة في نيويورك، مثالا آخر على ضرورة إخضاع الأمم المتحدة لتحولات عميقة وتغيير مقرها من أجل تلبية الأهداف التي أنشئت من أجلها، وبذلك يمكن أن تصبح محفلا متعدد الأطراف يخدم جميع بلدان العالم، دون قيود أو حجر لممثلي الدول الأعضاء. ونعرب عن رفضنا وإدانتنا لطرد الدبلوماسيين الكوبيين بوصفه انتهاكا واضحا للقانون الدولي بصفة عامة، والاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والبلد المضيف بشأن مقر الأمم المتحدة، بصفة خاصة.

وتؤكد مثل هذه الحوادث غير القانونية الضرورة الملحة لإعادة بناء الأمم المتحدة على أسس جديدة وإلى نقل المقر إلى بلد يحظى فيه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بالاحترام. وهذا يتطلب إعادة صياغة ملحة وإرساء الديمقراطية في منظمنا.

تدين نيكاراغوا مرة أخرى الحصار الإجرامي ضد جمهورية كوبا الشقيقة وجميع التدابير التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية وما يرتبط بذلك من تداعيات. وترفض نيكاراغوا جميع التدابير

وترحب نيكاراغوا بالجهود التي دعا إليها الأمين العام خلال قمة العمل المناخي الذي عقد في نيويورك، كما ترحب أيضا بالالتزامات التي يجري تنفيذها في هذا الإطار من جانب عدد كبير من الدول، بهدف التغلب على التهديد الخطير الذي يواجه البشرية جراء تغير المناخ. وتعدُّ نيكاراغوا وبلدان منطقة أمريكا الوسطى من بين أكثر البلدان هشاشة في العالم، فشعبنا يعاني من النتائج البالغة الخطورة للآثار المدمرة لتغير المناخ. وثمة حاجة ماسة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير الرامية إلى الحد من الاحترار العالمي لضمان مستقبل كوكب الأرض ومستقبل البشرية وحياة الأجيال الحالية والمقبلة. واستنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، فإن بلدنا يتخذ إجراءات وقائية اقتصادية واجتماعية كبيرة للتصدي لتغير المناخ، أسفرت حتى الآن عن نتائج إيجابية معترف بها دوليا.

وستواصل نيكاراغوا المساهمة في تحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن، وسوف تستمر في الكفاح من أجل الحفاظ على المؤشرات الهامة للتنمية الاقتصادية والسياسية والتعليمية والاجتماعية الشاملة التي تم تحقيقها حتى الآن، وهو ما سيساهم في تحقيق تقدم كبير في القضاء على الفقر. وتذكر اليونيسيف أن حكومة نيكاراغوا قد حققت نجاحا في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تقر منظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن لنيكاراغوا إطارا قانونيا واسع النطاق، فضلا عن الصكوك الوطنية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان للأطفال والشباب. وتقر أيضا بأن حكومة نيكاراغوا قد تمكنت من خفض معدلات الفقر العامة بنسبة ١٧.٦ في المائة والفقر المدقع بنسبة ٧.٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦، فضلا عن تحقيقها لانخفاض ملحوظ في وفيات الرضع. وتقر اليونيسيف أيضا بأن نيكاراغوا قد قطعت شوطا طويلا في ضمان مجانية الحصول على التعليم، فضلا عن تغطيته واسعة النطاق وجودته العالية. واتفقت اليونيسيف مع نيكاراغوا على برنامج تعاون للفترة الممتدة ما بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٣.

المتحدة. ولذلك فإننا نواصل المطالبة بوقف جميع سياسات التدخل التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك الإجراءات التدخلية في نيكاراغوا وفي الدول الأمريكية الشقيقة وفي العالم مثل كوبا وفنزويلا وسورية وإيران، من بين أخرى.

ونؤكد من جديد أننا، في نيكاراغوا، محبون للسلام. إننا نعزز الأمن ونشجع حقوق الإنسان وندافع عنها ونحترمها بصورة شاملة، على الرغم من الحملات الإعلامية التي تسعى، في استخدامها للأخبار الزائفة، إلى رسم صورة سلبية لحكومة بلدنا. وفي المنطقة، لا تزال نيكاراغوا عاملاً هاماً في تعزيز الاستقرار والسلم والأمن على الصعيد الإقليمي، كما يتضح من المؤشرات الإيجابية في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، وأمن الدولة والمواطنين. وتقف نيكاراغوا درعاً واقياً في مواجهة الجريمة الدولية المنظمة والعصابات والإرهاب والاتجار بالمخدرات. وتستمر حكومة الرئيس دانييل أورتيغا سافيدرا في تطوير سياساتها الوطنية المتعلقة بالتعاون الدولي البناء.

وفي اضطلاعنا بالمسؤولية التي نتحملها بوصفنا دولة، نعمل على كفالة أن تسلك نيكاراغوا السبيل المؤدي إلى النجاح في القضاء على الفقر، وإلى التعليم الجيد، والعمل المناخي، ولا سيما الإدماج الاجتماعي، بما أن رسالة حكومتنا هي الوقوف إلى جانب الفقراء وأولئك الذين تعرضوا للتمييز تاريخياً وإلى جانب السلام والحكم الرشيد والتقدم والأمن الدولي والتعايش السلمي بين البلدان الشقيقة التي تشكل الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد عبد الله الحضرمي، وزير خارجية الجمهورية اليمنية.

السيد الحضرمي (اليمن): باسم حكومة وشعب الجمهورية اليمنية، أتقدم للسيد رئيس الجمعية ولجمهورية نيجيريا بخالص التهئة على تولى رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة، متمنياً له دوام التوفيق والنجاح. كما أشكر سلفه، السيدة ماريا

الاقتصادية القسرية التي تسعى إلى كسر الإرادة وروح الحرية والسيادة لحكومات وشعوب العالم. ونؤكد مجدداً تضامناً التام مع جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة والشعب البوليفاري والحكومة الشرعية والدستورية للرئيس نيكولاس مادورو موروس.

ونرفض وندين أي تهديد بالتدخل العسكري والاحتجاج بمعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة التي عفا عليها الزمن، والتي لا تعدو عن كونها أداة مصممة من قبل حكومة الولايات المتحدة لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، التي تعمل على تعزيزها في إطار منظمة الدول الأمريكية. ونواصل دعم إنهاء الاستعمار في جميع أنحاء العالم والتضامن مع الشعب الفلسطيني والشعب الصحراوي وبورتوريكو، وجزر المالديف التي هي جزء لا يتجزأ من الأرجنتين.

وفي الختام، فقد مرَّ ٧٤ عاماً على اعتماد ميثاق الأمم المتحدة. ولقد ساهمت مقاصده ومبادئه، بدرجة ما، في صون السلم والأمن الدوليين. بيد أن الطرائق الجديدة التي تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة يجري تنفيذها من قبل القوى العظمى التي تسعى إلى إخضاع البلدان النامية، مع تفويض حقها في تقرير المصير والاستقلال السياسي.

نحن في نيكاراغوا، نواصل السير على طريق تحقيق التنمية مع العدالة الاجتماعية، ومناصرة الأسرة، والمساواة بين الجنسين، ودعم الشباب، وتحسين خدمات الأمن والتعليم والصحة والطاقة والمياه والمرافق الصحية، والطرق السريعة والشوارع والجسور، والإسكان، والزراعة والثروة الحيوانية، وحفظ الطبيعة في سياق تغير المناخ، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاقتصاد الإبداعي وكل ما تمثله ثقافة قائمة على أساس الهوية والتقاليد والقيم، جنباً إلى جنب مع العمل والحقوق والرفاه والتعايش المتناغم بين أبناء نيكاراغوا في سلام وصدقة وتضامن وتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن حكومة وشعب نيكاراغوا مدافعان قويان عن مبدئي الاستقلال والسيادة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم

مخرجاته بدستور جديد ليمن اتحادي يتسع لكل اليمنيين بكافة أطيافهم السياسية والقبلية والاجتماعية؛ يتم فيه حفظ الحريات وينعم أهلها بالمواطنة المتساوية والتوزيع العادل للسلطة والثروات. ولكن هيهات لشعبنا الصامد الأبي أن يستكين.

فكما أسقط خرافة الحق الإلهي في ثورته الأبية الخالدة، ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر التي نحتفل بذكرها السابعة والخمسين هذه الأيام، فسُقطت تلك النسخة الأسوأ من تلك الخرافة، وسيسقط أي محاولات لتمزيق الوطن انتصاراً لثورته الخالدة في جنوب الوطن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، المجيدة، التي اكتملت ألقها في ٢٢ أيار/مايو، وفي صيغة اليمن الاتحادي الجديد الذي توافق عليه اليمنيون. ذلك سفر الخلود اليماني وتلك سنته.

وبرغم كل هذه الصعاب والمعوقات فقد تمكنا بتضحيات أبطال قواتنا المسلحة ومقاومتنا الباسلة، وبدعم وإسناد قل نظيره من إخواننا في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، من كبح جماح وجنون هذه المليشيات العقائدية التي لا تزال إلى يومنا هذا تؤمن بحقها الإلهي الحصري في الحكم ضاربة عرض الحائط بكل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتمكنا بفضل دعم أشقائنا في تحالف الحزم والعزم من ردع انقلابهم وكف أذاهم وشروهم عن معظم أرجاء اليمن.

نحن نقدر دعم أشقائنا في التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية كل التقدير. وما المواقف الصادقة والقوية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان إلا تأكيداً على الإخوة الصادقة من قبل تحالف دعم الشرعية والتي حُفظت أبداً في قلوب كل اليمنيين. فقد أتت في أكلح الظروف وتلبية لطلب رسمي من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لتحقيق أهداف نبيلة وهي مواجهة مليشيات الحوثي والمشروع الإيراني التوسعي، واستعادة الدولة والشرعية، والحفاظ على أمن واستقرار ووحدة وسلامة الأراضي اليمنية.

فرناندا إسبينوسا غارسييس، على الجهود المتميزة المبذولة خلال الدورة السابقة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده المخلصة التي يبذلها من أجل تحقيق السلام لكل شعوبنا. كما أقدّر على وجه الخصوص اهتمامه الخاص والكبير باليمن وبشعبه وأمنه واستقراره ووحدته وسلامة أراضيه. وأشكر المبعوث الخاص، السيد مارتن غريفيث، وطاقمه على كل ما يقدمونه من جهود من أجل الدفع بعجلة السلام في بلدي.

أقف أمامكم اليوم بقلب حزين لما آلت إليه الأوضاع في بلدي: اليمن. هذا البلد المعطاء الضارب بجذوره في عمق التاريخ، بلد الحضارة والرخاء، بلد الشموخ والكبرياء، أصل العرب وفخرها. هذا البلد الذي أثخنه جراحه بسبب حرب فرضت عليه من قبل ميليشيات مسلحة عقائدية تمتن التعذيب والإقصاء والقتل كأداة للوصول إلى مآربها.

هذه المليشيات الحوثية المدعومة من قبل إيران؛ إيران البلد الذي يعدّ الراعي الأول للإرهاب في العالم، والذي - ومن أجل تحقيق أطماعه التوسعية في المنطقة - قام بتكريس أموال شعبه من أجل دعم ميليشياته ووكلائه خارج أرضه بالسلاح والمال والخبرات التخريبية. فمنذ العام ٢٠١٤، قامت ميليشيات الحوثي المدعومة إيرانياً بتدمير كل شيء جميل في اليمن، انقلبت على الدولة ومؤسساتها بقوة السلاح، فجرت المنازل ودور العبادة، قصفت الأبرياء وسرقت قوتهم، صادرت الحريات واحتطفت الناشطين وكل معارضيينها، وملأت أرجاء اليمن وترابه الطاهر ومياهه النقية بكافة الألغام المحرمة دولياً.

وأستطيع أن أقول أن هذه المليشيات وخلال بضع سنوات استطاعت أن تهدم حلم جميع اليمنيين؛ حلمهم بالحرية، والمواطنة المتساوية، والعيش الكريم. حلمهم الذي كاد أن يتحقق بفضل المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل الذي توجت

دولة الإمارات في المناطق المحررة لكونها ليست من مهام قوى التحالف؛ ومن أجل تصويب المسار ولملمة كافة الجهود نحو إنهاء الانقلاب الحوثي الإيراني في اليمن.

واسمحوا لي بأن أوجه ومن على منصتكم الكريمة، التحية والتقدير والإجلال لأبطال قواتنا المسلحة الذين يبطلونهم وتضحياتهم وإرادتهم التي لا تنكسر سيقى اليمن عزيزاً منيعاً، تعانق فيه جبال عيبان جبال شمسان، وهي تردد ترنيمة اليمن الخالدة: "لن ترى الدنيا على أرضي وصياً".

وتشكر الجمهورية اليمنية دور المانحين من الأشقاء والأصدقاء الذين وقفوا مع اليمن في وقت الشدة وأسهموا في التخفيف من أعباء الأزمة الإنسانية بدعم خطط الاستجابة الإنسانية أو تقديم المساعدات المباشرة. ونخص بالذكر المملكة العربية السعودية الشقيقة التي دعمت بسخاء خطط الاستجابة الإنسانية كان آخرها تقديم نصف بليون دولار لدعم خطة عام ٢٠١٩. وقدمت المساعدات الإنسانية المباشرة لليمنيين في كل أرجاء اليمن من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة؛ إضافة إلى تقديم الدعم المباشر لخزينة الدولة لمنع انهيار العملة الوطنية، وقدمت ضمانات مصرفية للسلع الغذائية، وتخصيص ٦٠ مليون دولار شهرياً لدعم تمويل وقود شبكات الكهرباء، إلى جانب إسهامات البرنامج السعودي للتنمية وإعادة إعمار اليمن ومركز إسناد العمليات الإنسانية الشاملة في اليمن.

تشكل إيران وأذرعها العسكرية في منطقتنا العربية، بمن فيهم الحوثيون وحزب الله، تهديداً خطيراً لأمننا القومي. فإيران دولة مارقة لا تحترم القانون الدولي ولا التزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة. وقد ألحقت إيران باليمن والجزيرة العربية ضرراً بالغاً، فهي من أنشأ ودرب وسلح ومول ميليشيا الحوثي التي ترفع شعار الثورة الإيرانية وتتجهججها في القمع والتكيد والتعذيب، وحولت بعض المناطق في اليمن إلى منصات لإطلاق الصواريخ لتهديد أمن الجيران والملاحة الدولية في البحر الأحمر.

وبعد تحرير عدن في عام ٢٠١٥ من الحوثيين سعت الحكومة اليمنية، على الرغم من الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي تواجهها إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، واستئناف عملية التنمية، واتخاذ كل الإجراءات الضرورية اللازمة لوقف التدهور في سعر العملة الوطنية، وبلورة رؤية اقتصادية شاملة تمكنها من التكيف مع هذا الوضع الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا. وقد كانت الحكومة اليمنية تسعى في العاصمة المؤقتة عدن بكل ما لديها من إمكانيات محدودة للتخفيف من معاناة كل اليمنيين الذين تحولت حياتهم اليومية إلى كارثة إنسانية.

وبينما يقاوم شعبنا مليشيات الانقلاب الإمامي الحالم بعودة الماضي، وفي إطار تحالف جاء لدعم الشرعية، واستعادة الدولة، قام ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم مالياً وعسكرياً ولوجستياً من دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتمرد على الدولة والسطو المسلح على مقرات الحكومة في العاصمة المؤقتة عدن، مسكوناً بأوهام التشطير ووهم السلطة وفرض الخيارات بقوة السلاح، مستهدفاً بذلك الشرعية الدستورية والهوية اليمنية. وعلى الرغم من إصدار قيادة تحالف الشرعية لبيانات تؤكد على ضرورة انسحاب هذه التشكيلات العسكرية الخارجة على القانون من مؤسسات الدولة ومعسكراتها وبشكل فوري، إلا أنها وعلى العكس من ذلك قامت بالتوسع في محافظتين أخريين. ولذا فقد اضطر جيشنا الوطني الباسل للتصدي لهذه المحاولة والقيام بواجبه في استعادة الدولة ومؤسساتها في العاصمة المؤقتة عدن.

غير أن جيشنا وللأسف تعرض لضربات عسكرية، مباشرة وخارجة عن القانون الدولي، من الطيران الإماراتي وبصورة شكلت ضربة قاسية في جسد الوطن، وانحرافاً صريحاً عن الأهداف النبيلة لتحالف دعم الشرعية في اليمن. ونحن نقدر عالياً ونشكر المملكة العربية السعودية الشقيقة على الإجراءات التي تقوم بها لإنهاء هذا التمرد، وإيقاف هذه الأعمال من قبل

وفي هذا الصدد لا يمكنني إلا أن أشارككم رسالة مؤثرة استلمتها قبل يومين من رابطة أمهات المختطفين تناشدني فيها أمهات المعتقلين أن أنقل للعالم مأساكن في فقدان أبنائهن في غياهب سجون الحوئي، بل واستخدامهم كدروع بشرية. ولا يسعني إلا أن أؤكد لمن بأننا لن ننسى جرائم الحوئي وسوف نواصل بكل جد المطالبة بالإفراج عنهم جميعا. فصبرا واحتسابا، أم أنس، أنتي وكافة أمهات المختطفين. أليس الصبح بقریب؟

تؤكد الجمهورية اليمنية موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وناشد المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتمكين من مواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين. كما ندين بشدة استمرار السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، والانتهاكات اليومية تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه المقدسات الإسلامية. وندين على وجه الخصوص تصريحات رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بشأن نيته ضم أراض في الضفة الغربية المحتلة وفرض السيادة على غور الأردن وشمال البحر الميت، الأمر الذي يشكل انتهاكا سافرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة.

وختاما، أتمنى أن تكمل أعمال الجمعية بدورها الحالية بالنجاح والتوفيق، وأن نلتقي العام المقبل وقد حل السلام في ربوع اليمن، فقضيتنا صلبة كالصخر وعزيمتنا شديدة لن تلين. ونحن تواقون للسلام، السلام الشامل والمستدام المبني على الثوابت الوطنية. الرحمة لشهداء اليمن الأحرار، والشفاء للجرحي، والحرية لجميع الأسرى والمختطفين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد بوكيت إدموند، وزير الشؤون الخارجية والعبادة في هايتي.

وما زالت التقارير الأمية تكشف وتؤكد حجم الدعم الذي تتلقاه ميليشيا الحوئي من إيران.

ولم تكف ميليشيا الحوئي بذلك، بل قامت مؤخرا بإدعاء مسؤوليتها عن الهجمات الإرهابية على منشأة شركة أرامكو السعودية في أبيق وخريص، في تضليل واضح وتبعية فاضحة للنظام الإيراني المارق. ونحن إذ ندين هذا الهجوم الإرهابي نؤكد على ضرورة أن يتم التصدي له وتحميل فاعليه المسؤولية كاملة. ولا نعهده هجوماً على المملكة العربية السعودية فقط ولكن على الاقتصاد العالمي وتهديدا خطيرا للأمن والاستقرار الدوليين.

نحن لسنا دعاة حرب ودمار، بل دعاة سلام واستقرار. ومن أجل ذلك، واستشعارا بمسؤوليتنا الكاملة عن كل أبناء شعبنا اليمني، دعمنا عملية السلام الأمية وجهود المبعوث الأممي لليمن وانخرطنا بكل إيجابية ومرونة في جميع مبادرات السلام، وفقا لمرجعيات السلام في اليمن المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وذهبنا إلى السويد العام الماضي من أجل إعطاء السلام كل الفرص، غير أنه وبسبب تعنت الميليشيات الحوئية وقهرها المستمر من الالتزام بما تم التوافق عليه، لم يراوح هذا الاتفاق مكانه منذ ما يزيد عن ١٠ أشهر. والحل هنا لا يكمن في القفز على ما تم الاتفاق عليه أو غض الطرف عن هذا التعنت غير المبرر من قبل الحوئيين، بل يكمن في إلزام هذه الميليشيا بالقيام بما وافقت عليه وتعهدت بتنفيذه أمام العالم. يجب أن يعلم الحوئيون أن السلام ليس خطابات وشعارات، وأن له متطلبات واستحقاقات. ويجب أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته ويلزم الحوئيين بتنفيذ ما ورد فيه، بالانسحاب من مدينة وموانئ الحديدة، وتنفيذ اتفاق إطلاق الأسرى - كل الأسرى - وفك الحصار الجائر عن مدينة تعز.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة، إذا كانوا بحاجة إلى التذكير، بالطريق الذي يجب عليهم اتباعه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام العالمي. لذلك، ألاحظ بارتياح كبير أن الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدها الأمين العام ورئيس الجمعية العامة تشكل جزءاً من العملية الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في ضوء أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ضمان التغطية الصحية الشاملة، وضرورة تمويل التنمية وتقديم الدعم الدول للجزيرة الصغيرة النامية، وآمل أن نفهم جميعاً الحاجة إلى إصدار إعلانات رسمية وتنفيذ إجراءات واتخاذ مبادرات ملموسة تتناسب مع التحديات الحالية والمقبلة.

وأود أن أوجه عناية الجمعية الكريمة إلى الزيادة المقلقة في عدد الحرائق وحجمها، وحرائق الغابات خلال السنوات الأخيرة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأجسد تضامني العميق والصادق مع البلدان والسكان الأكثر تضرراً من تلك الحرائق وأن أقدم دعمي غير المشروط للمبادرات المتضافرة الرامية إلى منع اندلاع الحرائق. ومن شأن ذلك أن يصب في مصلحة رفاهيتنا العامة وأن يسهم في الحفاظ على كوكبنا.

وفي منطقة أقرب إلى وطننا، في ١ و ٢ أيلول/سبتمبر، تسبب إعصار دوريان في حدوث وفيات وخراب ودمار شديد في صفوف شعب أرخبيل البهاما، لا سيما في جزيرتي أباكو وغراند باهاما اللتين يعيش فيهما الكثير من المهاجرين من بلدي. ويواجه هذا البلد الشقيق أخطر حالة طوارئ إنسانية في تاريخه. وأود أن أؤكد من جديد تضامننا الكامل مع سلطات وشعب جزر البهاما وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم أكبر للجهود التي يبذلها البهاميون.

ونود الإشارة أيضاً إلى الفيضانات الأخيرة التي ضربت مدينتي غونايف وبيتيت غواف في هايتي، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وتبذل حكومة هايتي

السيد إدموند (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتقدم بأحر تهاني رئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد جوفينيل موبيز، للسيد تيجاني محمد بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وأؤكد له دعم وفد بلادي الكامل في تسيير أعمالنا. وسأكون مقصراً ما لم أهنئ سلفه، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على العمل الممتاز الذي قامت به خلال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

وأثني أيضاً على العمل المتميز للأمين العام أنطونيو غوتيريش على رأس منظمنا، وخاصة في جهوده التي لا يمكن إنكارها لتركيز انتباه الجميع على الحاجة الملحة إلى العمل الدؤوب لتلبية احتياجات وتطلعات جميع شعوب المعمورة. وأشجعه بقوة على مواصلة العمل من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة، في إطار تجديد وتعزيز تعددية الأطراف، من أجل درء مختلف الأخطار التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان وتعزيز التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن مستقبل البشرية يعتمد على ذلك. لأنه ما لم نخرم الالتزامات العديدة التي قطعناها على أنفسنا بحرية في السنوات الأخيرة فقد لا يكون العالم هو ما دعونا إليه نحن، الأمم المتحدة، منذ اعتماد الميثاق.

عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة أرى من الضروري أن نعيد تأكيد مسؤوليتنا الجماعية.

يجب أن نستمر في تعبتنا سعياً لتحقيق تلك الأهداف والمبادئ وركائز الإجراءات والأهداف، مع مراعاة أن الأجيال المقبلة ستحكم علينا بناء على إحساسنا بالمسؤولية والتضامن.

ومن دواعي سروري الإشارة إلى أن المناقشة العامة لهذه الدورة قد اتسمت بقوة بالميزة البارزة لتعزيز تعددية الأطراف، كما ثبت من الموضوع الرئيسي لهذه الدورة "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول". ويذكر هذا الموضوع

ويجب أن نولي اهتماماً أكبر لمكافحة مختلف أشكال عدم المساواة التي لا تزال متجذرة في جميع أنحاء العالم. إن أوجه عدم المساواة هذه تجعلنا نبتعد أكثر فأكثر عن مقاصد ومبادئ منظمنا. ولا شك أن تعزيز الشمول للجميع يشكل أحد المتطلبات الأساسية للتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا شك أن الشمولية للجميع تعني مشاركة جميع الشعوب وأصحاب المصلحة في بذل جهود جماعية من أجل التوصل إلى عالم أفضل. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تود جمهورية هايتي أن ترى المزيد من الاهتمام بالطلبات المتكررة لجمهورية الصين، تايوان، للمشاركة في أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

ويفصلنا ١١ عاماً عن الموعد النهائي المحدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أحرزت العديد من البلدان بالفعل تقدماً كبيراً في هذا الاتجاه. لكن يظل البعض الآخر في المقابل ورغم الجهود التي يبذلونها متخلفين عن الركب، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ "عدم التخلي عن أحد" الوارد في خطة عام ٢٠٣٠.

ولا تزال الاحتياجات الطارئة والانتعاش وتحقيق التنمية في الأجل الطويل هائلة في هايتي، وتتطلب استثمارات ضخمة في مختلف المجالات. وبالنظر إلى الظروف الحالية لبلدي، يظل السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يشكل تحدياً كبيراً. ويجب أن نبذل جهوداً هائلة ومستدامة في مجالات ذات أولوية مثل البنية التحتية الأساسية وتوفير التعليم الجيد والتغطية الصحية وتعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة التشجير وحماية البيئة وإنعاش الإنتاج الزراعي ودعم المبادرات الإنتاجية والحصول على مصادر الطاقة الحديثة وعلى قروض لتوليدها.

وتعتز هايتي في ذلك الصدد، باستضافتها في أيار/مايو الماضي وفداً من شركة الاستثمار الخاص الخارجي لاستكشاف أدوات التمويل التي من شأنها أن تمكن هايتي من تنويع اقتصادها ولمساعدتها على تلبية احتياجاتها الإنمائية من خلال مشاريع القطاع الخاص.

قصارى جهدها لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة للضحايا ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا تملك موارد كافية لمكافحة الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة. وبلدي حريص على الإسهام في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة.

وليس من قبيل الصدفة أن يشكل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي جميع أنحاء العالم الهدف رقم ١ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المؤسف أن نلاحظ أن الجهود المبذولة على المستوى العالمي لتنفيذ هذا الهدف الأساسي بعيدة كل البعد عن مواكبة الاحتياجات الحالية. ومع ذلك، لا تزال نسبة كبيرة من سكان العالم تعاني من الفقر والجوع. ولن نكون قادرين على عكس وتيرة هذا الاتجاه المخزن بدون تعبئة الموارد المالية على نطاق واسع. ولا يزال هناك تناقض صارخ بين الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا والإجراءات المتخذة للقضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم. وباعتبار هايتي دولة جزرية صغيرة نامية، فإنها لن تدخر جهداً رغم أوجه القصور والموارد المحدودة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر والجوع.

وتتسم مناقشتنا أيضاً بميزة تركيز الاهتمام على الحاجة إلى التزام أكبر بجودة التعليم. ويعتقد وفد بلدي أن التعليم الجيد متاح للجميع أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وفي رأينا، هذا هو المجال الرئيسي الذي ينبغي أن يطبق فيه المبدأ التوجيهي لخطة عام ٢٠٣٠ أكثر من غيره، والمتمثل في عدم التخلي عن أحد. ومن خلال التعليم بشكل خاص، يمكننا أن نضمن بشكل ملموس احترام حقوق الإنسان وتوفير الحريات الأساسية للجميع، وكذلك تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. ونؤمن بضرورة أن تعطي السياسات العامة الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة أولوية عاجلة للتعليم والتنمية والتوظيف لفائدة الشباب الذين هم البناة الحقيقيون للمستقبل.

المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والانتقال إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

ونخطط علما بولاية هذه البعثة الجديدة، التي ستشتمل أساسا على إسداء المشورة لحكومة جمهورية هايتي بشأن سبل تشجيع وتعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد. ولدينا رغبة قوية في أن يجري تزويد هذه البعثة الجديدة للأمم المتحدة بكل الموارد الضرورية لإنجاز مهامها الرئيسية بالكامل. ومن المهم تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة في هايتي وأن تبذل جميع جهودها، وفقا للأولويات التي تحددها حكومة هايتي. ولذلك، من الضروري أن يضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي سياسات هايتي العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نصب عينيه باستمرار.

سيطلب تحقيق الاستقرار في هايتي حوارا حقيقيا بين الهايتيين وتحسين الحالة الأمنية وتشجيع الاستثمار الخاص والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة. ويود وفد بلدي أن يتشاطر مع شعوب الأمم المتحدة تطلعات هايتي إلى عالم أفضل، يسوده السلام والوئام والاستقرار والتقدم والرفاه للجميع.

غير أن الحقيقة هي أنه لن يكون هناك عالم مثالي من دون اعتماد نموذج جديد للتعاون الدولي والذي يجب أن ينطوي حتما على إجراء إصلاح عميق لهياكل الأمم المتحدة والطريقة التي تعمل بها. ويجب أن يأخذ ذلك الإصلاح في الحسبان الحقائق الجديدة للعالم المعاصر. وفي الحقيقة، يجب جعل هياكل الأمم المتحدة أكثر مرونة وانفتاحا وواقعية لكي يتسنى للمنظمة أن تكون أكثر استباقية وفعالية سواء في اتخاذها للقرارات أو في تنفيذ القرارات التي تتخذها. ونحن نقف مثالا على ذلك؛ فخلال تفشي وباء الكوليرا في هايتي، الذي أودى بحياة عشرات الآلاف من الناس في جميع أنحاء البلد، كان بالإمكان الحد من الضرر الذي وقع وتجنّب الفئات السكانية المتضررة قدرا كبيرا

وتدرك حكومة جمهورية هايتي تماما مسؤوليتها عن تهيئة الظروف اللازمة للأمن والاستقرار والتنمية الطويلة الأجل في البلد. وللأسف فإن بلدي يكابد منذ شهور أزمة سياسية معقدة تؤدي إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية الهشة بالفعل المستمرة منذ عقود. وإدراكا منه لمسؤولياته الكبيرة، مد رئيس الجمهورية يده إلى جميع أصحاب المصلحة في البلد بغية حماية مكاسبنا الديمقراطية والتمكين من استعادة السلام والاستقرار والهدوء وتيسير أوسع مشاركة ممكنة للمواطنين في الحياة العامة.

وكانت تلك تحديدا روح الخطاب الذي ألقاه يوم الأربعاء ٢٥ أيلول/سبتمبر، والذي دعا فيه إلى إجراء حوار بناء وشامل للجميع بين الهايتيين بغية أن يقود ذلك إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية. وعلى ذات المنوال، يواصل رئيس دولتنا عقد المشاورات اللازمة مع جميع المؤسسات الوطنية القادرة على تيسير الحوار بين السلطة التنفيذية والقطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدنا بغية التوصل إلى اتفاق سياسي يفضي إلى تحقيق السلام الاجتماعي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية واستقرار البلد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويعتزم رئيس الجمهورية بذل كل ما في وسعه لإيجاد سبيل لحشد تأييد جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرئيسيين لهذه الجهود الضرورية من أجل وضع البلد على طريق الاستقرار والتقدم بصورة لا رجعة فيها. غير أنه لا يمكن لجمهورية هايتي الوقوف على قدميها مجددا من دون دعم كبير وفعال ومستدام ومتسق ومنسق جيدا من جانب المجتمع الدولي.

وأجرت العديد من بعثات الأمم المتحدة الميدانية، ولا سيما بعثات الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، مؤخرا تقييما للتحديات الهائلة المتعددة الأبعاد التي تواجه جمهورية هايتي. وتلك هي خلفية الانسحاب التدريجي لبعثة الأمم

الوحدوي إلى الظهور مرة أخرى؛ وسباق التسلح - وهو جزء كئيب من ذاكرتنا الجماعية، قد استؤنف مجدداً.

وتنطوي تلك الحالات في بعض الأحيان على خطر حقيقي للمواجهة المسلحة بين الدول. وهي تشير مخاوف مشروعة وتغذي عدم اليقين الطبيعي الذي نتفهمه إزاء مستقبل العالم. ونحن شعوب الأمم المتحدة، الممثلة هنا، لم يعد من الممكن أن نستمر في إخفاء تلك المخاوف والشكوك. نحن شعوب الأمم المتحدة، المجتمعين هنا حيث نتداول بشرف في هذه الهيئة المرموقة، لا يمكن أن نقبل التفكيك المنهجي الظاهر لتعددية الأطراف التي أقام عليها آباؤنا بصبر عالم ما بعد الحرب - نفس تعددية الأطراف التي يقوم عليها أملنا الآن في أن يأتي يوم تصبح فيه البشرية أقل أنانية وأكثر أحوه.

إن مواكبة مد التاريخ تمكنا من الرؤية بوضوح. وبالنسبة لنا، فإن التحرك مع مد التاريخ يعني وجود الاستعداد لاحترام التنوع في عالمنا، وتحقيق التفاهم المتبادل بين الأمم، وبناء السلام والصداقة بين الشعوب، وتحقيق التسامح المتبادل فيما يتعلق بالثقافات والممارسات، وتحقيق التضامن الأخوي والسلام العالمي، وقبل كل شيء، الابتعاد عن المصالح الضيقة والتطرف، وكذلك ازدياد وكره ورفض الغير. وما قلته خلال الدورة السابقة (انظر A/73/PV.15) يجدر تكراره: نحن جميعاً ننتمي، دون استثناء، إلى جنس بشري واحد فريد النوع. وهذا الجنس البشري، الذي وضعته العناية الإلهية على الأرض، هو المجموعة الوحيدة التي ننتمي إليها، معا في مجتمع المصير المشترك.

قبل أربع سنوات في الجمعية العامة، اعتمد المجتمع الدولي خطة تنمية طموحة (القرار ١/٧٠) ليتم تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٠. خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - إلى جانب ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وفي بلدي، في إطار جهودنا لمكافحة الفقر، وبعد مشاورات شعبية واسعة، نفذت الحكومة خطتها الإنمائية الوطنية ٢٠٢٢-٢٠١٨. وتركز الخطة بشكل

من المعاناة لو أن الأمم المتحدة اتخذت إجراءات سريعة على نحو مسؤول.

ولكن يجب الاعتراف بأنه تم إحراز تقدم مشجع مؤخرًا في الكفاح من أجل تخليص هايتي من الكوليرا بفضل الجهود التي بذها المبعوث الخاص للأمين العام وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في هايتي. وندعو الأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودها لحشد تمويل كاف يمكن التنبؤ به من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية للتصدي للكوليرا في هايتي.

في الختام أود أن أعرب، بالنيابة عن رئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد جوفينيل موييز، عن خالص امتنانه لجميع شركاء وأصدقاء هايتي الذين يدعمون جهودنا لتحسين الظروف المعيشية لجميع قطاعات السكان الهايتيين.

إن السلام سلعة عالمية ويجب علينا جميعاً أن نسعى إلى تحقيق السلام بحيث لا تظل خططنا الرامية إلى تعزيز رفاه البشرية مجرد رغبة، بل أن تصبح حقيقة واقعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان كلود غاكوسو، وزير الخارجية والتعاون وشؤون المغتربين الكونغوليين في جمهورية الكونغو.

السيد غاكوسو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): تُعقد الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة، كما أشار معظم المتكلمين من على هذا المنبر، في خضم سياق دولي يبعث على القلق فيما يتعلق بالسلام والأمن وحماية حقوق الإنسان. وهناك عدد من التطورات الجارية في جميع أنحاء العالم أمام أعيننا، بما في ذلك الأيديولوجيات التي لا أساس لها والتي تتعارض مع النزعة الإنسانية؛ وازدياد التعصب وعدد الأشخاص الذين يعتقدون المشاعر القومية؛ وتزايد حدة الطائفية وخطاب الكراهية الذي أصبح شيئاً طبيعياً؛ وبات التعصب والتبشير من كل نوع يحتاجان كل أصقاع العالم؛ وعادت المطامع الوطنية للضم

وقوف جميع القوى الحيوية في عصرنا وجميع الجهات الفاعلة ذات النوايا الحسنة في العالم جنبا إلى جنب في المكافحة الجارية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ. والحقيقة أنه ليس لدينا خيار سوى توحيد جهودنا في محاولة لوقف تدهور بيئتنا الطبيعية ودرء الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها على مستقبل الحياة على الأرض وعلى بقاء الأنواع الموجودة عليها. ومن المؤسف أن هذه القضية، وكل جانب من جوانبها حيوي الأهمية ويؤثر على مستقبل البشرية ذاته، لا تزال موضوع اختلافات محيرة في الرأي، في حين أن الالتزامات المحددة التي تعهدت بها الحكومات لشعوب العالم لم يتم الوفاء بها وما زالت تعاني من نقص التمويل.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكر بالحاجة، لصالحنا جميعا، إلى تفعيل الصندوق الأزرق لحوض نهر الكونغو، وهي مبادرة من الرئيس دينيس ساسو نغيسو ونظرائه في وسط أفريقيا تهدف إلى حماية ثاني أكبر "رئة خضراء" في العالم، والتي تشكل اليوم مكلا رئيسيا للسياسات العالمية بشأن حفظ النظم الإيكولوجية. فمن دون تهيئة بيئة يسودها السلام والأمن والاستقرار، من العيب أن نأمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددناها هنا والتي ذكرتها للتو. وبدون هذه الشروط وبدون سلام، من غير المجدي أن نأمل في تحقيق تنمية الدول ورخاء الأمم وسعادة الشعوب.

ولهذا السبب، فإن بلادي، التي ترأس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والتي ما فتئت تتحمل نصيبها من المسؤولية عن بناء السلام في هذه المنطقة الجغرافية، ترحب بالتطورات الإيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع النجاح في إجراء الانتخابات وإنشاء برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة. وكل هذا يتكشف في سياق سلام تعززه إرادة قوية للمصالحة الوطنية. في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يدرج السلام أيضا في جدول الأعمال، نرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس فوستين أرشانج تواديرا لاستعادة الأمن في جميع

خاص على حصول الجميع على الرعاية الصحية، وهو الأمر الأكثر أهمية بالنظر إلى حقيقة أن هناك خطرين صحيين كبيرين يهددان الآن بإبادة كتل سكانية بأكملها في قارتنا وفي منطقتنا دون الإقليمية.

يتمثل الخطر الأول في الحمى النزفية الناجمة عن فيروس إيبولا، الذي ضرب جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعلن من قبل منظمة الصحة العالمية كحالة طوارئ في مجال الصحة العامة تثير قلقا دوليا. ونظرا لشدة الدمار اليومي الذي يسببه تفشي هذا الوباء، ينبغي للمجتمع الدولي تعبئة جهوده كما لم يحدث من قبل. ينبغي له التعبئة بشكل استباقي لتقديم دعم كبير لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحتها الشجاعة لهذا الوباء الذي لا يرحم. وينبغي له التعبئة لتوفير الموارد المالية والبشرية الحقيقية التي تعتبر حاسمة الأهمية لاستجابة قوية وفعالة.

والتهديد الثاني للصحة الذي يتعرض له سكاننا اليوم يتعلق بالانتشار المنفصل للأدوية المزيفة - في ظل لامبالاة واسعة. والمستوصفات التي تديرها المافيا والعصابات الإجرامية هي المسؤولة عن هذه الظاهرة وبيع الأدوية المزيفة لأفقر الفقراء. والشبكات الجشعة والخارجة على القانون تُغرق تعساء الأرض بمنتجاتها. وهذه الأدوية المزيفة والمستوصفات التي تنتجها يجب أن تلعن بوضوح كأعداء من قبل الجميع بلا استثناء هنا في الأمم المتحدة، لأن هذه الظاهرة ترقى إلى خطة خسيصة للتسميم الجماعي. وحكومة بلادي، من جانبها، تؤيد تماما المبادرة التي تقودها أفريقيا، بقيادة مؤسسة برازافيل، لعقد اجتماع في لومي، بالشراكة مع حكومة جمهورية توغو، هو عبارة عن قمة لرؤساء الدول مكرسة لتلك المشكلة التي تؤثر على مقومات الحياة ذاتها في جميع أنحاء القارة.

إن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي ذكره معظم المتكلمين، هو في الواقع شريان حياة للبشرية جمعاء. وعلى الرغم من تشكك البعض بيننا، لا يمكننا أبدا المغالاة في أهمية

العريقة - وهي عملية، كما يعلم الجميع، تقوم على التفكير والحكمة. وقبل ثلاثين عاما، ومع سقوط حائط برلين ونهاية الشيوعية، حلم العديد منا بعالم يمكن أن يشهد في نهاية المطاف وضع حد للظلم المتعلق بالخصومات والتاريخ المعقد لفترة ما بعد الحرب. وشأننا شأن المفكر البارز فرانسيس فوكوياما، نحن أيضا كنا نأمل أن نهاية الحرب الباردة ستعني كذلك انتهاء الكراهية السخيفة فيما بين الدول، لا سيما الدول الجريفة التي دحرت معا آفة النازية بتقديمها تضحيات تمثلت في عدد كبير من الأرواح.

وبعد مرور ثلاثين عاما على نهاية الحرب الباردة، من الواضح أن وطأة الحصار لا تزال تضر كثيرا بكوبا وأبناء شعبها الكريمن الذين غالبا ما يعتبرون نموذجاً إيجابياً للخليط الثقافي المكون من شعوب أفريقيا وأوروبا وأمريكا. وعلى غرار البلد الذي يستضيفنا حاليا، فإن كوبا هي أيضا دليل على التركيبة الاجتماعية وصورة العالم في المستقبل. باسم جمهورية الكونغو، أحث المسؤولين على التخلص من هذه المفارقة التاريخية، وإظهار الشجاعة السياسية، وببساطة رفع الحصار، بروح من المصالحة. وينبغي القيام بذلك في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يمكن المبالغة في أن الأمم المتحدة اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تحديد حيويتها. وفي الواقع، أن التغييرات الهيكلية والاجتماعية والتحول التي برزت في العالم منذ بداية الألفية الثالثة، وظهور قوى جديدة على المسرح الدولي، وتحول العقلية والتحول في عقلية اليوم تتطلب عملية إعادة تشكيل بارعة وذكية لجعل الأمم المتحدة آلية مجدية حقا لصالح البشرية بكل ما فيها من تنوع، آلية أكثر ملائمة تجسد احتياجات عصرنا. ولهذا السبب، تظل المسألة الشائكة المتمثلة في إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن حيوية لمستقبلنا. ولا يمكننا الاستمرار إلى أجل غير مسمى في تجاهل أو تنحية هذه المسألة بدون أن نخذل في نهاية المطاف روح الآباء المؤسسين لمنظمتنا. إنها مسألة تتعلق بالعدالة والإنصاف، ومسؤولية تاريخية تقع على عاتقنا.

مقاطعات ذلك البلد. إن المفاوضات الصعبة التي عقدت في الخرطوم بين الحكومة و ١٤ مجموعة مسلحة، برعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك التوقيع في بانغي على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعكس بوضوح تصميم الجهات الفاعلة السياسية على بناء السلام والمضي قدما نحو مصالحة حقيقية. ويجب على المجتمع الدولي مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى بدون تردد في إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن الجارية حاليا. ولا بد للمجتمع الدولي من دعم ذلك البلد في إعادة بناء جيشه الذي لا يمثل العمود الفقري للدولة فحسب، بل أيضا أحد عوامل الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

وفيما يتعلق بليبيا، يتأسس بلدي لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بالسعي إلى إحلال السلام في ذلك البلد. ولا يسعنا إلا أن نشجب استئناف القتال في طرابلس ووصول الحالة إلى أزمة، مما يدل على أن الجهود المبذولة حتى الآن لم تكن كافية للتوصل إلى تسويتها تسوية دائمة. ولذلك، يجب أن نواصل اتخاذ الإجراءات دون أن نصاب بالإحباط على الإطلاق. وعلينا أن نعمل بطريقة جماعية وبتماسكة ومنسقة، مع المثابرة وواضعين نصب أعيننا الهدف الوحيد المتمثل في وضع حد للقتال، واستئناف الحوار والشروع في المصالحة الوطنية. ومن الواضح أنه لا يمكن تمهيد الطريق لإجراء حوار شامل للجميع قبل الانتخابات العامة، بهدف استعادة النظام الدستوري إلا بالوقف الشامل لإطلاق النار ووضع حد للأعمال العدائية نهائيا.

ومنذ البداية، كان ذلك هو جدول الأعمال الوحيد للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى. ونحن نعتبره جدول أعمال منطقي وعقلاني. وهو على وجه التحديد هذا النوع من جدول الأعمال، هذا النهج الصريح والصادق الذي مكن من إنهاء الأزمة في السودان المجاور. وكانت تلك نتيجة إيجابية نرحب بها هنا، وأمر تم التوصل إليه بطريقة ما عبر تقاليد الحوار الأفريقية

الوحدية لجمهورية إندونيسيا؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فإنني أقترح عليهم قراءة جميع الملفات التاريخية. أما إذا كان الجواب بنعم، فإنني أدعوهم إذن إلى إعادة قراءة جميع الوقائع حتى تتكون لديهم صورة واضحة لمركز بابوا. فالفهم الصحيح والمناسب للحقائق القانونية والتاريخية أمر حاسم لضمان عدم تكرار جمهورية فانواتو للأخطاء نفسها.

وأود مرة أخرى أن أذكر صديقنا بحقيقة قانونية بسيطة ألا وهي أنه ومنذ البداية - أي منذ إعلان استقلال إندونيسيا - شكلت بابوا جزءا من الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا. إنه أمر مفروغ منه وقد أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٩ ضمن القرار ٢٥٠٤ (د-٢٤). ولا يسعنا إلا أن نتساءل كيف يُعقّل في عصر العولمة الذي نعيشه أن يكون هناك بلد ما زال يكرس سياسته الخارجية لبذر بذور العداء والانقسام في بلد آخر.

وأود التشديد على عدة نقاط. أولا، أود أن أذكر صديقنا أن ميثاق الأمم المتحدة يعلمنا المبادئ والقيم التي يجب أن تحترمها جميع البلدان دون استثناء. وأنه من واجب كل بلد احترام سيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية. ولا تستطيع إندونيسيا أن تفهم لماذا يستمر أحد البلدان في تأييد فريق انفصالي تسبب في إزهاق أرواح مدنيين أبرياء. إنني أسمى هذا الفعل نزعة انفصالية برعاية الدولة، وأود أن أسأل سؤالا بسيطا للغاية: هل يوجد على الإطلاق ما يبرر هذا الفعل بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب ميثاق الأمم المتحدة؟ كلاً بالطبع. وبالنسبة لإندونيسيا فإن سياستنا الخارجية واضحة، فنحن دائما نحترم سيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية ونحرص على عدم التدخل في شؤونها.

ثانيا، إن إندونيسيا ملزمة بإبلاغ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدوافع الكامنة وراء تصريحات وأفعال فانواتو. وبينما يحاول ذلك البلد اللامسؤول جاهدا ليعطي للعالم الانطباع بأنه يشعر بالقلق إزاء قضايا حقوق الإنسان، فإن دافعه الحقيقي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى، و٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أمارس حق الرد للإدلاء بالبيان التالي. تشعر غواتيمالا بالإسف لما قاله وفد بليز وترفضه، لأنه لا غواتيمالا ولا مواطنيها ولا قواتها المسلحة مسؤولة عن السلوك المنسوبة إليهم. إن احترام الدول الممثلة هنا، التي كرست وقتا لمعالجة المسائل البالغة الأهمية للبشرية، يعني أنه من غير اللائق أن ترى بليز أننا هنا لمعالجة المواضيع التي لا تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة. تدرك غواتيمالا جدول أعمال القطعي للمسائل البالغة الأهمية التي حددناها، وتحترمه؛ وبالتالي، نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا ينبغي أن تُعرض على الجمعية العامة مسائل التقاضي التي قدمت بالفعل إلى محكمة العدل الدولية. ولهذا السبب، ندعو بليز إلى الامتناع عن تفويض المسار الطبيعي لإجراءات المحكمة.

السيد سانغادجي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حق إندونيسيا في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل فانواتو. ومع ذلك وقبل المضي قدما، اسمحوا لي أن أقدم نفسي. أنا من الجزء الشرقي من إندونيسيا، من جزيرة مجاورة لجزيرة بابوا، وأنا أيضا من أصل ميلانيزي. وبصفتي شخصا إندونيسيا من أصول ميلانيزية، يمكنني أن أبلغ الجمعية بأننا لا نحب أن نجتمع، أو نصنّف أو، الأسوأ من ذلك كله، أن يقسمنا بلد آخر بعيد. فبابوا، كانت وستظل إلى الأبد جزءاً من إندونيسيا. وتستمر فانواتو بالتشكيك بابوا، وبمكائنتها في إندونيسيا. ولكن هل كلفوا أنفسهم بتعميق النظر في الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بحالة بابوا كجزء لا يتجزأ من الدولة

وللأسف، فإن الخطاب العدائي الذي استمعنا إليه لا علاقة له بالالتزام الذي سيمنح شعوبنا الحق في العيش في سلام، بل يتناقض مع الدعوة الأخيرة التي وجهها الوسطاء الدولون للتقليل من استخدام التصريحات المؤججة للمشاعر إلى أدنى حد. ويجب اعتبار التهديدات الحربية التي أطلقتها أذربيجان في الجمعية العامة بمثابة إنذار مبكر للمجتمع الدولي، والتي إذا لم تعالج بشكل صحيح، ستشجع أذربيجان على ارتكاب جرائم حرب ومذابح جديدة وجرائم ضد الإنسانية.

إن الطريقة التي تشير بها أذربيجان إلى بعض الأقاليم وتجاهلها التام للأشخاص الذين يعيشون في موطن أجدادهم يقدم مزيداً من الأدلة على أن شعب ناغورنو كاراباخ لا يزال يواجه تهديداً وجودياً. وقبل ثلاثين عاماً، هبَّ شعب ناغورنو كاراباخ في كفاح متجدد ضد الظلم التاريخي من أجل تقرير المصير والحق في الكرامة الإنسانية والحرية. ورفض الاعتراف بحقوقهم الإنسانية الأساسية واستخدام القوة ضد التطلعات السلمية هو السبب الجذري خلف هذا النزاع. والتهديد الوجودي الذي يعترض أمن شعب ناغورنو كاراباخ وحياته هو السبب الأساسي خلف هذا النزاع.

وطوال ثلاثة عقود، عقد شعب ناغورنو كاراباخ العزم على بناء الحياة والمؤسسات بشكل يحفظ كرامتهم، وعلى مقاومة الفظائع والإكراه والعدوان الذي ارتكبه أذربيجان في حقه. ويؤدي استمرار أذربيجان في نهج السياسات القسرية واستخدام القوة إلى مزيد من التأخير في حل النزاع، مما يتسبب في مزيد من المعاناة لجميع شعوب المنطقة. ولا بديل سوى تسوية سلمية للنزاع. وأوهام أذربيجان بتحقيق التفوق العسكري وجني المكاسب من وراءه هي أوهام محكوم عليها بالفشل. ولن تسمح أرمينيا بإبادة جماعية أخرى لشعبها في وطنهم التاريخي.

وعندما يتعلق الأمر بقرارات مجلس الأمن، نود القول مراراً وتكراراً أنه لا يمكن للمرء أن يصر باستمرار على تفسيره

والوحيد هو في الواقع دعم الانفصاليين. وتواصل فانواتو ممارسة الإجراءات الاستفزازية بما في ذلك الدفاع عن وعود واهية لا أساس لها من الصحة تم حق تقرير المصير. ومع ذلك فإن ما لا تدركه فانواتو هو أن تلك الاستفزازات قد خلقت آمالاً واهمة لدرجة أنها أثارت النزاعات. وهذا عمل غير مسؤول بتاتا. وأدى استفزاز فانواتو إلى إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية التي تخص عامة الشعب الإندونيسي - فأحرقت مئات المنازل ودمرت المرافق العامة. والأسوأ من ذلك كله، أن مديني أبرياء قد لقوا حتفهم. وليس هناك بلد واحد يتمتع بسجل مثالي لحقوق الإنسان، ولكن أود أن أؤكد للجميع مرة أخرى أن إندونيسيا، شأنها شأن غيرها من البلدان، ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكافة شعوبها، بمن فيهم أولئك الذين يقطنون في بابوا. وفي بلد ديمقراطي مثل إندونيسيا، تخضع الإجراءات الحكومية للرقابة الشعبية شأنه في ذلك شأن مؤسساتها الوطنية المستقلة والموثوق بها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ثالثاً وأخيراً، إندونيسيا بلد تعددي، وستظل دائماً كذلك، وسنحترم جميع الاختلافات، فضلاً عن احترامنا للعادات والحكمة الشعبية لسائر المجموعات العرقية في إندونيسيا ما دامت هذه الأعراق تشكل إندونيسيا واحدة: أنا ميلانيزيا؛ أنا إندونيسيا.

السيد كنيانزيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبنا الكلمة لممارسة حقنا في الرد على الملاحظات التي أشار إليها سابقاً وزير خارجية أذربيجان. ولم يشكل بيانه مفاجأة لنا؛ فقد تضمن نفس الاتهامات المعروفة والطويلة الأمد وتضمن أيضاً السرد السياسي والقانوني الكاذب نفسه لخدمة غرضين هما: أولاً، تبرير عدم امتثال أذربيجان لالتزاماتها الدولية وموقفها الهدام فيما يخص تسوية النزاع في ناغورنو كاراباخ؛ وثانياً، للاختباء خلف أرمينيا وذلك حتى تبرر أذربيجان تردّي سجلها في مجال حقوق الإنسان.

التعبير وحرية وسائط الإعلام، أدت الدعاية المضادة للأرمن من جانب الحكومة إلى تغذية نزعة التطرف لدى الشباب.

إن التسامح وعدم التمييز وحقوق الإنسان أمور مترابطة ومتشابكة. وسيكون من الخطأ افتراض وجود التسامح في أذربيجان، حيث تُنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولا وجود لوسائط الإعلام الحرة ولا للمجتمع المدني المستقل.

السيد ذو القرنين (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي مضطر إلى أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلت به ممثلة الهند البارحة (انظر A/74/PV.9).

لقد كشف بيان الهند، وفاء من راشتريا سوايامسيفاك سانغ لأسلافهم الأيديولوجيين، عن إحساس بتزكية الذات الذي أصبح من أعراض مرضٍ بات سمّة مميزة لوجه الهند التي تقودها الطائفة.

لقد كانت الإشارة إلى خطاب الكراهية من جانب أيديولوجية مشبعة بالكراهية أمراً مشيناً، وهي محاولة غير موفقة لتمجيد الذات من جانب أولئك الذين كان إنجازهم الوحيد هو تجريد الهند من أي ادعاء بما يسمى مزاياها العلمانية. وأما بالنسبة إلى الفهم المتقطع للتاريخ، فأود أن أذكر ممثلة الهند بما قاله إم. إس. غولواكر، أحد الآباء المؤسسين لراشتريا سوايامسيفاك سانغ، المنبع الأيديولوجي لحزب بهاراتيا جناتا، والذي أشاد به رئيس الوزراء مودي بوصفه "النور المقدّس"، عن مكانة غير الهندوس في الهند. لقد قال:

"يجب على غير الهندوس إما أن يعتنقوا الثقافة واللغة الهندوسية وأن يتعلموا احترام وتبجيل الديانة الهندوسية، أو أن يمكثوا في البلد خاضعين كلياً لأمة الهندوس، وألا يطالبوا بشيء ولا يستحقوا أي امتيازات".

يُطبّق هذا المثل الأعلى للتفوق الهندوسي اليوم بحماسة متعصبة في الهند. ومع كل عدوان بغض من جانب حُماة

التحريفية وأحادية الجانب للوثائق الدولية مع رفض الإشارة إلى هذه الوثائق بكاملها. وتعتبر الإشارة إلى قرارات محددة لمجلس الأمن، والتفسير المحدود جداً لها ذريعة واهية للفشل في المضي قدماً في المفاوضات التي جرت خلال الـ ٢٥ سنة الماضية، والتي حظيت فيها مسائل الوضع والأمن بمكانة متميزة. كان الهدف الرئيسي للقرارات يتمثل في الوقف الفوري للأعمال العدائية، وهو ما أخفقت أذربيجان في تنفيذه، وواصلت بدلاً من ذلك محاولاتها الرامية إلى فرض حل بالقوة للنزاع عن طريق الإبادة التامة لشعب ناغورنو كاراباخ.

ولم يُنظر إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في حدّ ذاتها على أنها أساس لعملية السلام؛ على العكس من ذلك، أشار كل قرار منها إما إلى عملية مينسك أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كإطار لعملية السلام. ونود أن نذكر الجانب الأذربيجاني بأن إعلان أئينا الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يقرّ بأن مبدأ تساوي الحقوق وحق تقرير المصير يمثل أحد المبادئ الأساسية لتسوية النزاع في ناغورنو كاراباخ. إن تحديد الوضع القانوني النهائي لناغورنو كاراباخ من خلال تعبير ملزم قانوناً عن الإرادة هو أساس التسوية. وينبغي أن يكون للسلطات المنتخبة في ناغورنو كاراباخ صوت حاسم في عملية السلام.

وقد أجرى وزير خارجية أذربيجان محاولة فاشلة لتصوير بلده على أنها نموذج للتعددية الثقافية والتسامح. لا يقاس التسامح بعدد الأحداث التي تزيّن الواجهة بل بالأحرى بالحالة الفعلية لحقوق الإنسان في البلد. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس أوروبا المعنية بتنفيذ الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، التي أشارت إلى استمرار الخطاب العام المحيط بالنزاع على ناغورنو كاراباخ والذي يصف أرمينيا أو الأرمن بالأعداء وينشر علناً رسائل الكراهية. لا يُسمح للأشخاص من أصل أرمني، بصرف النظر عن جنسيتهم، بالدخول إلى أذربيجان. ومع فرض القيود الشديدة على حرية

الفاشية، التي تم حظرها ثلاث مرات في الهند بتهم متصلة بالإرهاب، لديه الجرأة على توجيه أصابع الاتهام إلى الآخرين.

لو كان الأمر كذلك، لكان على الهند التماس الأجوبة من مرتكبي الهجوم الإرهابي على قطار ساجهوتا، الذين تمت تبرئتهم في وقت سابق من هذا العام. ينبغي للهند التماس الإجابات من قتلة بيهلو خان، الذي قُتل بدم بارد بسبب نقله للماشية على يد مجموعة غوغاء من حُماة الأبقار عام ٢٠١٧. وينبغي للهند التماس الإجابات من مدبري برنامج غوجارات عام ٢٠٠٢، الذين تضحمت ثرواتهم السياسية بينما يعيش الضحايا الأبرياء في ألم وبؤس.

إن الخيط المشترك الكامن وراء هذه الحوادث وغيرها مما لا حصر له هو أن الضحايا قد وجدوا أنفسهم لسوء حظهم في مواجهة هجوم القوة الفاشية الهندوسية الغالبة.

وبالأمس، وسط تمجيد الهند لتراث عمره آلاف السنين من التنوع والتعددية والتسامح، إذا كانت هناك فضيلة لم تجد من يذكرها بإشارة عابرة فهي محنة شعب جامو وكشمير التي تحتلها الهند. لم تذكر ممثلة الهند عمداً الحصار الكامل والتام هناك، بما في ذلك حجب الاتصالات في الأراضي المحتلة. كما لم تذكر محنة المواطنين الكشميريين الأبرياء الذين أُجبروا في الأيام الـ ٥٣ الأخيرة على العيش من دون طعام أو لوازم أساسية: ٥٣ يوماً دون معلومات عن سلامة الأسرة والأصدقاء، ٥٣ يوماً من الظلام الدامس والخوف المقيم من الجهول، دونما نهاية في الأفق. وقيل لنا بدلاً من ذلك بأن المنطق وراء ضم الهند غير القانوني للأرض المحتلة إنما يرمي إلى إزالة العوائق أمام تنمية الأرض المحتلة، ولا شك في أنه نموذج مبتكر للتنمية لا يُدمج فيه أصحاب العلاقة بل يُجسسون وتُكتم أصواتهم ويجردون من حرياتهم.

فإذا كانت الإجراءات المتخذة ذات نوايا حسنة إلى هذا الحد تجاه شعب جامو وكشمير، فإني أسأل ممثلة الهند لماذا

الأبقار، ومع كل قتل غوغائي بشع، ومع كل تحويل قسري للدين، تبرز أيديولوجية راشتريا سوايامسيفاك سانغ الاستعلائية للعيان بوقاحة أكثر من أي وقت مضى. وبدلاً من أن تصبح ما يسمى بالديمقراطية النابضة بالحياة، أمست الحياة جحيماً على الأرض لأولئك الذين يُنظر إليهم ويُعاملون على أنهم الآخر في الهند بلد الزعفران. ومن الواضح أن من اغتالوا المهاتما غاندي في عام ١٩٤٨ منهمكون الآن في قتل فكرة علمانية الهند التي اعتمقتها.

ومن الواضح أن الهند لا تريد مواجهة الحقيقة لا بشأن سياساتها وأعمالها البغيضة ولا بشأن رؤية الآخرين لها. وعندما تكلم رئيس وزراء بلدي هنا أمس (انظر A/74/PV.9)، سلط الضوء على ما تحاول الحكومة الهندية جاهدة أن تخفيه عن العالم، سواء من حيث إجراءاتها التي لا يمكن الدفاع عنها ضد شعب كشمير أو معاملتها الفظيعة للأقليات في طول الهند وعرضها. ولكن ما استمعنا إليه رداً على ذلك كان التعقيم والحداد ومحاوله لصرف الأنظار عن الحقائق البشعة على أرض الواقع. ولا يفاجئنا ذلك. فهذه هي الخدعة المألوفة أكثر من غيرها في كتاب الألاعيب الهندية، وقد استخدمت على نحو كامل مساء أمس. ومن المستغرب أن بلداً ما فتى يشارك في إرهاب الدولة في جامو وكشمير المحتلة لأكثر من ٣٠ سنة يمكن أن تكون لديه الصفاقة لیتهم الآخرين بالإرهاب.

وفي الواقع، أود أن أذكر الوفد الهندي بموقف ١٢٠ من أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز المتمثل في أن قمع الشعب الواقع تحت الاحتلال يمثل أفظع أشكال الإرهاب وينبغي التنديد به على هذا النحو. كما أن مما يدعو للضحك أن البلد الذي أُلقي فيه القبض على ضابط البحرية في الخدمة المقدم البحري كولبوشان جادهااف بالجرم المشهود وهو يقوم بأعمال التجسس والتخريب والإرهاب يتجرأ على أن يصف الضحية بالجاني، وأن بلداً واقعاً في القبضة الحديدية لراشتريا سوايامسيفاك سانغ

وتنظيم داعش اللذين يسعيان إلى زعزعة الاستقرار في اليمن وفي المنطقة ككل.

وأود التأكيد على حق دولة الإمارات في الدفاع عن نفسها والرد على التهديدات الموجهة لقوات التحالف العربي؛ إذ بدأت التنظيمات الإرهابية في زيادة وتيرة هجماتها ضد قيادة التحالف والمدنيين الأمر الذي أدى إلى تهديد مباشر لأمن هذه القوات؛ مما استدعى استهداف الميليشيات الإرهابية بضربات جوية محددة وفقا لقواعد الاشتباك المبنية على اتفاقية جنيف والقانون الدولي الإنساني.

ونشدد في هذا السياق على أن دولة الإمارات ستستمر في اتخاذ إجراءات ملائمة ومتناسبة لحماية قوات التحالف العربي من التهديدات الموجهة لها ولضمان عدم عودة العناصر الإرهابية بما في ذلك ضمان عدم عودة داعش والقاعدة لمزاولة أنشطتهما الإرهابية في اليمن.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): لقد بذل وفد أرمينيا كل ما في وسعه على مر السنين، في الدورات العادية للجمعية العامة، وفي جميع المحافل الدولية، لإقناع المجتمع الدولي بأن بلده واحة الديمقراطية. ودأبت أذربيجان على رفض هذه الادعاءات استنادا إلى الحقائق التي تثبت عكس ذلك.

وعقب التغيير الأخير للحكومة في أرمينيا، شرعت السلطات الجديدة نفسها جاهدة في إلقاء اللوم على أسلافها من الحكومات بسبب حكمها الاستبدادي، وفسادها المنهجي، وتلاعبها في الانتخابات، وقمع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي أكدت في الواقع ما قالت أذربيجان منذ البداية.

وبعد إهدار الكثير من الوقت في الاستماع إلى الأكاذيب المشينة للمسؤولين الأرمينيين في الماضي، فإن السؤال الطبيعي المطروح هو إن كان يمكن النظر إلى الحكومة الجديدة في يريفان نظرة مختلفة، وعلى أي أساس يكون ذلك. وثمة عدد من

لم تسمح الدولة الهندية للشعب الكشميري بالخروج والتعبير عن مشاعره؛ لماذا تخاف الهند إلى هذا الحد؟ وعلى الرغم من أن باكستان ليس لديها ما تخفيه، فهل لدى الهند الشجاعة الأخلاقية للرد على ما توصلت إليه تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن إقليم جامو وكشمير المحتل، التي توّقت سلسلة من حالات القمع الهندي الوحشية في الأراضي المحتلة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الدفاع الهندي الصارخ ليس سوى مهزلة مستمرة بذاتها.

إن الواقع المحوري لهذا كله هو حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المزرية في إقليم جامو وكشمير المحتل والحرمان من الحق الأساسي في تقرير المصير لشعب كشمير الذي تعهدت به الهند وباكستان والمجتمع الدولي، على النحو المنصوص عليه في ١١ من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): يود وفد بلادي ممارسة حقه في الرد على ما ورد في بيان ممثل الجمهورية اليمنية. إذ تأسف دولة الإمارات وترفض ادعاءات ممثل اليمن بشأن خلافات وانقسامات لا ترى دولة الإمارات نفسها طرفا فيها؛ حيث أعربت دولة الإمارات عن قلقها العميق إزاء المواجهات المسلحة في جنوب اليمن، ودعت إلى عدم التصعيد، وإلى قيام الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي بإجراء حوار مسؤول وجاد للتغلب على الخلافات الداخلية في سبيل الحفاظ على السلام والأمن في اليمن.

وستواصل بلادي بذل قصارى جهدها لخفض التصعيد في جنوب اليمن، بما في ذلك من خلال مشاركتها في اللجنة المشتركة مع المملكة العربية السعودية؛ مع التأكيد على دعمنا الكامل لمبادرات جدة تحت قيادة المملكة العربية السعودية.

وبالرغم من التطورات في جنوب اليمن إلا أن أهداف دولة الإمارات ستظل كما هي والتي تتمثل في تقديم الدعم والمساعدة التي تطلبها الحكومة الشرعية في اليمن لمواجهة العدوان الحوثي ومكافحة التهديد الإرهابي لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية

لقد أعرب المجتمع الدولي مرارا عن استيائه إزاء ما أبدته قيادة أرمينيا من تشجيع غير مقنع للأفكار البغيضة المتمثلة في التفوق العرقي، وعدم التوافق العرقي والديني، والكرهية تجاه أذربيجان وغيرها من الدول المجاورة. وقد أعربت هيئات الأمم المتحدة المعنية ومنظمات دولية أخرى، أكثر من مرة عن قلقها البالغ إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا، والسياسات والممارسات التمييزية المتبعة في ذلك البلد.

ولذلك أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري المقدم من أرمينيا، عن قلقها إزاء التقارير الواردة بشأن "خطاب الكراهية العنصرية والتصريحات التمييزية في الخطاب العام، بما يشمل تلك الصادرة عن شخصيات عامة وسياسية، وفي وسائل الإعلام، ولا سيما على الإنترنت، والتي تستهدف أساساً الأقليات الدينية وملتمسي اللجوء واللاجئين؛ والتمييز في منح مركز اللجوء على أساس العرق أو الدين أو الجنسية الأصلية"، "وعدم وجود تشريع يجرم المنظمات العنصرية والمشاركة في هذه المنظمات". وأشارت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، على وجه الخصوص، في تقريرها الأخير عن أرمينيا، إلى التصريحات المتعصبة ضد الأذربيجانيين.

رابعا، إن أي محاولة من جانب أرمينيا لتشجيع انفصال ناغورني كاراباخ من جانب واحد، أو تدمير أو استدامة ذلك هو ببساطة أمر غير مشروع في القانون الدولي. ولقد أدان مجلس الأمن، استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها، والهجمات ضد المدنيين، وأكد من جديد احترام سيادة بلدي وسلامته الإقليمية، وحرمة حدوده الدولية، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي باستعمال القوة. وردا على المزاعم الإقليمية الصادرة عن أرمينيا وأعمالها القسرية، أكد المجلس من جديد أن منطقة ناغورني - كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان، وطالب بانسحاب قوات الاحتلال انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط

المؤشرات تفسر الرد على هذا السؤال بالنفي، بما في ذلك على وجه الخصوص إرث أرمينيا المشين المتمثل في مواصلة إنكار مسؤوليتها عن الحرب التي شنتها ضد أذربيجان، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وأعمال الإبادة الجماعية. وأود أن أركز بإيجاز على بعض المسائل الأساسية.

أولا، إقليم ناغورني كاراباخ كان وسيظل على الدوام، جزءا لا يتجزأ من أذربيجان، في حين أن نقل الأرمن إلى ما يسميه ممثل أرمينيا دون أي أساس، وطن الأسلاف لم يبدأ إلا في القرن التاسع عشر. وتأكيد العكس هو بمثابة رفض للحقيقة في ضوء الأدلة التاريخية والقانونية الموثقة توثيقا جيدا.

ثانيا، لم تكن الأعمال التي قامت بها أرمينيا في الماضي سلمية قط، ولم تكن سلمية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي عندما لجأت أرمينيا إلى القوة والعنف في محاولة لتحقيق مطالبها الإقليمية التي لا أساس لها، وغير القانونية. وقد بدأت هذه الأعمال بهجمات على السكان الأذربيجانيين في منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان وفي أرمينيا نفسها وأفضت إلى القتل الوحشي لآلاف المدنيين وطرد مليون أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم.

وفي نهاية عام ١٩٩١ ومطلع عام ١٩٩٢، اشتدت كثافة الأعمال العدائية المسلحة والهجمات ضد المناطق المأهولة بالسكان في أذربيجان وتصاعدت لتتحول إلى حرب كاملة بين الدول. ونتيجة لذلك، احتلت أرمينيا جزءا كبيرا من أراضي أذربيجان، بما في ذلك منطقة ناغورني - كاراباخ والمقاطعات السبع المجاورة لها وبعض المناطق المفصولة عن أذربيجان.

ثالثا، إن افتراضات السلطات الأرمينية فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا تصمد أمام النقد. ويكفي أن أذكر أن بلدي، حافظ على تنوعه العرقي والثقافي حتى يومنا هذا، بخلاف أرمينيا، التي نفذت سياسة تطهير عرقي تام في كل من أراضيها ومنطقة ناغورني - كاراباخ والأراضي الأذربيجانية المحتلة الأخرى.

التي أدلى بها ممثل أذربيجان. في الواقع، نحن لا نحسد وفد أذربيجان. فلقد صدرت له تعليمات للقيام بمهمة بالغة الصعوبة، وهي التبرئة من الوضع المروع لحقوق الإنسان في أذربيجان ودورها المدمر في المنطقة باستخدام أرمينيا والأرمن كذريعة.

أولاً، لا نشجع وفد أذربيجان على عقد مقارنات بين حالة حقوق الإنسان في بلدهم وفي أرمينيا، وبين الإنجازات الديمقراطية في أرمينيا وأذربيجان. أية مقارنة من هذا القبيل بين أرمينيا وأذربيجان هي أمر مهين. ربما أن الاختيار الأكثر حكمة لأذربيجان هو استخلاص الدروس من إنجازات أرمينيا في ناغورنو كاراباخ في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ثانياً، إن التاريخ البديل للعالم الذي عرضته أذربيجان للتو ينكر حق شعب ناغورنو كاراباخ في الحياة وفي وجوده في موطن أجداده - مما يثبت مرة أخرى أن أذربيجان تشكل تهديداً وجودياً لشعب ناغورنو كاراباخ. عندما يتعلق الأمر بالتسامح والتعددية الثقافية وحماية الجماعات الدينية والعرقية، أود التأكيد على أن عدد الأقليات القومية ليس هو المهم، بل الكيفية التي تحمي بها الدول الحقوق الإنسانية لهذه الأقليات. إن أقليتنا القومية، التي شهدنا معها تعايشاً سلمياً عبر العصور، ممثلة في البرلمان، وتتمتع بالتعليم بلغتها الخاصة، وتمارس بحرية أديانها وحقوقها الإنسانية وحرية التعبير الأساسية، بما في ذلك حقوقها اللغوية والاجتماعية والثقافية. إن تصريحات المديح الذاتي من الجانب الأذربيجاني تتناقض مع تقارير المنظمات الدولية والحقائق القائمة على أرض الواقع.

أود أن أشير إلى تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس أوروبا بشأن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، الصادر في شباط/فبراير. أعربت اللجنة في التقرير عن قلقها البالغ إزاء القيود المستمرة والبيئة القانونية والسياسية الصعبة التي تواجهها المنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يدافعون عن حقوق الإنسان في أذربيجان، بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين إلى

من جميع الأراضي المحتلة. وتوفر قرارات مجلس الأمن توضيحاً ذا حجية فيما يتعلق بالأعمال المرتكبة، والالتزامات المنتهكة، والواجبات التي يتعين القيام بها لإنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن ذلك. ووصفت إجراءات أرمينيا بأنها استخدام غير مشروع للقوة وأبطلت نهائياً مطالباتها بأراضي أذربيجان.

وعلى هذا النحو، فإن النظام التابع لأرمينيا برمته، والذي أنشأته في أراضي أذربيجان المحتلة لا يحظى بالاعتراف. إنها تحت إشراف وسيطرة أرمينيا، كما أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في قضية "تشيراجوف وآخرون" المقامة ضد أرمينيا. وبعبارة أخرى، فإن هذا النظام ليس في النهاية سوى نتاج العدوان والتمييز العنصري والتطهير العرقي والاستخدام غير القانوني للقوة. وبالتالي فقد تم تأكيد عدم شرعية هذا النظام مراراً وتكراراً على الصعيد الدولي.

ومن هذا المنطلق فإن مطالبات أرمينيا بما تُسمى الدولة المستقلة لناغورنو كاراباخ وتقرير مصيرها المزعوم لا يمكن تحقيقها بموجب القانون الدولي، وبالتالي فهي باطلة ولاغية. وغني عن القول إن الأساس الكامل للنظام القانوني الدولي سينهار إذا نجحت هذه الادعاءات.

وأخيراً، أشار ممثل أرمينيا إلى الحل السلمي للنزاع وقال إنه لا يوجد بديل لمثل هذا الحل. ومع ذلك، من الواضح أن أرمينيا تنتهك عملية السلام باستخدام هذه العملية دعماً لمواصلة سياسات وممارسات الاستعمار والضم الخاصة بها. إن التعليقات التي أدلى بها للتو ممثل أرمينيا، بالإضافة إلى العديد من التصريحات العلنية الأخرى الصادرة عن السلطات الأرمينية، تشهد على أن سياسات تلك الدولة العضو تستند إلى التزوير وسوء الفهم، وتبين كيف أن يريفان بعيدة عن الانخراط في السعي البناء للسلام.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أعترض عن أخذ الكلمة للمرة الثانية. سأعلق بإيجاز على بعض الملاحظات

مصير الكنائس الأرمنية الأخرى في أذربيجان هو استخدامها في ممارسات تلميع الصورة من قبل الحكومة الأذربيجانية وباعتبارها واجهة للتعددية الثقافية الأذربيجانية.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): لقد أرست حكومات أرمينيا المتعاقبة نمطا سيئ السمعة من عدم الاحترام المطلق لقواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً. إن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وحرمان الإرهاب، والتمسك ببيدولوجيات عرقية ودينية مشكوك فيها، وإثارة دعاوى إقليمية ضد جيرانها، أصبحت نوعاً من قواعد السلوك لتلك الدولة العضو. ومزاعم نشر الكراهية هي دون الازدراء. يكفي أن أذكر، كما قلت من قبل وأود أن أوضح مرة أخرى، أنه على عكس أذربيجان ودول أخرى في المنطقة، أرمينيا هي بلد يتفرد بكونه أحادي العرق، وقد وصلت إلى هذا الوضع من خلال طرد جميع السكان غير الأرمن، بمن فيهم الأذربيجانيون.

لقد طبقت أرمينيا نفس السياسة والممارسة المتمثلة في إنشاء مناطق متجانسة عرقياً بالأراضي المحتلة في أذربيجان، والتي طرد منها جميع السكان غير الأرمن، وأقامت فيها نظام أقلية عنصرية تابعة. وفي ظل هذه الخلفية، فإن اتهامات أرمينيا ضد أذربيجان - بشأن كره الأجانب والعنصرية وخطاب الكراهية - هي دليل على الإحساس الخاطئ بالواقع لدى المعتدي. إن أية تصريحات من جانب السلطات الأرمينية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للنزاع هي أفكار مشينة وستظل مجرد أقوال ما لم تتم كفالة إنهاء العدوان على أذربيجان والاحتلال العسكري لأراضيها، وعودة المشردين قسراً، وهم الأذربيجانيون المشردون داخلياً، إلى منازلهم وممتلكاتهم بتلك المناطق في أمان وكرامة.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢١.

أقليات قومية. يذكر التقرير أن أبناء الأقليات القومية ليسوا على دراية بحقوقهم ويواجهون صعوبات في الحصول عليها. لم يتم اتخاذ أية خطوات لإزالة العقبات القائمة أمام البث الإذاعي والتلفزيوني بلغات الأقليات. وقد أكدت اللجنة أنه على الرغم من محاولة أذربيجان إظهار نفسها في موقف إيجابي تجاه التنوع إلا أن ذلك يتناقض تماماً مع استمرار رها في الخطاب المعادي للحجارة أرمينيا، والذي لا يمكن تمييزه عن خطاب الكراهية ضد الأرمن باعتبارهم جماعة عرقية.

خلال الهجوم الواسع النطاق على شعب ناغورنو كاراباخ في أبريل/نيسان ٢٠١٦، قامت القوات المسلحة الأذربيجانية في قرية تاليش، على الحدود، وفي مناطق أخرى من ناغورنو كاراباخ بتنفيذ عمليات إعدام على غرار ما يفعله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وذلك بتشويه الجثث والتجول وهم حاملين الرؤوس المقطوعة، واختيار أهدافهم من بين الفئات الضعيفة مثل كبار السن والأطفال والنساء وأفراد الأقلية الدينية اليزيدية. إن صور تلك الجرائم التي تم نشرها على الموقع الرسمي لجامعة باكو على الإنترنت حازت على إعجاب العديد من الطلاب الشباب، وهو ما كان أمراً مروعا للغاية ومثيراً للقلق الشديد.

أذربيجان، بينما تصور نفسها بوصفها نموذجاً للتسامح، دمرت في الواقع كل أثر لوجود الحضارة الأرمينية في المناطق الخاضعة حالياً لولايتها القضائية، ولا سيما في ناخشيفان، والأجزاء المحتلة من ناغورنو كاراباخ وغيرها من المناطق. نود أن نطرح سؤالاً على الوفد الأذربيجاني - كم عدد الأرمن الذين بقوا في مقاطعة شاهوميان المحتلة والأجزاء المحتلة من مقاطعتي مارتاكيرت ومارتوني في ناغورنو كاراباخ؟ الجزء الوحيد المتبقي من التراث الثقافي الأرميني هو في باكو - كنيسة القديس غريغوري المنير، رغم إزالة الصليب وتدنيسها وتحويلها إلى مستودع للكتب. ربما كان السبب الوحيد الذي جعل الكنيسة تنجو من